www.kassioun.org

961

الاثنين 13 نيسان 2020

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «50» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

أزمة الغذاء السورية... ستتصاعد ماذا بعد 8 مليون جائع!

[12]

الافتتاحية

الساعة الآن: 2254 بتوقيت سورية!

مثّل القرار 2254 منذ لحظة إصداره أواخر العام 2015، تعبيراً مكثفاً عن مسألتين جوهريتين؛ الأولى: هي ميزان القوى الدولي الجديد الذي تنتهي بموجبه البلطجة الأمريكية- الغربية العالمية، بما يعنيه ذلك من نهاية العصر الذي امتاز بفرض أشكال الحكم والاقتصاد على الدول المستقلة من خارجها، سواء جرى ذلك عبر الاستعمار التقليدي المباشر أو عبر أشكال الاستعمار الاقتصادي الجديد المتنوعة، أو عبر تركيبات مختلفة ومعقدة من الاثنين.

المسألة الثانية الجوهرية، والمشتقة من الأولى: هي أنّ القرار يفتح الباب لإنتاج نموذج جديد يجري تقريره بيد الشعب المعني ولمصلحته، بيد الشعب السوري ولمصلحته، وليس على أساس توافقات وتحاصصات تجري بين نخب دولية وبعض نخب محلية تابعة كما جرت العادة في التعامل مع مختلف الأزمات خلال النصف الثاني من القرن العشرين.

وإذا كانت نهاية 2015 قد شهدت ولادة القرار على الورق، فإنّ ولادته الفعلية على أرض الواقع، بقيت معلقة لسنوات إلى حين اكتمال تكون التوازن الدولي الجديد اللازم لتطبيقه.

في ظل الأزمات العالمية المتراكبة، الاقتصادية والسياسية والصحية والإنسانية، وبكلمة واحدة الحضارية الشاملة، ورغم أنّ أزمة كورونا هي الأكثر ظهوراً على السطح، على الأقل بالمعنى الإعلامي، ورغم ما يرافقها من شعور عام وكأن الكوكب بأسره يعيش وقتاً مستقطعاً، وكأن كل الأمور معلقة حتى إشعار آخر، فإنّ حقيقة الأمور، في العمق وليس على السطح فقط، مختلفة جذرياً؛ العالم يعيش أسرع مراحل نشاطه التاريخي في الانتقال من القديم نحو الجديد، وكذلك الأمر بما يخص الوضع السوري.

يكفي لإثبات ذلك أن نعاين التهاوي الكارثي والمتسارع للنموذج الغربي بإحداثياته المختلفة، لا الاقتصادية فحسب، بل وكذلك السياسية والإنسانية وحتى الثقافية والفكرية والأيديولوجية.

إنّ أزمة كورونا، لم تفعل بما يخص سورية، سوى أن قدمت برهاناً إضافياً أنّ استمرار عدم حلّ الأزمة السورية، وأن استمرار البنى القائمة المنتمية إلى العالم القديم، لم يعد ممكناً. ولم يعد ممكناً للبنى القائمة، وعلى الخصوص للمتشددين الذين أطبقوا الخناق على سلوك تلك البنى خلال الأعوام الماضية، ومن كل الأطراف، أن يقدموا للشعب السوري سوى المزيد من الخراب والدمار والآلام والمخاطر الوجودية الكبرى.

بكلام آخر، فإنّ الظرف الدولي والظرف الداخلي، وفي لجّة الأزمة الشاملة الراهنة، قد نضجا لتطبيق القرار 2254. نضجاً لتطبيق القرار بجوهره، أي بتفعيل حق الشعب السوري في تقرير مصيره بنفسه، وبمندرجاته وتفاصيله الكاملة التي يمكن تكثيفها في ثلاث نقاط أساسية: «جسم حكم انتقالي، دستور، انتخابات».

إنّ الحلم الإنساني بحياة كريمة وسعيدة وآمنة، والذي بقي معلقاً حتى الآن، وكذلك الحلم السوري المطابق في جوهره للحلم الإنساني العام، بات قريباً من التحول إلى واقع. الانتقال الحضاري الشامل الذي يعيشه العالم بأسره، لن يترك سورية وراءه. بل وأكثر من ذلك، وبحكم درجة التشابك الدولي في سورية نفسها، فإنّ النموذج السوري في تحقيق الحلم الإنساني، مرشح لأن يكون بين أوائل النماذج المحققة في العالم بأسره.

شؤون عمالية

القطاع الصناعي.. مشاريع رديئة في إصلاحه

04

ملف «سورية 2020»

أمريكا «ذات القلب الرحيم»

06

شؤون محلية

اللاجئون السوريون.. الكورونا معاناة إضافية

08

شؤون استراتيجية

أصابهم الوباء بالشلل!

20

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

عمال يستحقون

بدأت القرارات الحكومية المتخذة كإجراءات احترازية في مواجهة الوباء الكوروني تظهر آثارها الاجتماعية والاقتصادية على العمال الذين كانوا يعملون في منشآت استوجب إغلاقها، أو كانوا يعملون في مهن لا يخضع فيها العمال لقانون ينظم علاقتهم بأرباب العمل، مثل: السائقون وعمال البناء وعمال القطاع غير المنظم العاملون في مشاغل صغيرة بأجور يومية أو أسبوعية، أو العاملون على البسطات وفي قارعة الطريق، يلملمون رزقهم اليومي، كل هؤلاء أصابتهم جائحة العوز التي هم مصابون بها أصلاً وزادت مع جائحة الكورونا دون أن يُقدم لهم ما يسد رمقهم وعائلاتهم، حيث أصبحوا على حافة الجوع الحقيقي مع تزايد الأسعار وارتفاعها الجنوني دون أن يُقال للتجار والمحتكرين ما أحلى الكحل في عيونكم، وحتى لا نظلم الحكومة بإجراءاتها، فإنها كل يوم تُصدر البلاغات والتحذيرات والتنبيهات من أجل أن يضبط التجار أسعارهم، ولكن ليس هناك مِنْ سامعٍ أو مُنفِّذ، والحكومة أيضاً ضمنَ جهودها المبذولةَ تَعِدُ بتقديم مساعدات لتلك الفئات من العمال المتضررة جراء الإجراءات الاحترازية، ولكن بعد أن تقوم اللجان المشكلة لهذا الغرض بتقديم قاعدة بيانات وإحصاء عنهم، والعمال بدورهم لابد من تقديم أوراقهم الثبوتية التي تدل على تعطلهم من نقابات العمال، وهكذا يعيش العمال في دوامة العمل البيروقراطي الممل، والتي لها أول وليس لها آخر.

القسم الأخر من العمال القائمين على رأس عملهم ويؤدون أعمالاً لا تقدر بثمن في مثل هذه الظروف وهم كثر، وفي قطاعات مختلفة، ولكن عين الحكومة غائبة عنهم وغير مرئيين بالنسبة لها، مثل: عمال النظافة الذين يتعرضون في سياق عملهم لشتى أنواع الأمراض المرتبطة بالمهنة وعمال النظافة في المشافي والمراكز الصحية، فمعظمهم يعملون من خلال شركات خاصة تتعهد النظافة في المشافي، وهؤلاء ليس لهم سوى أجورهم الزهيدة التي يتقاضونها من المتعهد مقابل عملهم الخطر الذي يحمل في طياته احتمالات الإصابة بكورونا وغيرها من الأمراض المعدية، عمال الكهرباء الذين يتعرضون في أحيان كثيرة لمخاطر الإصابة بصعق كهربائي لغياب أنظمة السلامة المهنية، عمال النفط في المواقع المختلفة وعملهم يحمل مخاطر كثيرة وخاصة في مصافي التكرير، وعمال الدفاع المدني كذلك. جميع هذه الفئات من العمال تستحق أن يُقدم لها ما يلزم من دعم مادي ومعنوي يساعدهم في عملهم الشاق والمهم لاستمرار الحياة، فبدونهم ستكون أوضاع الناس وحالتهم كارثية.

مقترحات لم تر النور

أعلن عن عدة مقترحات حكومية تناقش لحل مشكلة العمال المتضررين من الإجراءات الاحترازية ممن يعملون يوماً بيوم، لتأمين لقمتهم، ولكن حتى الآن لم نر أي تنفيذ على الأرض لأي من المقترحات رغم مرور 15 يوماً وأكثر على الإجراءات الاحترازية، التي ترافقت مع ارتفاع جنوني بالأسعار، مما سيجعل أية منحة مالية للعمال في مهب الريح، لأنها ستذهب أرباحاً مضاعفة للتجار.

■ أديب خالد

فبحسب موقع صوت عمالي، فإن الفريق الحكومي المشكل لدراسة أوضاع العمال الذين تضرروا نتيجة الإجراءات الاحترازية، والذي يشارك فيه الاتحاد العام لنقابات العمال إلى جملة مقترحات تم تقديمها إلى الحكومة لتتم دراستها والبتّ فيها.

منحة بالحد الأدنى للأجر

اقترحت اللجنة على الحكومة تقديم منحة لمدة شهرين بشكل مبدئي لا تقلّ عن الحدّ الأدنى للأجور، على أن تشمل كلّ عامل تضرر نتيجة الإجراءات الاحترازية من عمال النقل والسرافيس والباصات والنقل الداخلي والشحن وعمال البناء، وكلّ من له علاقة بأعمال البناء، نتيجة إيقاف العمل برخص البناء وعمال السياحة والمطاعم والفنادق وعمال التفريغ والتحميل، وكذلك عمال القطاع الخاص غير المنظم وعمال البسطات وكل الحرفيين الذين توقفت أعمالهم، سواء في الحرف اليدوية أو الأعمال الحرفية المعروفة لدى اتحاد الحرفيين، كما اقترحت اللجنة منح العاملين في الدولة راتب شهر واحد نظراً لتضررهم من الأوضاع الحالية.

لا توجد آليات للتنفيذ

حول آليه تطبيق تلك المقترحات صرحت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل: أنه سيتم إطلاق قناة رقمية لاستقبال الطلبات للتعريف بالعمال الذين فقدوا أعمالهم جراء الإجراءات المتخذة للتصدي لوباء كورونا.

ولكن هل هذا الإجراء كاف لحصر عدد كبير من العمال على مساحة البلاد؟ وهل يملك العامل البسيط المعرفة الكافية بوسائل التواصل الحديثة حتى يدخل إلى القناة الرقمية ويعبّئ الطلب الخاص به؟ وماذا سيفعل العامل الأميّ الذي لا يقرأ ولا يكتب؟ وكيف سيتم التحقق من هوية العامل؟ وهل تستطيع الوزارة التأكد من صحة المعلومات التي تقدم لها؟

إن هذا الإجراء يدل على عدم قدرة جهاز الدولة وأدواته والاتحاد العام لنقابات العمال في الوصول إلى صلة حيّة مع العمال في كل مكان نتيجة انقطاعهم عن متابعة أحوالهم خلال سنين سابقة، وعدم العمل معهم لضمهم إلى النقابات وتنظيم صفوفهم.

وإلى ضعف الإجراءات الرقابية الحكومية على أحوال العمال من مفتشي التأمينات ووزارة العمل الذين من المفترض أن تكون لديهم خريطة عن توزع العمال ومكان عملهم.

فشلٌ في تنظيم عمال القطاع الخاص إذا كانت الحكومة غير قادرة على إلزام القطاع بدفع نصف أجر العامل في هذه الظروف حسب المادة 86 من قانون العمل رقم 17 لعام 2010 في القطاع الخاص المنظم وخاصة في المناطق الصناعية، والتي من المفترض أن تكون الوزارة على اطّلاع تام على أحوالهم نتيجة لوجودهم في مناطق معينة، والمنشآت التي يعملون بها مرخصة أصولاً، فكيف لها أن تصل إلى القطاع الخاص غير المنظم؟.

من ناحيتها أعلنت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل أنها سترفض استقبال طلبات الاستقالة للعمال في القطاع الخاص، والتي ستقدم لها خلال هذا الفترة منعاً من قيام أرباب العمل بتسريح بعض العمال خلال هذه الأزمة، وأنه يمكن لأي عامل الشكوى على صاحب العمل في حالة الإقالة أو توقيف الراتب، ولكن نسيت الوزارة أن ربّ العمل يستطيع تسريح العامل من عمله، ولا تستطيع وزارة العمل أو القضاء عبر محكمة البداية المدنية العمالية التدخل وإنصاف العامل في هذه الحالة، حسب المادة 64 من قانون العمل رقم 17 لعام 2010 التي أجازت لربّ العمل تسريح عماله بشكل تعسفي.

يدل على عدم قدرة جهاز الدولة وأدواته والاتحاد العام لنقابات العمال في الوصول إلى صِلة حيّة مع العمال

العمال تقرع الطبول

لا أعتقد أن يختلف أحد اليوم بأن العمل النقابي يعيش صعوبات جمّة على مستويات عدة، وأهمها: يتجلى في ضعف التنظيم النقابي بين العمال في قطاع الدولة، وبالأخص في القطاع الخاص، وهو نتيجة للتراكمات السلبية التي جرت في هذا المجال، إضافة إلى غياب الديمقراطية الداخلية وفصل العمل النقابي عن القواعد العمالية التي لا تراه إلا وقت الانتخابات، وارتباطه، أي العمل النقابي بالحزبي الضيّق الذي لا يخدم إلاّ مصالح محددة

■ نبيل عكام

إن كل من لا يقرع الطبول فهو صامت ووحدهم الأموات هم الذين لا يقرعون الطبول

إضافة إلى عوامل أخرى تكمن في ضعف الوعي النقابي لدى عمال الدولة، ووقوع عمال القطاع الخاص تحت سيطرة أرباب العمل الذين يمتلكون كل أدوات السيطرة، بما فيها امتلاك القوانين والسطوة على المؤسسات التي من المفترض أن تراعي وتحمي حقوق العمال، أضف إلى ذلك سطوة أجهزة الحكومة على العمل النقابي والتدخل في الشؤون الداخلية للنقابات، عبر طبخ المؤتمرات والترويج لشعار نحن والحكومة شركاء، وكبح كل محاولات بناء أو توجّه نقابي جاد داخل الهرم النقابي. وما تقوم به الحكومة من اللجوء إلى العمل المؤقت في قطاع الدولة بقصد تسهيل إبعاد العمال عن التنظيم النقابي، في ظل قانون العمل الذي لا يخدم العمال، واستكمال مسلسل الخصخصة الذي بدأته الحكومة منذ بداية التسعينات حسب توصيات الدوائر المالية الدولية من صندوق النقد الدولي وغيره، وكذلك قانون العمل رقم /17/ الناظم لعمل عمال القطاع الخاص بما فيه القطاع المشترك الذي لا يخدم أيضاً إلاّ الشركات الكبرى وأرباب العمل الذين يمتصون دماء العمال في هذا القطاع. والاقتصار على المطالب الضيقة في حدودها الدنيا، وعدم ربطها بحركة الطبقة العاملة ونبضها، وهذه العوامل وغيرها تضع العمل النقابي والحركة النقابية في مأزق يثقل كاهلها، ويبعد النقابة عن الحركة العمالية، حتى باتت الطبقة العاملة تتساءل بصمت: هل النقابات تمتلك مشروعها النضالي الذي يلبي مصالحها ويؤمن حقوقها الضائعة في هذه المتاهات، ولكن العمال وحدهم الذين لا يصمتون وهم بحركة دائمة، وإن صمتهم دائماً يعني الاستعداد للفعل، لأن الصمت يُقتل عندما لا يعني الحركة، كما أن هناك الكلام الذي يعني الصمت، وهذا ما تعيشه اليوم النقابات، فهي تتكلم كثيراً، وفي نفس الوقت لا تقول شيئاً، فهي تمارس الصمت.. إن النقابات باعتبار أن دورها ومهمتها الدفاع عن المصالح الاقتصادية والاجتماعية والمعنوية للعمال يتحدد دورها على إنجاز المهام التالية: – معرفة مشاكل ومطالب العمال، ووضع اقتراحات وحلول بشأنها من أجل حلها. – إعداد ملفات مطالبه للحاجات المستجدة للعمال، وطرحها على السلطة التنفيذية لاتخاذ القرارات بشأنها وفق ما تقتضيه المصلحة العامة من جهة، وحقوق العمال من جهة ثانية. – الاتصال بالعمال داخل وخارج أوقات العمل. – إن للمفاوضات الجماعية والحوار دوراً هاماً في مجال العمل النقابي باعتباره أحد الأساليب المهمة لفض النزاعات بين العمال وأصحاب العمل، سواء في الدولة أو في القطاع الخاص، لذلك أولته القوانين والتشريعات الدولية اهتماماً كبيراً. – رفع دعاوى وتقديم طعون قضائية في حالة انسداد أبواب الحوار وعدم التوصل إلى تسوية مناسبة للخلافات، في حال وجود عراقيل ذاتية وموضوعية سياسية أو اقتصادية. وقد ضمن المُشرّع للنقابات هذه الحقوق لتمكينها من ذلك. – اللجوء إلى تنظيم الاحتجاجات والإضراب في حالة عدم الاستجابة لمطالب العمال، فقد أقر الدستور أن حق الإضراب مضمون، ويقوم القانون بتنظيم الإجراءات التي يمكن معها ممارسة هذا الحق، وهذا القانون لم يصدر بعد. ونحن نسأل اليوم هل: بدأت الطبقة العاملة بقرع الطبول؟ إن كل من لا يقرع الطبول فهو صامت، ووحدهم الأموات هم الذين لا يقرعون الطبول.

الطبقة العاملة

الوباء وجشع شركات النظافة المغربية

أضرب عمال النظافة عن العمل في معظم المدن المغربية كما حدث، مطلع الأسبوع، بسبب عدم حصولهم على أجورهم، وكانت العديد من شركات جمع النفايات، لا تلتزم بدفع أجور عمال النظافة، ولا تجد من يحاسبها، هذا وكانت قامت هذه الشركات قد سرحت مجموعة من العمال دون تعويضهم، كما أنها لا تلتزم بعمليات تعقيم الأحياء في زمن الكورونا. وقالت النقابة: إن العقود المبرمة بين بعض المجالس وشركات النظافة فيها الكثير من الخلل والخروقات المتنوعة في قطاع النظافة، والمؤكد أن المسؤولية تتحملها الشركات والمجالس المحلية المفروض فيها المراقبة، واتخاذ الإجراءات اللازمة عند الضرورة، من أجل ضمان جودة الخدمات التي تراجعت بشكل واضح في الكثير من المدن.

إضراب عمال أمازون في فرع فرنسا

دخل عمال عملاقة التجارة الإلكترونية الأمريكية «أمازون» فرع فرنسا، الأربعاء، في إضراب مفتوح، احتجاجاً على سياسة الشركة بإلزام العمال النزول إلى العمل. حيث لم تأبه أمازون بمطالبات العمال والحكومة الفرنسية بحماية العاملين من فيروس كورونا المستجد.

وقالت النقابات الفرنسية: أنه بعد مناقشات فاشلة بين النقابات العمالية الفرنسية وإدارة أمازون منذ بداية أزمة «كوفيد–19»، دخل العاملون في إضراب مفتوح، حيث طالبت النقابات بإغلاق فرع الشركة في فرنسا، بعد أن تجاهلت تدابير ضمان الأمن الصحي للعاملين في الشركة، هذا وقد قدمت النقابات العمالية الفرنسية طلب استدعاء إلى محكمة للمطالبة بإغلاق مواقع أمازون الستة الموجودة في فرنسا، وفرض عقوبة مليون يورو، وقد قام مفتشو منظمة العمل بتفقد مقرات الشركة الستة في فرنسا للتأكد من السلامة المهنية وتدابير الوضع الصحي.

إضراب عمال في الكويت

دخل عمال إحدى الشركات المرتبطة بتنفيذ عقد حكومي مع الدولة في منطقة الزور في الكويت في إضراب، بسبب مخالفة الشركة ضوابط واشتراطات السلامة والصحة المهنية والرعاية العمالية، لا سيما المتعلقة بالإجراءات الاحترازية الخاصة بمنع انتشار فيروس «كورونا المستجد». وأكدت مديرية العمل أنه بعد التحقيق في الواقعة تم وقف ملف الشركة بعد استدعاء صاحب العمل والتحقق من مخالفة الشركة ضوابط واشتراطات السلامة والصحة المهنية والرعاية العمالية، لا سيما المتعلقة بالإجراءات الاحترازية الخاصة بمنع انتشار فيروس «كوفيد 19» وقامت مديرية العمل في الكويت بفض الإضراب، ووعدت باتخاذ الإجراءات اللازمة لوضع ضوابط واشتراطات السلامة والصحة المهنية والرعاية العمالية والإجراءات الاحترازية الخاصة بمنع انتشار فيروس كوفيد 19.

البطالة في الولايات المتحدة بازدياد

قالت وزارة العمل الأمريكية: إن الطلبات الجديدة لإعانة البطالة ارتفع في الولايات المتحدة خلال الأسبوع الماضي حوالي 6,6 مليون طلب، وبذلك وصل عدد العاطلين عن العمل في الأسابيع الثلاثة الماضية إلى 15 مليون عاطل عن العمل، وهناك توقعات بأن يبلغ عدد طلبات إعانة البطالة 5,25 مليون للأسبوع القادم، يقول التقرير الأسبوعي لطلبات إعانة البطالة الصادر عن وزارة العمل توقعات خبراء الاقتصاد بفقدان ما يصل إلى 20 مليون فرصة عمل في الولايات المتحدة خلال شهر نيسان الجاري، وأعلنت الحكومة الأسبوع الماضي أن الاقتصاد خسر 701 ألف فرصة عمل في آذار الماضي، وهي أكبر خسارة للوظائف منذ الكساد الكبير، وأنهت أطول فترة ازدهار للتوظيف في التاريخ الأمريكي بدأت في أواخر 2010.

القطاع الصناعي.. مشاريع رديئة في إصلاحه

القطاع العام والخاص الصناعي أكثر القطاعات الاقتصادية التي أثارت وما زالت تثير جدلاً واسعاً في الأوساط النقابية والاقتصادية، وهذا طبيعي كون هذا القطاع الهام هو الدريئة التي جرى تصويب النيران الغزيرة عليها من جانب قوى السوق، ومن داخل جهاز الدولة، وذلك عبر إجراءات جدّية اتخذتها بحقه الحكومات السابقة والحالية والفرق الاقتصادية الملحقة بها.

■ عادل ياسين

«المشاريع الإصلاحية» كثرت وتعددت أشكالها ومضامينها، وهي ليست بريئة من حيث موقفها «الإصلاحي»، بل هي كسابقاتها من المشاريع التي طُرحت في عهد الحكومات السابقة.

إن واقع القطاع الصناعي الآن ليس في حالة سوء مطلق، وبالرغم من كل ما تعرض له من نهب وإهمال وتخريب بالإضافة إلى ما جرى من هجرة لكثير من الصناعات- وخاصة النسيجية منها- إلى دول الجوار وإلى مصر حتى بات الصناعيون في هذه الدول من الأوائل على صعيد الاستثمار الصناعي وغيره من الاستثمارات، ومع هذا فإنه ضمن إمكاناته المتاحة التي وضع فيها- وجردته من إمكانية تطوره الطبيعي- فإنه ما زال يؤدي دوراً مهماً من خلال مساهمته الفعالة في تأمين الموارد اللازمة لخزينة الدولة، ومع هذا أيضاً ما زال الهجوم مستمراً على دوره.

محاصرة بالإجراءات الإدارية

في الأزمة الحالية المرتبطة بالجائحة الكورانية ينشط القطاع الصناعي في إيجاد وسد النواقص التي لا تؤمنها الحكومة، سواء في القطاع الغذائي أو في الصناعات النسيجية أو في محاولاته لصنع أجهزة التنفس المطلوبة بشدة من أجل مواجهة الإصابات التنفسية الناتجة عن فيروس كورونا، كما يجري الآن في حلب ودمشق، حيث تم العمل على ايجاد تلك المنافس بمبادرة من القطاع الصناعي الخاص، وهذا يؤكد على أهمية دعم القطاع الصناعي بشكل عام باعتباره المخرج الحقيقي لتجاوز الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي أوقعتنا بها السياسات الليبرالية، وجردت بها اقتصادنا الوطني من إمكانية تطوره على أساس تطور الاقتصاد الحقيقي الصناعي والزراعي التي سعت الحكومات على مدار عقود لعرقلة تطوره والتضييق عليه من خلال محاصرته بالإجراءات الإدارية وغيرها من الإجراءات، مما رفع تكاليف الإنتاج، وبالتالي أعطيت الفرصة الذهبية لموضوع الاستيراد، التي جعلت التحكم بالأسعار أمراً مستحيلاً وجعلت الاحتكار يلعب لعبته في مركزة أعلى للثروة على حساب لقمة الملايين من فقراء الشعب السوري.

الرقابة العمالية والنقابية

إن الحركة النقابية في خضم الجدل الدائر حول المشاريع «الإصلاحية المطروحة» تتحمل مسؤولية من موقع الشريك للحكومة في قراراتها وخططها المختلفة في الدفاع عن قطاع الدولة والخاص الصناعي دفاعاً حقيقياً، عبر مواجهة تلك المشاريع، وطرح بدائل حقيقية تعبر عن المصالح الوطنية للطبقة العاملة والشعب السوري، والتي من مصلحتها الحفاظ على قطاع الدولة الصناعي قطاعاً رائداً ومتطوراً، وهذا ممكن عبر إعادة تأميم القطاع العام الصناعي من ناهبيه وضخ الاستثمارات الضرورية له لكي يستعيد عافيته ثانية، وانتزاع حق الرقابة على شركات القطاع العام الصناعي والزراعي من خلال الرقابة العمالية والنقابية على أداء هذا القطاع، وهذا يكون بتثبيت حقوق الرقابة دستورياً وكيف ستمارس الرقابة دورها، الأمر الذي سيقطع الطريق على كل العابثين من قوى السوق وحلفائهم في الحكومة، لكي لا يبقى القطاع العام الصناعي مُسخَّراً لتحقيق مصالحهم الاقتصادية والسياسية، التي هي على نقيض من مصالح الشعب السوري، الذي يريد أن يعيش بكرامته وحريته في وطنه.

إن كل المشاريع المشبوهة لإضعاف القطاع الصناعي والتفريط به ستسقط إذا ما استطاعت الطبقة العاملة وحركتها النقابية التخلّص من القيود المفروضة عليها، وتحقيق استقلالية قرارها الذي سيمكنها من الدفاع عن مشروعها في أن يكون قطاع الدولة، وخاصةً الصناعي والزراعي، قوياً وقائداً من أجل التنمية ومواجهة أعداء الوطن بكل تلاوينهم.

ماذا حدث لأرشيف «صوت الكادحين»؟

يشكل أرشيف الحركة النقابية والعمالية السورية في القرن العشرين جزءاً هاماً من الذاكرة الوطنية والاجتماعية في البلاد، ويقع على عاتق الحركة النقابية اليوم الحفاظ على ذلك الأرشيف، ونشره الكترونياً لحماية الذاكرة الوطنية والاجتماعية لسورية القرن العشرين.

■ محرر الشؤون العمالية

يقول أحد قدامى النقابيين في اتحاد عمال محافظة الحسكة:

«أن أية منظمة لا تملك صحافتها هي منظمة خرساء، لذلك كانت بدايات انخراطنا ومشاركتنا المتواضعة في ساحة معركة الكلمة والصحافة المعبرة عن هموم وتطلعات الناس والمنتجين والبسطاء والكادحين، وتتحدث بصوتهم الجريء والواعي والمسؤول عن شؤون العمال والإنتاج والمؤسسات الخدمية، وعن قضايا محافظة الحسكة والوطن».

وهكذا بدأ اتحاد عمال محافظة الحسكة يعمل على تحرير ونشر صحافته المحلية، وسبق ظهور الصحافة النقابية المحلية في محافظة الحسكة إنشاء المجلات الجدارية وإصدار النشرات النقابية الصحفية والتثقيفية المختلفة منذ عام 1968. وفي بداية السبعينات، صدرت نشرة «صوت الكادحين» وهي نشرة غير دورية أصدرها اتحاد عمال محافظة الحسكة، وجرى توزيعها في مختلف انحاء محافظة الحسكة حيث التجمعات العمالية والنقابية لمختلف المهن والنقابات.

بعد عام 1980، قرر اتحاد عمال محافظة الحسكة «إعدام» أرشيف نشرة صوت الكادحين والوثائق القديمة لاتحاد المحافظة حرقاً، ولم يبق على أي عدد من النشرة أو وثيقة قديمة بحجة تنظيف وإخلاء المستودع الذي كان قد تم تخصيصه للأرشيف! واختفى بهذا الشكل الأرشيف القديم للحركة العمالية والنقابية في محافظة الحسكة!

يقول أحد قدامى النقابيين في محافظة الحسكة، والذي كان يشرف على نشرة «صوت الكادحين» ويسهم في تحريرها وتوزيعها على مستوى المحافظة ويرسلها للمنظمات النقابية في سورية:

« كم كان بالغاً ألمنا واستغرابنا وإحباطنا، ومعنا كل المهتمين، من جراء أن تحرق كامل إصدارات الجريدة المحفوظة بعشر نسخ لكل عدد منها».

إن حجة تنظيف وإخلاء المستودع لا تبدو مقنعة لتبرير قرار إعدام الأرشيف، وإن كان القرار قد اتخذ فعلاً لهذا السبب، فهو يدل على الكم الهائل من التسيب والإهمال وانعدام المسؤولية عند ممثلي اتحاد عمال محافظة الحسكة في ذلك الوقت. إلا إذا كان القرار قد اتخذ لتغطية شيء آخر أو لغاية في نفس يعقوب!

نعود ونذكر أن أرشيف الحركة النقابية والعمالية السورية جزء هام من الذاكرة الوطنية والاجتماعية في البلاد، وتقع على عاتق الحركة النقابية مهمة الحفاظ على ذلك الأرشيف، ونشرها إلكترونياً لحماية الذاكرة الوطنية والاجتماعية لسورية القرن العشرين، ومنع القرارات التعسفية كمثل قرار إعدام أرشيف نشرة «صوت الكادحين» الذي أصدره اتحاد عمال محافظة الحسكة بعد عام 1980.

كورونا: على أي مبادئ ننظم مجتمعاتنا؟

في غضون بضعة أشهر منذ تفشي فيروس كورونا في العالم، نزع الوباء بسرعة لم يسبق لها مثيل هالة القداسة عن الكثير من «المسلّمات» المزيفة، وعلى وجه الخصوص منها تلك التي تقول: إن الرأسمالية هي «نهاية التاريخ»، وأن «الماركسية قد شاخت».

■ أحمد الرز

تحدى فيروس كورونا البشرية بطرحه سؤال: «على أي مبادئ تنظمون مجتمعاتكم؟» وكان من الواضح أن هزيمته ممكنة في المجتمعات القائمة على التعاون والتخطيط والتضامن الاجتماعي

أول المختفين عن الساحة جراء تداعيات فيروس كورونا، هم أولئك الذين جادلوا مطولاً بأن الطبقة العاملة لم يعد لها وجود، وأن البشر قد ذابوا في عدد غير محدود من الهويات المختلفة، وأن التقسيم على أساس طبقي هو «تقسيم تقليدي عفا عليه الزمن لأنه لا يأخذ في الحسبان التطور البشري اللاحق لنشوء النظرية الماركسية».

العودة إلى صدارة المشهد

الملفت هنا أنك عندما تقرأ مثل هذه الأفكار الآن– في زمن يُعاد فيه الاعتبار موضوعياً إلى التناقُض الأساسي في الرأسمالية بين العمل ورأس المال– ينتابك إحساس عارم بأنك تقرأ نصوصاً كتبت ربما قبل قرونٍ من وباء كورونا وما نتج عنه من تفتحٍ في الوعي العام. حيث يُجبر الكثيرون منا الآن على التفكير في تلك المسائل التي كان الخوض فيها «مملاً»: ما هو دورنا في عملية الإنتاج؟ ولماذا نقوم بعملنا؟ ومن يسيطر على هذا العمل؟ ولماذا نعمل في ظروف غير صحية؟ وهل يخدم عملنا حاجاتنا وحاجات أقراننا من جنس البشر؟ أم يخدم الربح والربح فقط؟

وإذا كانت الرأسمالية– كما تزعم– تنتج الحاجات الإنسانية فلماذا نشهد هذا الشّح في الكمامات وأجهزة التنفس الاصطناعي والبدلات الواقية وغيرها الكثير من المنتجات التي تجاوزت البشرية صعوبات تصنيعها قبل زمن طويل؟ ولماذا يضطر العمال للذهاب إلى العمل ولا يستطيعون أن يتبعوا القواعد الصحية التي يكررها المسؤولون الطبيون؟ من أكثر المدن الغربية ثراءً إلى آخر الأحياء الفقيرة في «دول الجنوب» تطرح الطبقة العاملة على نفسها هذه الأسئلة وهي تتصدر المشهد بوصفها المنتجة الحقيقة الثروة.

الضربات والفشل المكشوف

الاستنتاج الذي لا يستطيع أحد التغلت منه هو أننا نعيش في ظل منظومة اقتصادية تُنتج بهدف الربح، وليس بهدف تلبية الحاجات البشرية. وهذا يقود إلى أن أكثر الناس أهمية في هذا الكوكب «أي العمال الذين ينتجون الثروة» هم أنفسهم الناس الذين لا تُقيم المنظومة لحياتهم وزناً.

وعلى هذا النحو، يكشف الوباء بشكل واضح عن المهمة الحضارية التي ينبغي على البشرية أن تنجزها للحفاظ على حياتها: تحرير العمال من قيود منظومة الربح، وإعادة تنظيم الإنتاج على أساس تلبية الحاجات الإنسانية لا حاجات قوى السوق.

يتلقى منطق السوق ضربات حاسمة اليوم، وجميعنا رأى كيف أن القادة الغربيين الذين أعادوا وكرروا على مسامع شعوبهم مزاعم أن «الاشتراكية قد هُزمت إيديولوجياً» وأن «الاقتصاد المخطط شيء يستحيل تطبيقه في دول الغرب» وأن «الأسواق الحرة» هي الطريقة الوحيدة لتنظيم المجتمعات، رأينا كيف ينكفئون ويتدربون شيئاً فشيئاً على الظهور أمام جمهورهم بمظهر القادة القادرين على لعب دور مركزي في مقابل الفشل المكشوف للسوق التي أثبتت أنها لا تستطيع أن تصمد في وجه الطوارئ.

يكشف الوباء عن المهمة الحضارية التي ينبغي على البشرية أن تنجزها للحفاظ على حياتها: تحرير العمال وإعادة تنظيم الإنتاج على أساس تلبية الحاجات الإنسانية

أزمة وفرصة من مستوى أعلى

تحدى فيروس كورونا البشرية بطرحه سؤال: «على أي مبادئ تنظمون مجتمعاتكم؟»، وكان من الواضح أن هزيمته ممكنة في المجتمعات القائمة على التعاون والتخطيط والتضامن الاجتماعي، والعكس بالعكس، فإن انتشاره أسهل في المجتمعات التي تسود فيها قيم المنافسة والجشع والربح الرأسمالي.

وتختلف هذه الأزمة عن أزمة عام 2008 في أنها جاءت بعد حالة صعود غير مسبوقة في درجة الاحتجاج الشعبي عبر العالم، وبعد تحطم الإيديولوجيا النيوليبرالية أمام صخرة الواقع، وبعد تداعي دمى «اليسار» المزيف الذي حاولت المنظومة أن تصدّر عدداً من رموزه على أنها بدائل. وبعد أن أثبتت المنظومة همجيتها المطلقة في أساليب الاستجابة لحالات الطوارئ.

لقد ربطت الرأسمالية العالم، وهذا صحيح، لكنها ربطته على النحو الذي يُسهّل مرور البضائع «في اتجاه محدد» ومرور الأوبئة، وليس على النحو الذي يسمح بالتخطيط الجماعي على الصعيد الدولي لمواجهة مثل هذه الجوائح. وخلقت عالماً تحكمه قوى الفوضى الباحثة عن أعلى ربح، قوى قادرة على التخطيط العسكري لعقود قادمة، لكنها غير قادرة على التخطيط لمكافحة الأمراض. ولعل أكثر ما يُخيف في طريقة تعاطي الرأسمالية مع الكوارث الصحية والطبيعية هو أن النُظم التي تحكمنا يبدو أنه لا طريق لها سوى التعجيل بالبشرية إلى الهلاك، فبدلاً من الاستماع إلى ما تحمله التقارير الطبية والبيئية من تحذيرات حول المستوى الكارثي الذي وصلت إليه البشرية من حيث التلوث وتدمير البيئة، تميل نخب الرأسمالية اليوم إلى وضع هذه التحذيرات في إطار التجاذبات السياسية ضيقة الأفق، وهذا ما يحدث اليوم في الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً، حيث تغدو أزمة فيروس كورونا موضوعاً لتصفية الحسابات السياسية بين الجمهوريين والديمقراطيين في وقت يدفع ثمن هذه السياسات الجائرة المواطن الأمريكي الذي لم تؤمن له منظومة «الحلم الأمريكي» الحماية والتأمين الصحي الضروريين.

في وقت تدرك فيه النخب الرأسمالية أن أساليبها القديمة في تنظيم المجتمع لم تعد تنفع، يتضح أكثر فأكثر أن الشروط الثلاثة التي حددها فلاديمير لينين للوضع الثوري متحققة على الصعيد العالمي، أولاً: من هم فوق لا يستطيعون الحكم بالوسائل السابقة. ثانياً: من هم تحت لا يستطيعون تحمل العيش بالطريقة السابقة. ثالثاً: درجة نشاط سياسي عالٍ للجماهير.

أمريكا «ذات القلب الرحيم»، القائد أبو الفتح

ترتدي المحاولات الأمريكية لتعويم النصرة ورفع الصفة الإرهابية عنها شكلاً جديداً مع انتشار فيروس كورونا. بين العوامل الأساسية التي تدفع واشنطن للانخراط في سردية جديدة حول النصرة، اتفاق 5 آذار بين الرئيسين الروسي والتركي، والذي يبدو أنه وضع أسوأ الكوابيس الأمريكية بما يخص سورية موضع التطبيق...

■ مهند دليقان

نشر مركز «معهد واشنطن– washington institute» في الأول من نيسان الجاري تقريراً بعنوان «الحكومات الثلاث في سورية في مواجهة فيروس كورونا– Syria's Three Governments Confront the Coronavirus».

كتّاب التقرير الذي يُفترض أنه مخصص لرصد استعدادات سورية للتعامل مع الوباء العالمي، لا يكلّفون أنفسهم عناء الإيحاء بأنّ التقرير «إنساني» بحت؛ على العكس من ذلك، يبدو أنهم ليسوا مكترثين كثيراً في حال ظهر تقريرهم استثماراً سياسياً مباشراً في مصيبة كورونا... المهم فقط هو تسويغ التوجهات السياسية لواشنطن اتجاه سورية.

يظهر هذا «الاستثمار» ابتداءً من عنوان التقرير الذي سرعان ما تتضح معالمه للقارئ؛ فالمقصود بالحكومات الثلاث: «النظام، الإدارة الذاتية في الشمال الشرقي، و«حكومة الإنقاذ» في الشمال الغربي».

«تكنوقراط»!

لكي نُنحي إمكانات إساءة فهم غايات مُعدّي التقرير، ينبغي التأكيد على مسألتين؛ الأولى: لو أنّ الغاية هي البحث في استعدادات وإمكانات المناطق السورية الثلاث المختلفة لمواجهة كورونا، لكان من الأسهل وصف الأمور وفقاً لتقسيم جغرافي أو حتى بالقول بثلاثة أنماط مختلفة في «الإدارة»، وهو ما اعتمدته دراسة قام بها «فريق سورية في برنامج بحوث النزاعات في جامعة لندن للاقتصاد والعلوم السياسية»، هي أقرب لأن تكون دراسة موضوعية جادة رغم أن لدينا بعض الملاحظات عليها. بالمقابل فإن القول بثلاث «حكومات»، ليس سقطة أو سهواً يمكن لمركز بحثي بمستوى «معهد واشنطن» أن يقع فيهما. ولكن يمكن بالتأكيد لهذا المركز الممول من آيباك «لجنة الشؤون العامة الأمريكية «الإسرائيلية»– AIPAC» أن يستخدم توصيفات من هذا النوع.

المسألة الثانية: هي أنّ «حكومة» الشمال الغربي التي يتحدث عنها التقرير، هي صراحة «حكومة الإنقاذ»، أي الجسم المدني التابع للنصرة، وليست حتى ما يسمى «الحكومة المؤقتة» التابعة للائتلاف. بل إنّ التقرير لا يذكر هذه الأخيرة إطلاقاً، لا من قريب ولا من بعيد، مصوراً الأمور في كامل الشمال الغربي على أنها «من الناحية المدنية» خاضعة لما يسمى «حكومة الإنقاذ». أكثر من ذلك، فإن التقرير– وبما يشبه الفكاهة السوداء– يُسبغ على هذه الحكومة «حكومة النصرة» صفة «تكنوقراط»! بما يعني أنها حكومة بلا أجندة سياسية، بل مجرد حكومة مدنية إدارية مكونة من خبراء، ناهيك عن غياب أية إشارة إلى الصفة الإرهابية لـ«هيئة تحرير الشام» من النص بأكمله.

لن ينفع أي حجر منزلي مع من يريدون إطعام أولادهم وراء أبواب بيوتهم المغلقة والخاوية بالتكافل بين الفساد الكبير الداخلي والعقوبات الغربية!

توزيع الميداليات

في سياق المقارنة بين استجابة «الحكومات الثلاث» لوباء كورونا، يمكن للقارئ أن يلاحظ مشهداً يشبه توزيع الميداليات الذهبية والفضية والبرونزية في ختام الفعاليات الرياضية: الذهبية تذهب لـ«الإنقاذ» التي هي «حكومة تكنوقراط لكن تنقصها الموارد»، الفضية تذهب لـ«الإدارة الذاتية»، أما البرونزية فتنالها «حكومة دمشق»، وتنالها لأنها المنافس الثالث ضمن ثلاثة متنافسين.

بطبيعة الحال، لسنا بوارد مجادلة أصحاب التقرير حول مدى «عدالتهم» في توزيع الميداليات، فتقييمنا العام أنّ الاستجابة في مختلف المناطق السورية، ومن أصحاب النفوذ المختلفين على امتداد سورية، هي في حدودها الدنيا بل وتحت تلك الحدود، ليس في الجانب الصحي فحسب، بل قبل ذلك في الجانب الأكثر حسماً في مدى قدرة الفيروس على افتراس السوريين، ونقصد به الجانب الاقتصادي– الاجتماعي، المعيشي خاصة؛ إذ لن ينفع أي حجر منزلي مع أولئك الذين «في الظروف «الطبيعية»» بالكاد يجدون ما يطعمون به أولادهم، فكيف يفعلون وهم وراء أبواب بيوتهم المغلقة والخاوية بالتكافل بين الفساد الكبير الداخلي والعقوبات الغربية! اللعبة الأمريكية التقليدية والمكررة، هي وضع الناس أمام جملة خيارات سيئة بوصفها الخيارات الوحيدة المتاحة، وهو ما درجنا على تسميته «الثنائيات الوهمية» والتي يؤدي الاصطفاف وفقها إلى النتائج الكارثية التي يريدها الأمريكي بالذات، وذلك بغض النظر عن أي صفٍ سيأخذه السوري ضمن هذه الثنائيات.

غاية التقرير؟

يُعبّر كُتّاب التقرير صراحة عن توصيتهم الأساسية ابتداء من المقدمة: «كانت إدارة المتمردين في إدلب، والحكومة التي يقودها الأكراد في الشمال الشرقي، أكثر استباقية وشفافية من نظام الأسد، لكن سكانها لا يزالون بحاجة إلى مساعدة دولية عاجلة ومباشرة– دون الحاجة إلى الأمم المتحدة إذا لزم الأمر».

شكلياً، فإنّ التوصيات التي تصيغها مراكز الأبحاث الأساسية في الولايات المتحدة هي توصيات للحكومة الأمريكية يمكن أن تأخذ بها هذه الأخيرة أو تتركها. ولكن عملياً، فإنّ توصيات مراكز الأبحاث، عادة ما تلعب دور «التسويغ النظري والأخلاقي وإلخ» للقرارات الحكومية المتخذة مسبقاً. «ليست مصادفة على الإطلاق أن الاسم الانكليزي لمراكز الأبحاث السياسية والاقتصادية هو think tank، والتي يمكن أن نترجمها حرفياً إلى خزان التفكير، أو مصفحة التفكير وهي الموقع الحصين الذي كان يجتمع فيه القادة العسكريون على خطوط الجبهات لمناقشة ووضع الخطط الحربية، بمعنى أن هذه المراكز هي جزء من الترسانة الحربية الشاملة، وهو ما ينطبق بشكل كامل على مراكز الأبحاث الأمريكية من هذا النوع، ابتداءً من كارنيغي 1911».

تعيدنا «التوصية» التي يخرج بها تقرير معهد واشنطن، إلى الكلام الأمريكي المتكرر عن ضرورة تجديد فتح معبرين أحدهما: مع

الفرغلي... و«المصادفات» التي بالجملة!

الشمال الشرقي. والآخر: مع الشمال الغربي أمام «المساعدات الإنسانية العابرة للحدود». ولا بد أن نتذكر هنا تصريحاً لجيمس جيفري يوم 30 آذار الماضي نشرته صفحة السفارة الأمريكية في دمشق على فايس بوك، يقول فيه: «قدرة المجتمع الدولي على تقديم المساعدة الإنسانية تكتنفها التعقيدات بسبب الإجراءات الروسية السخيفة، والتي تمت إدانتها على نطاق واسع في مجلس الأمن الدولي في كانون الثاني/يناير لإغلاق نقطة العبور الوحيدة للمساعدات الإنسانية التي سمحت بها الأمم المتحدة إلى تلك المنطقة»، وبذلك يكشف لنا جيفري عن قلبه العطوف تجاه السوريين!

واشنطن «ذات القلب الرحيم»

تساعدنا هذه الأيام، معاينةُ الاستجابة الأمريكية لفيروس كورونا، ليس في سورية أو في اليمن أو في أوروبا أو في أي مكان آخر، بل بالضبط في الولايات المتحدة نفسها، في إزالة الغشاوة التي أعشت نظر الكثيرين طوال سنوات مضت؛ إذ بات من السهل تصديق ما قلناه مراراً من أنّ النخبة المالية الحاكمة في الولايات المتحدة لا تبالي بحياة الشعب الأمريكي نفسه، فأية درجة من الحماقة ينبغي أن يبلغها إنسان ما حتى يصدق أنّ النخبة الأمريكية تهتم حقاً بحياة السوريين؟ السوريون أنفسهم الذين وصفهم رئيس الاستخبارات المركزية الأمريكي السابق جون برينان المشهور بوقاحته بأنهم «قبل جيلين فقط، بل حتى جيل واحد، كانت هذه مجتمعات رُحّل، ذات تقاليد راسخة الجذور، ونظرة ريفية إلى العالم»!

ثلاث حكومات... حرب واحدة

بكلام أكثر وضوحاً، فإنّ ما سعت وتسعى إليه واشنطن، هو تثبيت حالة انقسام سورية إلى ثلاثة أجزاء منفصلة ومتقاتلة بين بعضها البعض وداخلياً، هو تثبيت «ثلاث حكومات» والاعتراف بها جميعها، وفي وقت واحد. أمر كهذا، يحتاج جملة إجراءات بينها على سبيل المثال لا الحصر، إعاقة أي حوار بين الشمال الشرقي ودمشق. تثبيت عزلة المناطق السورية الثلاثة وانفصالها عن بعضها البعض، يتطلب أيضاً الحفاظ على انعدام الترابط الاقتصادي بينها، وعلى خلق حالة اعتماد على الخارج لكل من هذه المناطق الثلاث بربطها اقتصادياً ومعيشياً مع دول مجاورة، وعبر الحدود، وباستخدام ذريعة «معبر المساعدات الإنسانية» ضمناً.

هذا كله يصب في نهاية المطاف في الهدف الأمريكي الأساسي في سورية: الحفاظ على حالة الحرب وحالة استنزاف الخصوم، ومنع الوصول إلى حلّ نهائي عبر تطبيق 2254. لأن الوصول إلى الحل يعني إظهار ميزان القوى الدولي الحقيقي عبر النموذج السوري الجديد؛ أي إظهار نهاية العصر الأمريكي لا في منطقتنا فحسب، بل وفي العالم بأسره، لما تمثله المسألة السورية من تكثيف للصراع الدولي بأسره.

ولأولئك الذين يشككون بما نقوله عن السعي الأمريكي إلى الاعتراف بثلاث حكومات في وقت واحد، أنْ يراجعوا خطاب ترامب يوم 19 آذار الماضي، الخطاب الذي مرّ دون أن توليه وسائل الإعلام اهتماماً كبيراً لدواعٍ مفهومة وواضحة: «لدينا رجل شاب، اسمه أوستن تايس، ونعمل بجد كبير مع سورية لإطلاق سراحه. نتمنى من الحكومة السورية «ولم يقل النظام السوري» أن تقوم بذلك، نحن نعتمد عليهم ليقوموا بذلك. كتبنا رسالة لهم مؤخراً فقط. هو معتقل منذ فترة طويلة... نحن نقوم بكل ما يمكننا، لذا: سورية، نرجوكم، اعملوا معنا، ونحن سوف نقدر قيامكم بإخراجه. فكروا بما قمنا به عبر التخلص من خلافة داعش، وسوف نرى إن كانت سورية ستقوم بتحريره وذلك سوف يكون مقدراً بشكل كبير من جانبنا»... ولعل هذا الخطاب نفسه، يقدم نموذجاً إضافياً عن كيف يحكم «قلب واشنطن الرحيم» سلوكها وأفعالها؛ فخوف ترامب على الصحفي الأمريكي «وهو بالمصادفة أيضاً ضابط استخبارات سابق»، هو فقط ما يدفعه إلى مخاطبة «النظام السوري» بـ«الحكومة السورية» و«نرجوكم» و«اعملوا معنا»... ومرة أخرى، يحتاج المرء فعلاً، إلى قدر فلكي من البلاهة والحمق ليصدق دوافع واشنطن «النبيلة».

«مصادفات»

ينطلق أي رجل علم، وأيّاً يكن تخصصه، من حقيقة أنّ تكرر ظاهرة ما أكثر من مرة، يخرجها من حقل المصادفة، ويُدخلها في إطار القانون العلمي الذي ينبغي العمل لاكتشافه. ولذا فإنّ المصادفات المتكررة هي التعبير الساخر عن الرغبة في إخفاء القانون، في إخفاء الحقيقة.

ضمن حقل «المصادفات» المتعلقة بموضوع مادتنا، يمكننا أن نشير إلى المقابلة التي أجرتها «مجموعة الأزمات الدولية – International Crisis Group» يوم 20 شباط الماضي مع زعيم النصرة أبو محمد الجولاني، «والتي سبق أن كتبنا عنها بالتفصيل في العدد 954 من قاسيون تحت عنوان: المسرحية الكوميدية الكاملة للثلاثي: جيفري، مالي، جولاني!»، وكذلك إلى تصريح جيفري الشهير يوم 30 كانون الثاني 2020، والذي لوّح فيه صراحة بإمكانية رفع النصرة من قوائم الإرهاب. وإلى هذا التوافق «التصادفي» بين الجولاني وجيفري، يمكن أن نضيف جملة توافقات أخرى بينهما، وخاصة فيما يتعلق بالموقف المستجد من تركيا!

تسعى الولايات المتحدة اتكاءً على كورونا إلى إيجاد وسيلة «إسعافية» لمنع القضاء على النصرة خاصة مع فشل المحاولات السابقة

مزيد من «المصادفات»

في الوقت الذي يتجنب فيه تقرير معهد واشنطن الإتيان بأية إشارة إلى ما يسمى الحكومة المؤقتة التابعة للائتلاف، والتي ليس سراً أنها تابعة بشكل كامل تقريباً لتركيا، يظهر تسجيل صوتي مسرب للإرهابي المصري القيادي في النصرة أبو الفتح «يحيى» الفرغلي «ظهر جزء من التسجيل في نهايات آذار الماضي، ثم قام الفرغلي نفسه بنشره كاملاً في الأول من نيسان على حسابه على تيلغرام، أي في اليوم نفسه الذي نشر فيه معهد واشنطن تقريره».

في التسجيل، يعبّر الفرغلي وضوحاً عن انتقال العلاقة بين النصرة وتركيا إلى مرحلة جديدة بالكامل، مرحلة ينتهي فيها «التعايش الاضطراري»، وينفتح باب العداء المباشر والوجودي. هذا الانتقال هو جوهر «المحاضرة الشرعية» التي ألقاها الفرغلي على مجموعة من قيادات النصرة، وإنْ كانت– كما هو متوقع– ارتدت شكل التشريع الديني انطلاقاً من اعتبار الجيش التركي مؤسسة كافرة، والجنود الأتراك أفراداً مرتدين، وأنّ ما كان بين النصرة وبين تركيا هو اتفاق مؤقت على مبدأ «الاستعانة بالكافر على الكافر»، وأنّ هذه المرحلة قد انتهت وبات القتال أقربَ إلى أن يكون الطريق الوحيد المتبقي للعلاقة بين النصرة وتركيا.

يتناول سام هيلر Sam Heller الباحث في موقع warontherocks.com، تسجيل الفرغلي بالتحليل المعمق في مقال له بعنوان «تسريب يكشف عن ضعف قبضة الجهاديين على إدلب». وبغض النظر عن الاتفاق أو الاختلاف مع ما يقوله هيلر، إلا أنه «من وجهة نظرنا» يصيب كبد الحقيقة في نهاية مقاله حين يقول: «التسجيل المسرب هذا، ربما يشير إلى أن نوع الترتيبات الروسية–التركية الجديدة «ويقصد بروتوكول 5 آذار»، أكثرُ قابلية للتطبيق من أي وقت مضى خلال السنوات السابقة».

بهذا المعنى، يصبح من المفهوم تماماً، لماذا تسعى الولايات المتحدة، اتكاءً على كورونا، إلى إيجاد وسيلة «إسعافية» لمنع القضاء على النصرة، خاصة مع فشل المحاولات السابقة التي وصلت ذروتَها مع حادثة مقتل الجنود الأتراك، التي جرت محاولة اتهام روسيا بالقيام بها، بالتوازي مع تحضيرات باتت شبه مكشوفة لانقلاب في تركيا، وما تلى ذلك من ترقيع لفشل تفجير أستانا عبر إعلان كيلي كرافت ممثلة الولايات المتحدة في مجلس الأمن عن «موت أستانا». دُفن هذا الإعلان في مهده، كما دُفن إعلان جيفري عن موت عملية أستانا نهاية عام 2018، وستضطر كرافت للتعامل مع أستانا مجدداً، كما اضطر جيفري للتعامل معها بعد إعلان موتها ولا يزال، بل وإلى إزجاء المديح لها في بعض المناسبات.

خلاصة

يتفق معهد واشنطن مع الفرغلي، كما اتفق جيفري مع الجولاني، في أنّ الحفاظ على النصرة و«حكومتها»، سواء تحت ذريعة كورونا، ومن خلال شرعنة و«سَورنة» النصرة، أو حتى عبر «التحليل الشرعي» للعمل العسكري المباشر ضد تركيا، هو أمر لا غنى عنه بالنسبة لواشنطن، لأنّه أداة أساسية في منع تطبيق اتفاق سوتشي، وبالتالي في منع السير نحو تنفيذ 2254.

اللاجئون السوريون..
الكورونا معاناة إضافية

أتت جائحة الكورونا لتزيد من معاناة اللاجئين السوريين في دول اللجوء، وخاصة في دول الجوار «الأردن- لبنان- تركيا» حيث المخيمات التي تكتظ بهؤلاء في شروط تعتبر سلفاً غير صحية وغير قابلة للعيش.

■ عادل ابراهيم

فـإذا كـانـت الأنـظـمـة الـصـحـيـة فـي الـدول الأوروبية التي تعتبر غنية قد ظهرت هشة أمام استحقاقات مواجهة الجائحة، وظهرت بعض نتائج هذه الهشاشة على مواطنيها كما على اللاجئين فيها أو على حدودها، فكيف الحال بالأنظمة الصحية في الدول الفقيرة والضعيفة، ومنها بعض دول الجوار التي تضم الأعداد الكبيرة من اللاجئين، أمام هذه الاستحقاقات؟!.

لقد «حذرت عدة منظمات تعمل في مجال إغاثة ودعم اللاجئين من الآثار الكارثية على مخيمات اللاجئين إذا انتشر فيروس كورونا بين من يقيمون فيها». وذلك بحسب ما تداولته بعض وسائل الإعلام.

في لبنان من سيء لأسوأ

قالت الناطقة باسم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في لبنان عن وضع اللاجئين السوريين هناك، بتاريخ 2020/4/10، أن: «وضع اللاجئين، كان قد تأثر بشدة مع الأزمة الاقتصادية التي يعاني منها لبنان، وتفاقم أكثر بسبب الحجر المتعلق بكوفيد-19. فالوضع له تأثير شديد على وصول اللاجئين إلى سبل العيش والمعنويات والقدرة على تلبية احتياجاتهم الأساسية مثل: الإيجار والطعام والأدوية، كما هو الحال بالنسبة للمجتمعات اللبنانية الأكثر ضعفاً».

وبعد تأكيدها: «إنه لا إصابات بـ«كورونا» في أوساط اللاجئين في لبنان». أضافت: «نحن بصدد تطوير إجراءات للعزل إذا ظهرت أية حالة في مخيمات اللاجئين العشوائية أو الملاجئ الجماعية، حيث يعيش اللاجئون بالقرب من بعضهم البعض أو بأعداد أكبر، وكذلك بالنسبة للحالات التي تتطلب دخول المستشفى، ومن أجل عدم الضغط على العدد الحالي المحدود من الأسرة في المستشفيات، فإننا ننشئ قدرة إضافية».

بالمقابل، وبحسب بعض وسائل الإعلام، فقد: «نددت منظمة «هيومن رايتس ووتش»، بإجراءات وصفتها بـ«التمييزية»، وقالت: إن بلديات لبنانية تتخذها بحقّ اللاجئين السوريين، وذلك في إطار جهود مواجهة جائحة كورونا». وذلك بتاريخ 2020/4/2.

والنتيجة، أن وضع اللاجئين السوريين في لبنان من سيء لأسوأ، وخاصة على المستوى المعيشي الذي أصبح أكثر ترديداً، ولعل حادثة حرق أحد اللاجئين السوريين نفسه هناك، بغض النظر عن كل ما قيل حولها وعن ملابساتها، تعتبر دليلاً فاقعاً عمّا آل إليه وضع هؤلاء هناك.

في الأردن ليسوا أفضل حالاً!

أصدرت السلطات الأردنية بتاريخ 2020/3/15 قراراً يقضي «بعزل جميع مخيمات اللاجئين السوريين في البلاد، في إطار الإجراءات الاحترازية ضد فيروس كورونا»، وبحسب بيان وزارة الداخلية الأردنية فإن القرار يأتي «حرصاً على سلامتهم وتفادياً لأية أخطار قد تهدد صحتهم وتماشياً مع أعلى المعايير الصحية المتبعة في هذا الخصوص».

بالمقابل، أكد المتحدث باسم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الأردن أن: «المفوضية وتماشياً مع توصيات الحكومة الأردنية وحرصاً على حماية اللاجئين وموظفيها، قررت تعليق المراجعات والمقابلات كافة مع اللاجئين بشكل مؤقت في مراكز التسجيل ومكاتب المفوضية».

ولعل المعاناة المتزايدة للاجئين السوريين في مخيم الزعتري مثالٌ عن واقع هؤلاء، فهؤلاء سلفاً منسيون بعزلتهم وعوزهم، فكيف مع الإجراءات الإضافية بالعزل، ومع قرار تعليق المراجعات والمقابلات في مكاتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الأردن؟!.

تركيا وغياب المنظمات الدولية

زادت السلطات التركية من إجراءاتها الاحترازية في إطار مكافحة فيروس كورونا الجديد في المناطق الأكثر كثافة باللاجئين السوريين، وخاصة في المناطق الجنوبية التي تضم العدد الأكبر من هؤلاء، بالإضافة للقيود المشددة على التجول بما يخص هؤلاء، فقد خسر الكثير من هؤلاء أعمالهم ومصادر رزقهم، وخاصة العمالة غير المسجلة لدى السلطات التركية والتي يتم اعتبارها عمالة غير شرعية، وهؤلاء الأكثر عرضة للاستغلال سابقاً، والأكثر تضرراً من الإجراءات الاحترازية الآن، يضاف إلى هؤلاء طبعاً الموجودون على الحدود الأوروبية.

ويسجل بهذا الصدد الغياب شبه التام للمنظمات الدولية المعنية بشؤون اللاجئين السوريين في تركيا، فأمرهم متروك غالباً لما تتمخض عنه البازارات السياسية باسم «الإنسانية» بين السلطات التركية والدولية عموماً، والأوروبية بشكل خاص.

ملف اللاجئين السوريين سيبقى موضع الاستثمار السياسي والأمني من قبل كل القوى الفاعلة والمؤثرة والمستفيدة منه دولاً ومنظمات ووسائل إعلام

المساعدات والبازارات

كانت وما زالت تُساق الكثير من الذرائع من قبل الدول التي يتواجد فيها اللاجئون السوريون، وخاصة دول الجوار، بشأن الإنفاق على هؤلاء بالمقارنة مع التمويل الذي تتلقاه باسمهم من المنظمات الدولية المعنية، وذلك تبريراً لأوضاع هؤلاء المتردية والسيئة.

وقد تزايدت هذه الذرائع مع جائحة الكورونا المستجدة، علماً أن هذه الدول استثمرت بهذا الملف، سياسياً وأمنياً، بما فيه الكفاية طيلة السنوات الماضية، مقابل استمرار تقديم المساعدات لها، سواء من قبل المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، أو من قبل المفوضية الأوروبية، بالإضافة للكثير من المنظمات الدولية والمحلية الأخرى.

فقد صدر بيان عن المفوضية الأوروبية بتاريخ 2020/3/31 يتضمن إعلان الاتحاد الأوروبي عن «تقديم مساعدات إضافية بقيمة 240 مليون يورو، ما يعادل 263,3 مليون دولار، للاجئين السوريين الذين يعيشون في كل من «العراق والأردن ولبنان» مع الإشارة إلى أن: «هذه الأموال ستساعد في مواجهة تفشي فيروس كورونا». وبأن: «هذه الأموال ستخصص لمجالات، مثل: المساعدة الاجتماعية والصحة والتعليم وحماية الأطفال»، مع التوضيح أن: «هذه الأموال ترفع إجمالي حجم المساعدات الإقليمية للاجئين إلى أكثر من ملياري يورو».

وقد استثنى البيان «الأموال المقدمة إلى تركيا»، الأمر الذي يعزز ويؤكد على أن ملف اللاجئين السوريين هناك ما زال موضع للمبازرة بين الطرفين، مع الأخذ بعين الاعتبار أن ذلك لا يعني أن تركيا لم تُخصص بأموال مساعدة إضافية باسم هؤلاء.

تواطؤ إعلامي أيضاً

واقع الحال بالنتيجة يقول: إن وضع اللاجئين السوريين من سيئ إلى أسوأ على كافة المستويات، وقد أتت جائحة الكورونا لتزيد من بؤس هؤلاء في أماكن تواجدهم، يضاف إلى ذلك أن الكثير من وسائل الإعلام أصبحت أكثر تغيباً عن رصد أوضاع هؤلاء البائسة في ظروف الجائحة الحالية ونتائجها المباشرة وغير المباشرة عليهم، في تواطؤ مباشر مع المستثمرين بهذا الملف، وهو أمر ليس بجديد.

فإن ملف اللاجئين السوريين عموماً سيبقى موضع الاستثمار السياسي والأمني من قبل كل القوى الفاعلة والمؤثرة والمستفيدة منه، دولاً ومنظمات ووسائل إعلام، بغض النظر عن كونه ملفاً ذا طابع إنساني أولاً وآخراً، وذلك إلى حين الوصول للحل السياسي الناجز والشامل، الذي سيضع هذا الملف، وغيره من ملفات الكارثة الإنسانية التي يعيشها السوريون قاطبة، موضع الحل.

الدريكيش.. مفارقات مجحفة في توزيع الغاز

تزايدت معاناة بعض أهالي منطقة الدريكيش من أجل الحصول على أسطوانة الغاز، ليس بسبب تباعد الفترة بين تواريخ الاستلام فقط، بل بسبب التباين في التوزيع بين المعتمدين، بما في ذلك بعض صالات السورية للتجارة التي تم اعتمادها للتوزيع أيضاً.

■ مراسل قاسيون

يقول الأهالي: إن من سجل على مادة الغاز لدى بعض صالات السورية للتجارة في المنطقة، هرباً من تحكم الموزعين الخاصين واستغلالهم، أصابهم الندم، فمواعيد الاستلام لدى السورية للتجارة أطول منها لدى المعتمدين الخاصين!.

تفشيل وليس منافسة أو خدمة

هذا النمط من مواعيد الاستلام المتباينة، بين معتمدي القطاع الخاص وبعض صالات السورية للتجارة، يظهر وكأن القائمين على الأمر والمتحكمين به من مصلحتهم تعزيز دور الموزعين الخاصين على حساب دور السورية للتجارة، بل إن بعض الأهالي قالوا: إن ذلك لا يخرج عن كونه مساعي تفشيل لدور المؤسسة بهذا المجال، ولا علاقة بذلك بموضوع خدمة المواطنين لا من قريب ولا من بعيد!.

فقد قال أحدهم: «مضى على آخر موعد لاستلام حقه بالأسطوانة من إحدى صالات السورية للتجارة أكثر من 70 يوماً، بينما تقل المدة عن ذلك لدى بعض معتمدي توزيع القطاع الخاص».

بينما قال آخر: «لسا عنا شوية ثقة بمؤسسات الدولة حد هالساعة.. بس بدهن يانا نضرب فيها ونتخلى عنها مشان يضل يسرح ويمرح تجار وسماسرة القطاع الخاص ع حسابنا وع حسابها».

النِّصاب المجحف والحد الأدنى

أما عن السبب بذلك فقد بين بعض المواطنين بأن ذلك مرتبط بعدد المسجلين لدى السورية للتجارة، فهو أقل من المسجلين لدى المعتمدين، وقس على ذلك بأعداد المستحقين بحسب تواريخ الاستلام السابق، وبالتالي يتم اعتماد الأعداد النهائية لمستحقي الاستلام بحسب حمولة السيارة المخصصة لكل موزع، أو النِّصاب المعتمد للأعداد كحدٍّ أدنى على ما يبدو، وليس بحسب تاريخ الاستحقاق الفعلي بغض النظر عن الموزعين، خاص أو عام.

فموضوع التوزيع بحسب التاريخ يبدو أنه مؤتمت عن طريق البطاقة الذكية، لكن قوائم التوزيع يتم اعتمادها من قبل محروقات، التي تتعامل مع مراكز التوزيع بحسب عدد المكتتبين لديها أولاً، وعدد المستحقين ثانياً، وأخيراً بعدد الأسطوانات التي تخصص للاستبدال بحسب النِّصاب المعتمد، وهي آلية مبرمجة كمعادلة أيضاً، بحيث يبدو الأمر مرتبط بالذكاء فقط!.

لذلك تبدو المقارنة بين السورية للتجارة والموزعين فيها مفارقة ومعاملة مجحفة وغير عادلة، ليس بما يخص السورية للتجارة فقط، بل بما يخص حقّ المواطنين أيضاً.

علماً أن هذا الإجراء كان كفيلاً خلال الفترة الماضية بانتزاع جزء من المسجلين لدى صالات السورية لتجارة، وتضاؤل أعدادهم تباعاً، وهذا طبعاً يصب بمصلحة موزعي القطاع الخاص، حيث تتزايد أعداد من ينقلون مركز استلام اسطوانتهم في ظل هذا النمط من التوزيع غير العادل مع صالات السورية للتجارة إلى الموزعين الخاصين.

والنتيجة، لم تقتصر على المنافسة غير العادلة بين السورية للتجارة والموزعين بما يتعلق بأعداد المسجلين لدى كل منهم، بل على المستحقين المكتتبين لدى السورية للتجارة مع أقرانهم من المكتتبين لدى معتمدي القطاع الخاص على مستوى المدة الزمنية الإضافية التي يدفع ضريبتها هؤلاء بسبب النِّصاب المعتمد في التسليم.

فائدة إضافية واستغلال

موزعو القطاع الخاص اعتمدوا خلال الفترة الماضية، ومنذ بدء العمل بالبطاقة الذكية، على تمرير بطاقات الكثير من المواطنين عبر الأجهزة المسلمة لهم، لتحديدهم كمراكز تسليم للمادة من خلال هذه البطاقات التي أصبحت مسجلة لديهم، وما زالوا مستمرين بهذا العمل طبعاً، كي يزيد كل منهم إجمالي الأعداد المسجلة لديهم، وبالتالي تتزايد فرص استلامهم لدفعات المادة وكمياتها.

يقوم الموزعون ببيع اسطوانات الغاز في السوق السوداء للمضطرين بسعر وصل إلى أكثر من 25 ألف ليرة

البعض من المواطنين غير المضطرين للأسطوانة بموعد الاستحقاق، يتركون أمرها بعهدة الموزعين، الذين يقوموا ببيعها في السوق السوداء للمضطرين بسعر وصل إلى أكثر من 25 ألف ليرة، بالإضافة طبعاً لاستفادتهم من تعبئة عبوات الغاز الصغيرة أيضاً.

كما أن الكثيرين من المواطنين يتركون بطاقاتهم عند هؤلاء مع اقتراب موعد استحقاقهم بحسب التواريخ، ويعهدون للموزعين باستلام أسطوانة الغاز عنهم عبر تمرير البطاقة خلال المدة المحددة للاستلام، كي لا يفقدوا حقهم بحال تأخرهم بحسب التعليمات، ويجري ذلك طبعاً لقاء عمولة إضافية لمصلحة الموزع.

دور ومهام وثقة مطلوب تعزيزها

الأهالي، وبرغم ملاحظاتهم على أداء بعض صالات السورية للتجارة ودورها المحدود، إلا أن ثقتهم ما زالت قائمة فيها، وهؤلاء ما زالوا بانتظار أن تقوم هذه المؤسسة بدورها المطلوب على مستوى توفير كافة المواد والسلع، وخاصة الغذائية، بمواصفة جيدة وسعر منافس، بالأفعال لا بالأقوال فقط، وذلك لتعزيز هذه الثقة بدلاً من تشويهها، بما في ذلك مادة الغاز التي لا يفترض بها أن تكون مكاناً للمنافسة باعتبار أنّ إنتاجها وتوزيعها عام، ويبقى أمر بيعها الذي أصبح مكاناً للتربح والاستغلال على حساب المواطنين، برغم أن ذلك يجري عبر البطاقة الذكية التي من المفترض أن تمنع ذلك!.

والسؤال على ألسنة هؤلاء: لمصلحة من يجري تفشيل هذه المؤسسة؟.

حكومة النّوائب في بلاد العجائب

يقول الراوي: يا سادة يا كِرام، أن وباءً انتشر وعمّ كل البلاد، وبدأ يفتك بالعباد، فاتّخذت الاحتياطات بمنع التجمعات والاختلاطات، ومُنعت الأسفار لدرء الأخطار، واستَنفرت أطقم المشافي وبَني بعضها في الفيافي.

■ نوار الدمشقي

يقول الراوي: إن بلد العجائب، التي تكاثرت فيها الكوارث والمصائب والنّوائب، لم تكن بمنأى عن المرض العضال، الذي جال بقية البلدان وصال. فقد أصدرت حكومتها قراراتها بالحظر، وتعليماتها الخاصة بالحجر. وعُممت البلاغات بالنواهي والمقبولات، وفي ظل المحسوبية والوساطات كان لا بد من الاستثناءات.

ويحدثنا الراوي: أن حكومة البلاد لجأت في حلّ بعض مشاكل العباد العصية إلى بطاقتها الذكية، التي لم تسلم من الانتقادات، ولم تحد من السمسرة والفساد والسرقات.

فالأزمة المعهودة عن الغاز، صارت حُزيرة وألغاز، بانتظار رسائل الذكاء الموعودة. والغذائيات المدعومة، كانت في الصالات معدومة. ففي مؤسستها للتجارة تتفشى المحسوبية والشطارة، زحمة وتدفيش وذل وتطفيش، فكميات الرز والسكر والزيت غير كافية، ويجب عليك يا شطور الوقوف مرة ثانية في الطابور!

وعن الازدحام على الصرافات فمثل الحشر يوم عرفات، فلا حلّ لها إلا النوم بالفلا، أو المرمطة في البرد وتحت الشمس والمطر، بلا شمسية أو غطى! وآخر ما حرر مشكلة الازدحام على الأفران، التي تشبه البحث عن الطاسة المفقودة في الحمام، والحلّ كان عن طريق البطاقة الذكية التي لم تعبر بزور الناس لا بميزان ولا بقبان.

يضيف الراوي: يا كرام إنّ المواطن يا حسرة، يرى البضائع أكوام وأن الاستغلال وصل حدّ الإجرام، فجيوبه خاوية والأسعار نار حارقة وكاوية، فسعر رأسين من الثوم بألف وكل شيء شلف بشلف، وفوق ذلك الرقابة غائبة والأسواق سائبة. ولم يعد هناك «مخبى ومستور» فكله على عينك يا تاجر لا إحم ولا قانون ولا دستور.

الغني أصابته التخمة والفقير نسي الفاكهة واللحمة، وفوقها يُبرر التاجر النهب والاستغلال، بقوله: إن الربح مشروع وحلال، وبشهادة الحكومة وأولي الأمر ذلال!

يقول الراوي: إن حكومة العجائب لاهم ولا غم، ما زالت نائمة في العسل، والناس تبحث عن فحل بصل. فإياك ثم إياك أيها المواطن أن تشتكي وتتذمر من معيشتك العجبة، فحكومتك سقفت جوعك بأقل من رغيف في الوجبة، وشعارها بهذه المرحلة يقول: «خليك ببيتك لو من الجوع والمرض بتموت، أولتك وآخرتك كفن وقبر وتابوت».

ولم يغفل الراوي في الختام، تنبيه السارقين والفاسدين واللئام، من أن حال الغضب والاحتقان، وصل عند الناس إلى الغليان، فإذا ما انفجروا مجدداً يا لطيف، فمصير هؤلاء المحاسبة والمحاكمة والتصريف!.

التلاعب بقوت الناس مغامرة لا تُحمد عُقباها

يوم بعد آخر يتم الدفع برغيف الخبز نحو المزيد من السوء، إنتاجاً وتوزيعاً وبيعاً، ويوم بعد آخر يتم تحميل المواطنين أوزار سوء العمل والترهل والفساد بهذا الملف، برغم كل ما تمّ «إبداعه» من آليات بذريعة تصويب كل ما سبق خلال السنوات الماضية وحتى الآن، وبرغم كل ما يُقال عن «الدعم» المقدم للمواطن عبر هذا الرغيف.

■ عاصي اسماعيل

فما يجري من الناحية العملية هو الضغط على المواطن ودفعه نحو التخلي عن الرغيف التمويني غصباً وقهراً وبالتدريج، وبعدة طرق وأساليب، وخاصة بما يتعلق بمواصفات وجودة هذا الرغيف، وصولاً للجوء إلى البدائل الخاصة «السياحي- النخالة- الصمون..» اضطراراً على حساب معيشته.

تعمية مقصودة

لم يعد بالإمكان اعتبار ما يتم اتخاذه من خطوات وما يصدر من قرارات وتوجيهات بشأن رغيف الخبز تخبطاً أو ارتجالاً، بل إصراراً على دفع الأمور نحو المزيد من التخلي عن الحقوق، وهذه المرة على حساب لقمة العيش الأساسية للمواطن المتمثلة برغيفه «المدعوم».

فبدلاً من تشديد الرقابة على المواصفات والجودة، وعلى آليات البيع عبر كوات المخابز والأفران، والحدّ من الازدحام عليها، ومنع التجارة برغيف الخبز أمامها من قبل البعض، بالتواطؤ والحماية، جرى إعلان الاستسلام، مع توسيع قاعدة البيع للمستهلكين عبر زيادة عدد الموزعين الخاصين، ونقل الازدحام من أمام المخابز إلى أماكن تواجد هؤلاء، مع المزيد من تردي المواصفات والجودة للرغيف، التي دخل على خطها فترة طويلة إضافية هي الهامش الزمني المرتبط بالحلقة الجديدة المضافة للاستغلال، وكل ذلك تحت يافطة «الذكاء»، الذي نال ما ناله من حقوق حتى الآن.

أما الأسوأ بهذا الصدد فهو تركيز الأضواء على الحلقة الأخيرة من سلسلة الفساد المستشري بعمق الرغيف التمويني، والمتمثلة بحلقة البيع للمستهلكين، والحديث عن الهدر بهذا الجانب، والتعمية عن كامل الحلقات الأخرى في سلسلة الفساد القائمة والمستمرة.

سلسلة هدر ونهب وفساد

بهذا الصدد، يبدو من الضروري التذكير بهذه السلسلة الطويلة من النهب والفساد والاستغلال التي تعمل بعمق ملف الخبز التمويني، والتي تبدأ من شراء القمح، سواء من الفلاحين أو عن طريق الاستيراد، وتمر عبر الحبوب، لتصل إلى الصوامع، ومنها إلى المطاحن «عامة وخاصة»، ثم إلى المخابز والأفران «عامة وخاصة» وبالنهاية إلى المستهلك، وقد أضيفت حلقة جديدة إلى هذه السلسة أيضاً تتمثل بالموزعين والمعتمدين الخاصين أيضاً، بعد الاستعانة بالذكاء الخاص بالبطاقة ذائعة الصيت!، طبعاً يُضاف إلى هذه السلسلة قوافل النقل بالسيارات «الخاصة والعامة» بين حلقاتها، مع عدم تغييب أن كل من هذه الحلقات في هذه السلسلة الطويلة فيها نسب هدر مقوننة ومتعارف عليها، ومتلاعب بها أيضاً، وقد زادت نسب الهدر بالرغيف كمنتج نهائي أيضاً بسبب استمرار تردي مواصفاته وجودته، مع الحلقة المستفيدة من هذا السوء.

وبالتالي، فإن تركيز الأضواء على حلقة الاستهلاك الأخيرة فقط لتحميلها أكثر مما تحمل تحت اسم مكافحة السرقة والفساد والحد من الهدر، دوناً عن كامل السلسلة، فيه الكثير من التجني على المواطنين وحقوقهم، وفيها الكثير من التعمية المقصودة عن كل ما يجري من نهب وفساد وهدر في بقية السلسلة.

تعليمات حكومية

بحسب ما ورد على صفحة الحكومة: «طلب مجلس الوزراء من وزارة التجارة الداخلية تشكيل لجنة فنية للبحث في أسباب تدني جودة الخبز مؤخراً ووضع الضوابط لالتزام الأفران بمعايير الجودة المعتمدة، وكلف المجلس وزارات النفط والتجارة الداخلية والإدارة المحلية وضع الآلية التنفيذية التي تضمن وصول الخبز بنوعية جيدة إلى المواطنين». وقد كان ذلك بتاريخ 2020/4/5.

وبتاريخ 2020/4/8، «أقر اجتماع «خاص» برئاسة المهندس عماد خميس رئيس مجلس الوزراء حزمة من القرارات لتحسين صناعة الرغيف وفق أفضل المعايير والجودة وتأمين مادة الخبز بيسر وسهولة».

كما تم إقرار: «الموافقة على وضع كود خاص بكل كيس طحين ودمغه بلون معين يضمن إعادته بعد الاستعمال وفرض غرامات مالية كبيرة لمنع أي فاقد في مادة الطحين مع ضمان حصول المحافظات على مخصصاتها الكاملة..».

إجراءات وزارية

بتاريخ 2020/4/8، وبحسب ما ورد عبر صحيفة الوطن: «كشفت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك عن اعتماد بيع الخبز عبر البطاقة الذكية.. وأوضح معاون وزير التموين أن التطبيق سيكون فور انتهاء الترتيبات التي تضمن بيع الخبز دون أي خلل، وسيكون التوزيع عبر المعتمدين والمخابز بعد تزويدهم بقارئ البطاقة.. ونوّه بأن الأسرة التي عدد أفرادها حتى 3 أشخاص ستحصل على ربطة خبز واحدة يومياً، والأسرة ذات الأفراد من 4 إلى 7 أفراد تحصل على ربطتي خبز يومياً، فيما تحصل الأسرة التي يتجاوز عدد أفرادها 7 على 3 ربطات خبز يومياً».

ومما ورد على صفحة وزارة التموين بتاريخ 2020/4/11، عن محاور خطة وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك في أتمتة إنتاج وتوزيع الخبز التمويني: – أتمتة عملية توزيع الخبز من الأفران على المعتمدين والمواطنين عبر بطاقة الخدمات الالكترونية لضمان تسليم كافة كميات الخبز المنتج عبر قنوات المعتمدين بالإضافة للسادة المواطنين حصراً– مقارنة الطحين المسلم مع الخبز المنتج لضمان عدم تهريب الدقيق التمويني والمشتقات النفطية وغيرها من المواد الداخلة في الإنتاج– ضبط الوزن عبر التحقق من وزن كل ربطة– ضبط ومراقبة جودة الخبز المنتج– في المرحلة الثانية: أتمتة عملية التوزيع من المعتمدين على السادة المواطنين عبر بطاقة الخدمات الإلكترونية لمنع الاتجار بالخبز كعلف.

يجري تركيز الأضواء على حلقة الاستهلاك الأخيرة فقط تحت اسم مكافحة السرقة والفساد والحد من الهدر دوناً عن كامل السلسلة

النتائج المستهدفة من تطبيق الخطة: – إلغاء مظاهر الازدحام في الحصول على الخبز التمويني– ضبط الدقيق التمويني ومنع التهريب– ضمان حق المستهلك بما يتعلق بوزن الخبز المسلم عبر الربطات– رفع جودة الخبز المنتج– الحد من الاتجار بالخبز التمويني كعلف– الحفاظ على حقّ المواطن وحقّ الدولة في عملية إنتاج الخبز التمويني.

النتائج بمسؤولية من؟

النتائج الملموسة حتى الآن من خلال كل ما سبق على المستوى النظري تشير بالواقع العملي إلى أن رغيف الخبز أصبح أكثر سوءاً ناحية المواصفات والجودة، وبالتالي فقد زادت نسبة الهدر فيه، سواء ما يتبقى بعد استهلاك المواطنين، والأهم: هي الكميات المتبقية دون بيع بسبب هذا التردي بالمواصفات وعزوف بعض المواطنين عن استهلاكه، والتي تذهب بالنتيجة كعلف مع حلقات التجارة فيه والمستفيدين منه، طبعاً ناهيك عن استمرار الازدحام واستمرار التلاعب بالوزن أيضاً.

أما الحديث عن ضبط الدقيق التمويني وفقاً للآلية أعلاه، والتي تتمثل بوضع كود خاص بكل كيس طحين ودمغه وما إلى ذلك من إجراءات فهي أكثر ما تكون بالضحك على اللحى، وهي كما أسلفنا للتعمية عن بقية سلسلة النهب والفساد بملف الخبز التمويني.

أما الفاقع فهو وضع سقوف للاستهلاك بالنسبة للمواطنين، وكأن هؤلاء لديهم حرية الترف باستهلاك كميات إضافية من الخبز، في الوقت الذي أصبح رغيف الخبز الغذاء الوحيد المتبقي بالنسبة للغالبية من المفقرين الذين تجاوزوا حدّ الجوع بدرجات إلى الأدنى.

والنتيجة، أن ما يجري بحقّ رغيف الخبز التمويني، وحقوق المواطنين به، عبارة عن مغامرة لا تحمد عقباها، بظل واقع الفقر والجوع والتردي المعيشي المستمر، وفي ظل التغاضي والتعمية عن كل أوجه وأشكال السرقة والفساد بهذا الملف الحيوي!.

والسؤال من سيتحمل جريرة كل ذلك في النهاية؟.

7 طن... و40 حرامي!!

بيوم من الأيام- وبوقت من الأوقات- وبالمساحة الترابية من هل الكرة الأرضية... كان في وباء بالعالم كلو... وببقعة خضرا حلوة كتير من هل الأرض... كانت متلا متل الجزيرة يلي راح عليها «علاء الدين» وأبوه.. ويلي بتحمل «إيد ميداس».. هي الإيد يلي بتحول كلشي بتلمسوا لدهب...

■ دعاء دادو

وكان هونيك منتشر كمان هل الوباء مع شوية أزمات مفتعلة ومقصودة... كل العالم كانت خايفة- مرعوبة- وفي منون درويش.. ع باب الله.. بس هدول كانوا الأغلبية... أي هيك كانت بدها السيادة الحكومية!!!

ومن هدول الأغلبية- بهل الأزمة الكورونية- قعدوا ببيتون... لا عاد قدروا يشتغلو ولا عاد قدروا يطعمو ولادون... هيك كانت حكومتون بدها... ع أساس أنها خايفة ع حياتون... ووقتا الأيادي الخفية كانت منتشرة بأعجوبة بكل بقعة من هل الأرض يلي عم نحكي عنها...

بس في من هل الدراويش... كسروا القاعدة الحكومية... ورجعوا فتحوا محلاتون.. ومنون اشتغلوا ع مكاريهون وعم يسترزقوا من باب الله.. ما منعرف إذا كانت هل الحركة «مندفعلا» ولا لوجه الله؟!...

يلي عملو هل الحركة قالوا «علينا وعلى أعدائنا... ولادنا جوعانين بدون أكل».. أي بس كمان ما فينا ننسى إنو حكومتون ما ساعدتون ولا حتى بحق ربطة الخبز!!!

وبيوم من الأيام حبو أهل الخير أنهون يساعدوا هل الدراويش... وراحوا اشتروا 7 طن من البطاطا الدهبية وبدون يبيعوها بسعر رمزي لكل واحد عايش بالمنطقة يلي اختاروها... ضمن أربع نقاط موزعة بهل المنطقة هي... تحت إشراف الأمن ومخاترة هل المنطقة...

ومتل ما قال هداك الزلمة: «مندون ما تحكوا أنو عمل خيري عرفنا لحالنا... حكومتنا ما بيطلع معها هيك شي!!»..

وبما إنو كانوا عايشين بفترة الوباء.. فأخدوا حالون هل العالم وركزوا دورون وعملوا مسافة أمان بين المواطن والتاني قدام المخازن المركزية «طبعاً هي بإحدى نقاط التوزيع»...

وبعدا أجت شاحنة البطاطا الدهبية المُنتظرة... هدت شوي واتطلع السائق بالناس المنظمة دورها.. وشد بالشاحنة لبعد 100 متر تقريباً... والعالم صارت تركض متل النمل بالشارع رجال ونسوان- شباب وختايرة بين السيارات...

تقولوا عم يوزعوا مصاري مو هيك!! بس الغلا الفاحش كسرلون ضهرون يا خطيتون.... واختلط الحابل بالنابل...

الزحمة يلي انخلقت قصداً كانت منبع حقيقي للكورونا... وبوقتا في وحدة قالت «أربعة كيلو بطاطا... مع وقية كورونا»...

المهم، أجالكون واحد من مخاترة المنطقة، وحاول إنو ينظم الدور على أساس.. وطلعت هل الموبايلات المجهزة وصاروا يصورو فيديو متل كل مرة.. شوفونا شو عم نقدم للمواطن..

وهل المرة كان في نية تانية براس المخاتير ويلي هية «شوفوني يا أهل الخير كيف أني وزعتلكون هل السبعة طن»...

وفعلياً، من السبعة طن توزع بس كم كيلو لحدود العشرين شخص.. بين الأكتر بشوي أو أقل.... بعدين اندق ع طرف الشاحنة والسائق دعس بينزين... والشاحنة بح!!!

لك أي أي بح.... لأنو إيد ميداس «يلي سرقوا الصعلوك» انحطت ع هل الشاحنات الأربع وتحولت لدهب... وهل الدهب هاد بلعو الحوت.. ويمكن حوتين أو أكتر... ما منعرف... أو يمكن سرقون الـ 40 حرامي!!!

وتركوا هل الجزيرة تغرق.. وعلاء الدين هو وأبوه ما عاد حسنوا يشوفو الحيتان... لأنون أبحروا بعمق المحيط!!! راحوا هنن والدهبات... وتوتة توتة خلصت الحتوتة...

المغزى من القصة: مو كلشي بيقولوه صح... مو كلشي بيصوروه صح... مشاعرون الجياشة هي عبارة عن مشاعر تطبيق- كذابة كرمال الإعلام...

بيضلوا يضحكوا فيها ع المواطن الغلبان...

اللقمة لليوم بعدا عم تنسحب من تموا لهل الدرويش... «حاميها حراميها».. والحيتان هل المرة هنن يلي ماسكين أمن وأمان المواطن... هنن يلي انوثق فيون ليساعدوا هل المشحر المغلوب ع أمرو...

في سؤال بيخطر بالبال: معقول جماعة «إيد ميداس» ما وقعت عينون على كلمة عيب بقواميس اللغة العربية؟؟ وغيرو غيرو...

معقول ما حدا علمون إنو في كلمة بالدنيا بتنقال للأفعال القذرة ويلي مو حلوة.. وللبطون الكبيرة.. اسمها عيب؟!!

بالنهاية، بيقولوا يلي اسحتوا ماتوا... وفعلاً ماتوا...

تنويه: أحداث هي القصة أبداً مالا خيالية.. هي أحداث حقيقية صارت بسنة الـ 2020- بزمن الكورونا- في أحد أحياء دمشق الموجوعة...

يمكن الخيالي فيها هو الـ40 حرامي.. لأنهم أقل من هيك.. وهنن فعلاً كم حوت مو أكتر بكل البلد.. بس المشكلة اللي مو شايفينها هدول أنو صار في أكتر من «علاء الدين».. وكل مالهم عم يزيدو..

فيسبوكيات

نفتتح فيسبوكيات هذا الأسبوع ببوست تهكمي مؤلم، متداول على الصفحات العامة والخاصة، من وحي إجراءات الوقاية من جائحة الكورونا في ظل واقع الفقر والبؤس، يقول البوست:

● «أمي كأنو هالكمامة كبيرة شوي عليي!.. معليش لك أمي بتلبسها هالسنة والسنة الجاية!».

حول الخبر الوارد على صفحة الحكومة والمتضمن: «الموافقة على مقترح وزارة التجارة الداخلية تسليم مخصصات المواد المدعومة للمواطنين عبر بطاقة الخدمات الإلكترونية دفعة واحدة عن شهرين ابتداءً من الشهر القادم بما يُسهم في تخفيف الازدحام على صالات السورية للتجارة»، علق بعض المواطنين بما يلي:

● «بس وفرو المادة بعدين احكو كيف التوزيع».

● «بالسورية للتجارة دائماً في مادة مفقودة مستحيل ناخد الكل بنفس اليوم».

● «وليش ما بتم تدوير المخصصات هيك بيعرف المواطن أنو ما رح يروح عليه شي».

ومن صفحة الحكومة أيضاً عن «تسهيلات مالية لاستيراد الأعلاف»، وبأن «الحكومة اتخذت مجموعة من الإجراءات التي من شأنها تسهيل عملية استيراد المواد والإضافات العلفية، وتخفيض تكاليفها»، علق البعض بما يلي:

● «لو بدكن تسهلوا الأمر على مربي الدواجن والأبقار ما بتخلوا رقبتن بايد مصاصي الدماء ليش الدولة ما بتجيب هالمواد؟».

● «المفروض أن يتم استيراد المواد العلفية للأغنام والأبقار والدواجن بسعر بلد المنشأ وبدون أية ضريبة».

● «قرارات وإجراءات ووعود كثيرة ولكن النتيجة مزيد من الغلاء».

حول الخبر المتداول عن قيام وزير التموين بشراء سيارة بطاطا من أحد التجار في سوق الهال لصالح السورية للتجارة بعد سؤاله عن السعر والإجابة بأنه بـ350 ليرة، علق بعض المواطنين بما يلي:

● «طيب طالما هيك ينزل كل يوم ربع ساعة يشتري لكل مؤسسات سورية والله لنكيف وقتا أو يحكي هاتف مع التجار».

● «إذا هيك لازم المؤسسة تبيعها 375 بس تسعيرتها اليوم 550 إلى 600».

حول الخبر الوارد على صفحة الحكومة والمتضمن «الموافقة على وضع كود خاص بكل كيس طحين ودمغه بلون معين يضمن إعادته بعد الاستعمال وفرض غرامات مالية كبيرة لمنع أي فاقد في مادة الطحين.. علق البعض بما يلي:

● «يا أخي ما شاء الله المواهب عنّا ضايعة بدا حدا يستثمرا.. يعني ما فيه يفضيه بغير كيس ويرجع الفراغة.. اللي فقد أخلاقو وباع ضميرو والذين لا يستحو هدول ناس ما حدا فيه ينطرهن».

● «هل وضع الختم على أسطوانة الغاز ساهم في الحدّ من التلاعب بها وبيعها في السوق السوداء بالتأكيد لاااء، وهذا ينطبق على كيس الطحين تماماً».

ونختم مع بوست عن النهب والفساد، بإسقاط كوروني، متداول على الصفحات العامة والخاصة أيضاً، يقول:

● «تخيل لما تكون مهرب مليارات لسويسرا وعندك قصور في فرنسا وإسبانيا وإيطاليا وفي الآخر تموت بكورونا في مستشفى بلدك اللي كنت بتسرقها».

وناقل الكفر ليس بكافر

تقشف في الطحين وبطاقة ذكية للخبز، أسعار خيالية للخضار المحلية وأسمدة محلية بأسعار أعلى من العالمية... البيض يدخل في «مصلحة» التهريب والبيضة بـ 100 ليرة، واللحوم الحمراء نسيت السوريين ونسوها وإنتاجها تصديري تهريبي، والـ 8 مليون سوري الذين عدّتهم المنظمات الدولية غير آمنين غذائياً يتزايدون يومياً. وإن كان جرس الإنذار قد قُرع سابقاً ومطوّلاً، فإننا اليوم في «الخطر» وأزمة الغذاء ستشتد... لماذا ستتصاعد، ومسؤولية مَنْ، وهل من سبيل للخروج؟

أزمة الغذاء السورية... ستتصاعد

ماذا بعد 8 مليون جائع!

■ عشتار محمود

«منظومة الغذاء» السورية تترنح حتى قبل أن تأتي العاصفة، فكل التوقعات تقول: إن أسعار الغذاء العالمية ستتجه نحو الارتفاع، وهو ما يحدث عادة خلال الأزمات الاقتصادية العالمية كما حدث جراء أزمة عام 2008، فأسعار الغذاء العالمية ارتفعت بين 2006–2011 بما يزيد على 60% ولم تبدأ بالانخفاض إلا في عام 2015 ولكنها بقيت أعلى من مستويات عام 2007. إذ يتراجع الطلب والإنتاج وتتحول السلع الأساسية لتصبح موضعاً للمتاجرة والمضاربة الدولية وكل هذا يدفع نحو ارتفاع أسعار القمح والشعير والأرز والسكر والحبوب دولياً...

وعلى الصعيد السوري فإن هذا لن يؤثر فقط على أسعار الغذاء المستورد بجزء هام منه، بل سيؤثر أيضاً على أسعار طيف أوسع من المنتجات المحلية وزيادة كلف إنتاجها وشحّ في توفرها محلياً عبر زيادة نشاط تهريب المنتجات السورية للإقليم، ليصبح تهريب كيلو العدس والحمص إلى الأردن فالخليج مجدياً، وليس فقط رأس الغنم والمنتجات الحيوانية كما هو الحال اليوم. فنحن نعيش في إقليم هو من أكثر مناطق العالم تهديداً بأزمة الغذاء مع تصاعد الأزمة الاقتصادية العالمية، حيث أعلى الكثافات السكانية عبر العالم، وأكثف نسبة شباب وأعلى معدل بطالة بينهم، وأعلى اضطرابات سياسية وأكثر الأنظمة تخلفاً وتأزماً، وحيث لا يُنتج الغذاء الأساسي بل يُستورد.

العنوان: ارتفاع مؤشر أسعار الغذاء والمشروبات الدولي من 2006 وحتى 2011 إثر الأزمة الاقتصادية العالمية

المصدر: index mundi

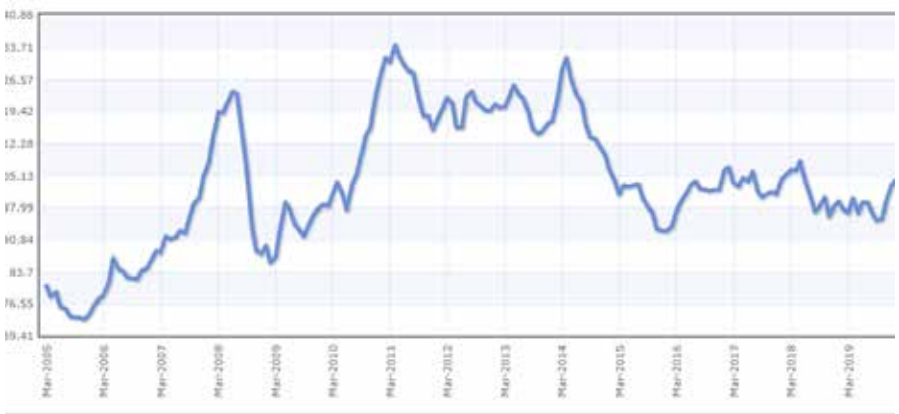

«منظومة الغذاء» السورية

أكثر من 113 مليون عبر العالم يعانون من انعدام الأمن الغذائي، 8 مليون منهم في سورية، التي يصنفها برنامج الغذاء العالمي خامس أكبر أزمة غذاء عبر العالم... «تسبقها اليمن، جمهورية الكونغو الشعبية، أفغانستان، وإثيوبيا»، وقد عادت أزمة الجوع السورية لتتصاعد بعد أن كانت قد تراجعت نسبياً بين عامي 2016–2017.

وخلال 2019 ارتفع عدد المصنفين كجوعى بمقدار يقارب 1,5 مليون ونسبة 22% بين عامي 2018–2019! وذلك وفق التقديرات الدورية لبرنامج الغذاء العالمي WFP لأزمة الغذاء في سورية.

تقدم المنظمات الدولية مساعدات غذائية متقطعة لـ 6,5 مليون من أصل 8 مليون يحتاجون مساعدات غذائية بشكل ملح، والمساعدات هي سلّة من طحين وعدس ورز وسكر وزيت تغطي 1930 حريرة يومياً لأسرة من خمسة أشخاص وتغطي خمسة أنواع من المكونات، تقول WFP إن كلفة هذه السلة ارتفعت بنسبة 67% في سورية خلال 2019 وأصبحت تُكلّف قرابة 40 ألف ليرة، وهي السلع المرشحة لارتفاعات أعلى في أسعارها العالمية لأنها السلع الأكثر تداولاً عالمياً.

إن ملايين يعيشون على هذه السلة المتقشفة غذائياً والتي تصل بشكل متقطع وليس شهرياً، بينما هنالك نقص حادّ في مكونات غذائية أخرى وتحديداً اللحوم والمنتجات الحيوانية والفواكه وحتى الخضار.

يمكن القول: إن وضع التغذية السوري الآن هو إدارة الجوع، فالأسر «تتحايل» لإدارة استمرارها الغذائي، حيث سجلت مسوح المنظمة الدولية أن معظم الأسر في معظم المحافظات قلصت وجباتها من 3 إلى 2 اعتباراً من شهر 9–2019، وتعتمد آليات مثل: أن يقلص الكبار من حصصهم الغذائية للتغذية الصغار وتحديداً من القليل المستهلك من المنتجات الحيوانية كالبيض والألبان. إضافة إلى كثافة الاعتماد على الخبز هذا الذي تعمل الحكومة بدأب لتقليص كمياته وإدخاله في خطة التقشف والحرمان عبر البطاقة الذكية.

المشكلة في عدم قدرة السوريين على دفع ثمن الغذاء المتوفر والذي ارتفعت أسعاره بمستويات أعلى من ارتفاع أسعار باقي السلع

هل المشكلة نقص غذاء؟

عادة ما تنتج أزمات الغذاء بحالاتها الحادّة، إمّا من نقص المتاح من الغذاء أو صعوبة الحصول عليه. أي إما لنقص الغذاء قياساً بحاجات الجميع، أو توفّره ولكنك صعوبة الحصول عليه مادياً. وفي الحالتين فإن الشرائح الأضعف والأفقر هي التي لا تستطيع أن تؤمن غذائها، وتحتاج للمساعدات والإعانات للاستمرار.

في الحالة السورية لا يوجد نقص وسطي في كميات الغذاء الضروري حتى مع تصدير كميات منه، فمنظومة الإنتاج الزراعي السورية منوعة وتتمتع بمرونة نسبياً. ولكن المشكلة في عدم قدرة السوريين على دفع ثمن الغذاء المتوفر، والذي ارتفعت أسعاره بمستويات أعلى من ارتفاع أسعار باقي السلع.

تستخدم منظمة الفاو «منظمة الغذاء العالمية» مؤشراً لقياس مدى توفر الغذاء كميّاً، يقيس حجم المتوفر من الغذاء قياساً بالمطلوب. ووفق هذا المؤشر فإن المتاح من الغذاء في سورية يغطي حاجات كل فرد من «الكيلو حريرة» بنسبة 127% في عام 2018، متراجعاً عن مستوى 134% قبل الأزمة.

والشكل التالي يوضح المقارنة بين مؤشر كفاية إمدادت الطاقة في الدول التي تشهد أكبر خمس أزمات غذاء، بالإضافة إلى إيران التي تعاني عقوبات أشد من العقوبات السورية، إضافة لدول أخرى في الإقليم.

إمدادات الغاز المتوفرة قياساً بالحاجات الوسطية للفرد
معدل وسطي للفترة بين 2016 - 2018

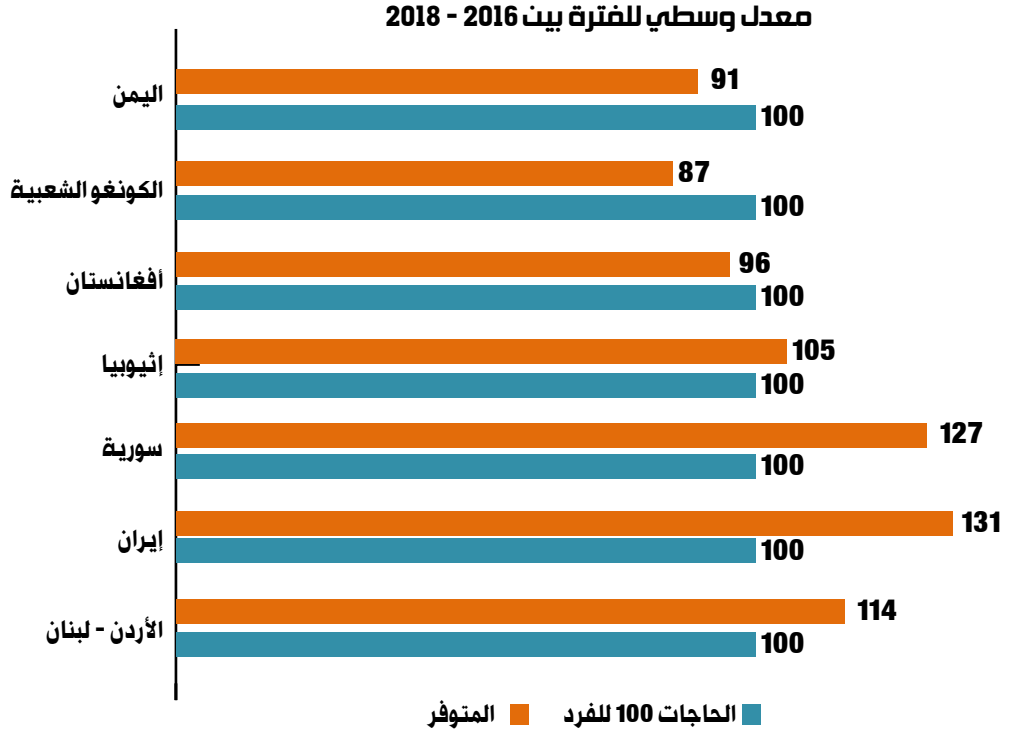

المصدر: FAO STATS- Average dietary energy supply adequacy «%»

يتبين من المقارنة الجوانب التالية:

مقابل كل 100 من حاجات الغذاء لكل فرد في سورية، فإنّ الغذاء المتوفّر في السوق وهو المكوّن من «الغذاء المنتج محلياً + المستورد – المصدّر» يستطيع أن يغطي هذه الحاجات وفوقها 27% إضافية، أي بالمجمل عرض الغذاء أعلى من المطلوب بمقدار الربع تقريباً.

المؤشر السوري قريب من المؤشر الإيراني والدولتان تعانيان من عقوبات دولية، ولكن الفارق أن إيران لا تشهد أزمة جوع وأمن غذائي، والغذاء المتوفر يستطيع الإيرانيون أن يستهلكوه كي لا يجوعوا.

المؤشر السوري أعلى من مؤشر بعض الدول في الإقليم، مثل: لبنان والأردن، حيث عَرض الغذاء أعلى من الطلب بنسبة 14% فقط، وهو ما يشير إلى حافز تهريب الغذاء إلى كل من الدولتين حالياً، والذي سيترفع مستقبلاً.

الأهم أن سورية هي الوحيدة بين الدول التي تشهد أكبر خمس أزمات غذائية والتي لا تعاني من نقص في كميات الغذاء قياساً بالحاجات، ففي اليمن والكونغو وأفغانستان هنالك نقص في الغذاء الكافي، وفي إثيوبيا هنالك فائض يعادل 5% فقط، مقابل 27% في سورية! وهذا يشير إلى أن أزمة الغذاء السورية احتكارية الطابع وترتبط بعدم قدرة الشريحة الواسعة من السوريين على دفع ثمن غذائهم بينما الفائض يتمتع به ويتاجر به سوريون آخرون.

فائض الغذاء المتاح في سورية والمعبّر عنه بهذا الرقم هو مؤشر عام وتقديري، ولكنه ذو دلالة... إذ إنه حتى مع فائض في الغذاء المتاح يقارب الربع فإن أسعار الغذاء في سورية شهدت أعلى الارتفاعات قياساً بأسعار السلع الأخرى.

أسعار الغذاء بعيدة المنال

تحوّل الغذاء مع توسع الفقر السوري وتراجع النشاط الاقتصادي، إلى واحد من المجالات الأساسية لنشاط قوىً المال: يحتكرونه ويتاجرون به وتحديداً المستورد منه، يتحكمون بمستلزمات إنتاجه ويتسلبطون على نقله، كما يصدّرونه ويهربونه ويسرقون دعمه وغيرها من النشاطات... إذ إن الغذاء أصبح الكتلة الأكبر من الإنفاق القليل المتبقي لدى السوريين ويجب أن يُجمع الربح منه وفق مفهوم قوى المال.

وينعكس هذا النشاط في العلاقة غير المنطقية بين ارتفاع أسعار الغذاء وبين مستوى توفّره، فأسعار الغذاء في سورية ارتفعت بمستوى أعلى من ارتفاع المستوى العام للأسعار، وذلك وفقاً للإحصائيات الحكومية للتضخم، فبين 2010–2019 ارتفعت أسعار الأغذية 1002% أكثر من 10 أضعاف، بينما ارتفعت مجموع أسعار السلع الأخرى بنسبة 826%.

والمفارقة، أن الارتفاعات في أسعار بعض المكونات المنتجة محلياً، أعلى من المكونات المستوردة بالكامل، فمثلاً: البقول والخضار ارتفعت بمستويات أعلى من ارتفاع السكريات التي تعتمد على السكر المستورد، والارتفاع في الألبان والأجبان والبيض أعلى من الارتفاع في البن والشاي وهي مستوردة بالكامل.

نسبة ارتفاع أسعار الغذاء المستورد المحلية عن العالمية %

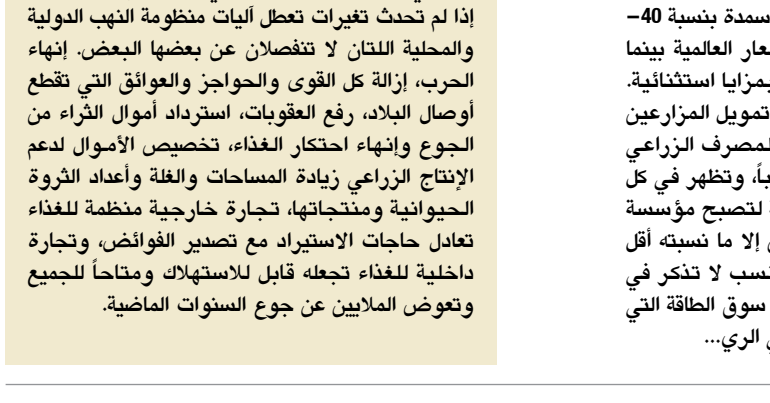

المصدر حسابات قاسيون العددين «916» «949»

توزيع المسؤوليات...

المنظمات الدولية التي ترصد وضع الغذاء في سورية بشكل حثيث، تركّز على أن سبب أزمة الغذاء السورية هو سنوات الحرب، وتشير إشارة خجولة إلى أثر العقوبات الدولية... بينما الحكومة تعيد وتكرر أن «الإجراءات القسرية المطبقة على الشعب السوري» هي المسؤولة عن تدهور الوضع مع الإشارات السطحية «لدور تجار الأزمة وضعاف النفوس كما تسميهم». ولكن فعلياً لا يمكن فصل المسؤوليات بشكل دقيق، فالأزمة السورية التي لا تنتهي إلى حلول وتسويات حتى الآن بفعل مصالح منظومة الدمار والنهب الدولية والمحلية هي التي تحول ملايين السوريين إلى جوعى وتهدد بالمزيد... وتتكاثف القوى الدولية والمحلية في التعدي على السوريين وموائدهم في كافة الجوانب التي تؤدي إلى ارتفاع أسعار الغذاء.

أولاً الغذاء المتوفر في سورية غير موزع بشكل فعّال بين جميع المناطق، فالجزء الأهم من الأراضي الزراعية والإنتاج الزراعي السوري موجود في المناطق التي تفرض القوات الأمريكية سيطرتها عليها في الجزيرة السورية، حيث يقطّع الاحتلال الأمريكي أوصال البلاد عن بعضها ويمنع وصول الغذاء إلى السوق الأساسية في دمشق وباقي المحافظات حيث يتجمّع السوريون بكثافة. والبضائع التي تصل تكون محمّلة عملياً بتكاليف أتاوات الطريق التي تفرضها قوى السلاح من كل الأطراف، من الجزيرة إلى دمشق، وتعتبر أحد أوجه النهب على حساب الجوع.

المشكلة الثانية المتمثلة بالعقوبات، تظهر واضحة في كلف مستوردات الغذاء... فالعقوبات المفروضة على القطاع التجاري والمالي تجعل جميع عمليات الاستيراد إلى سورية أكثر تعقيداً وتحتاج إلى وسطاء وتكاليف أعلى للتأمين والنقل. وتسمح لقلة محلية تحتكر استيراد الأساسيات بأن تفرض أسعار استثنائية لقاء المواد الغذائية تفوق التكلفة العالمية «المحسوبة مع تكاليف النقل والتأمين والشحن» حيث يسعّر الغذاء المحلي بأسعار أعلى من العالمية بنسبة تتراوح بين 40% وصولاً إلى 160%. وهنا يظهر واضحاً كيف تتحول العقوبات الدولية إلى فرصة للقلة المتنفذة القادرة على استثمار أموالها وعلاقاتها لاستغلال الحاجة إلى استهلاك الغذاء.

المشكلة الثالثة تظهر في الإنتاج الزراعي المحلي، وفي توزيعه... فالفساد الذي يسم الاقتصاد السوري منذ عقود، تحوّل إلى حالة فوضى و«مافيوية» يصعب ضبطها بل تتحكم بالقرار لمنظومة اقتصادية ينتشر فيها حملة السلاح بشكل واسع. ويظهر هذا في غياب أي إجراءات لدعم الإنتاج بشكل فعّال، بينما تنشط فوضى الهيمنة واستغلال الإنتاج الزراعي، كأن تفتح جهات المال والنفوذ الباب لتهريب الغذاء من سورية بشكل منظّم وتحديداً إنتاج لحوم الأغنام في سورية، التي وصلت تقديرات تهريبها اليومية إلى 3000 رأس غنم يومياً بينما كانت في 2017 تقارب 700 رأس.

كما يتم تهريب الخضروات والفواكه في بعض المناطق الحدودية وصولاً إلى البيض، ستتوسع هذه التجارة غير المنظمة مع ارتفاع أسعار الغاء العالمية واشتداد حدة تأثير الأزمات المالية الدولية على دول الإقليم من لبنان إلى الخليج. كما تظهر الفوضى أيضاً من قرارات لا يمكن تبريرها لرفع أسعار الأسمدة بنسبة 40–100% لتصبح أعلى من الأسعار العالمية بينما تستثمرها شركات خاصة بمزايا استثنائية.

وتظهر الفوضى من إيقاف تمويل المزارعين بالقروض وحصر تمويل المصرف الزراعي للمؤسسات الحكومية تقريباً، وتظهر في كل جوانب غياب دعم الزراعة لتصبح مؤسسة البذار غير قاردة على تأمين إلا ما نسبته أقل من 15% من بذار القمح ونسب لا تذكر في محاصيل أخرى، هذا عدا عن سوق الطاقة التي رفعت كلف المازوت وبالتالي الري...

إن الوضع الزراعي المترنح في سورية مهدد فعلياً، فمنظومة الإنتاج الزراعي مستمرة لأن سكان الريف في سورية لا زالوا يشكلون نسبة تقارب 47%، ولأن المزارعين يذهبون إلى أراضيهم... أما كل العوامل الأخرى فهي لا تدفع للاستمرار وتقلص الحافز الزراعي سنوياً. المزارعون اليوم يزرعون أراضيهم معتمدين على الدين والضمان وتأجير الأراضي، يعتمدون على زراعة قليلة التكلفة بتقليص استهلاك السماد واسترخاص في أنواع البذار، واعتماد الزراعة البعلية المتروكة لتقلبات المناخ، ولكنهم بالنهاية يحاولون... والنتيجة غلّة أقل وعوائد قليلة ومخاطر عالية ولكن لا خيارات أخرى. أما المستجدات المتعلقة بارتفاع أسعار السلع العالمية فهي ستزيد كلف المزارعين وستزيد نشاط تهريب الإنتاج الزراعي وستقلص الطلب المحلي، وستفاقم أزمة الجوع إذا لم تحدث تغيرات تعطل آليات منظومة النهب الدولية والمحلية اللتان لا تنفصلان عن بعضها البعض. إنهاء الحرب، إزالة كل القوى والحواجز والعوائق التي تقطع أوصال البلاد، رفع العقوبات، استرداد أموال الثراء من الجوع وإنهاء احتكار الغذاء، تخصيص الأموال لدعم الإنتاج الزراعي زيادة المساحات والغلة وأعداد الثروة الحيوانية ومنتجاتها، تجارة خارجية منظمة للغذاء تعادل حاجات الاستيراد مع تصدير الفوائض، وتجارة داخلية للغذاء تجعله قابل للاستهلاك ومتاحاً للجميع وتعوض الملايين عن جوع السنوات الماضية.

لماذا لا نزال نستخدم السوق؟

غرف فنادق فارغة، ورفوف متاجر خاوية، ومعامل تصنّع محركات للطائرات والسيارات الفارهة بدلاً من منافس التهوية، والحكومات تتنافس مع بعضها بشراء معدات الفحص والأقنعة الواقية. لا يبدو تنظيم المجتمع على هذه الشاكلة منطقيّ البتّة.

■ بقلم: جوردان هومفريز
تعريب: عروة درويش

معدات الفحص هي واحدة من أكثر الأدوات الأساسية التي نحتاجها لمقارعة انتشار كوفيد-19. لكن حتّى البلدان الأكثر ثراء تكافح لإنتاج الحدّ الأدنى المطلوب لتجهيز الطواقم الطبية على الجبهات من أجل الحدّ من انتشار الفيروس.

حتّى مع تحول الحكومات إلى مسار الإنتاج السريع للمعدات الطبية وقطع الحماية، فلا تزال تعاني من الحقيقة البسيطة: أنّ الاقتصاد العالمي ليس مصمماً لاستيعاب القيام بمثل هذه المهمة.

تعاني الكثير من البلدان من شحّ المواد الكاشفة الكيميائية، وهي الجزء الجوهري في معدات الفحص. سوق الكواشف الكيميائية تُهيمن عليه شركة هولندية اشترتها عملاقة الصناعة الدوائية الشركة الأمريكية «Thermo Fisher Scientific» ومختبرات روشيه التي تتخذ من سويسرا بلداً لإقامتها. ومثلها بذلك كبقية الشركات، تمحور هذه الشركات الاحتكارية عملها حول الإنتاج «في الوقت المطلوب» – أي أنّها تنتج البضائع بكميات كافية لبيعها في الأسواق على الفور وحسب. وهذه الطريقة في العمل تستبعد تماماً بناء مخزون من البضائع الطبية كتحضير للأزمات المستقبلية.

«المخزون شرّ بطبيعته»

بالنسبة لاقتصاد سوقنا الرأسمالية، فالمبدأ الرئيسي هو الوصف الذي قاله المدير التنفيذي لشركة آبل تيم كوك: «المخزون شرّ بطبيعته». وهذا هو السبب الذي يجعل الحكومة الأسترالية، بعد شهرين من أزمة كوفيد-19، تطلب من الجامعات أن تبحث في مختبراتها ومخازنها عن معدات طبية غير مستخدمة. ففي النهاية، ما السبب الذي سيدفع الشركات لإنتاج مئات آلاف معدات الفحص الإضافية ثمّ تكديسها في المخازن؟ لا تبدو هذه الاستراتيجية منطقية إلّا إن كنت تتحضر لوباء مستقبلي يمكن توقع قدومه.

ولا يقتصر الأمر على نقص المعدات الطبية الضرورية الذي لم تستطع السوق أن تلبي حاجاته. تسببت الأزمة الاقتصادية الحالية بوضع جميع التحديات التي جعلت المجتمع الرأسمالي عاجزاً عن التعامل مع أيّ منها.

قيل لنا جميعاً أن نبقى في منازلنا بأكبر قدر مستطاع لإيقاف انتشار الفيروس، لكن ماذا عن جموع المشردين على طول العالم؟ فحتى في البلدان التي يفترض ثراؤها مثل أستراليا يشكل الأمر لها مشكلة كبيرة. فوفقاً لآخر الإحصاءات الرسمية: هناك 116 ألف مشرد. ولا يقتصر الأمر على المشردين، بل يتعداه إلى الأعداد الهائلة ممن يعيشون في مساكن مفرطة الاكتظاظ. وذات الإحصاءات تظهر لنا بأنّ هناك أكثر من مليون شقّة فارغة.

الإنتاج بهدف البيع في السوق بدلاً من الإنتاج لتلبية احتياجات البشر هو سمة جوهرية في المجتمع الرأسمالي

فلنسكن المشردين في المساكن الفارغة الحل يحدّق فينا جميعنا بشكل مباشر. لكن رغم ذلك لا تزال قواعد السوق تقف في وجه أيّة خطة منطقية – مثل أن نسكن المشردين في المساكن الفارغة. إنّ أفضل ما يمكن للحكومات أن تفكر فيه هو أن تدفع المال للفنادق مقابل استخدامها بشكل مؤقت. لماذا لا تستولي على بعض هذه الممتلكات الفارغة؟ ألن يكون هذا أفضل من وضع هؤلاء الأشخاص في غرف فنادق مزدحمة ثمّ إلقائهم في الشارع من جديد في وقت لاحق؟

في كلّ مرحلة يتضح بأنّ الوصول إلى الغذاء والموارد المنزلية الرئيسية يقف في ذات الصف مع ذات المشكلة. وضع انتشار فيروس كورونا مشاكل أمام إنتاج ونقل الغذاء. حذرت الأمم المتحدة من إمكانية حدوث نقص في الغذاء. تتفاقم هذه المشاكل جرّاء الطبيعة التنافسية والمدفوعة بالربح لسوق الغذاء العالمي. فرغم مدى الجنون الذي يبدو عليه الأمر، فالغذاء لا يتم إنتاجه بغرض إطعام الناس، بل بغرض بيع في السوق. كلّ خطوة في صناعة الأغذية – بدءاً من المزارع وصولاً للسوق العالمية – قد تمّت هيكلتها لتدور حول هذا المبدأ.

نظام إنتاج غذائي جامد

في الحقيقة، كل مسائل التأقلم مع السوق وقوانين العرض والطلب والقوة الهائلة للشركات متعددة الجنسيات قد أنشأت نظام إنتاج غذائي جامد يعاني لعدم قدرته على التغيّر. والسبب الرئيسي في ذلك أنّه ليس منتجاً للتخطيط الديمقراطي بل حصيلة قوى فوضوية تكافح بين الشركات العالمية.

لماذا لا يمكننا الحصول على نظام ديمقراطي مخطط له بحيث يتم نقل جميع البضائع المنزلية من الغذاء وغيره بشكل آمن إلى منازلنا؟ أو وضعها في أماكن محددة ينطلق إليها أهالي الأحياء بأوقات منظمة لا تجعلهم عرضة للتجمعات المكتظة في المتاجر وغيرها؟ السبب الوحيد لعدم فعل ذلك هو أنّ الشركات لن تكون عندها قادرة على تحصيل الأرباح بالسهولة التي تقوم بذلك بها اليوم.

إنقاذ شركات الطيران

إنّ أيّ جهد يتم اليوم للتصدي لانتشار كوفيد-19 محدود بالالتزام بهذا النظام الاقتصادي العالمي المبني حول التبادل الخاص للبضائع في السوق. وحتّى عندما تتدخل الحكومات في السوق لإنتاج ما هو ضروري لمحاربة كوفيد-19، فهي تفعل ذلك بأيد مكبلة مربوطة بحبل تمسكه الشركات الكبرى. فالحكومات اليوم تنفق الملايين والملايين من الدولارات لتنقذ شركات الطيران على سبيل المثال، رغم أنّ صناعة الطيران قد استمرت لعقود وهي تجني الأرباح الهائلة وتثري مالكيها دون أن تدفع أيّ شيء ذو قيمة لطواقمها أو لعمالها.

الإنتاج بهدف البيع في السوق بدلاً من الإنتاج لتلبية احتياجات البشر هو سمة جوهرية في المجتمع الرأسمالي. وهذا النوع يتعايش بسهولة مع دولة بيروقراطية تُهيمن عليها مصالح الشركات الكبرى. نحتاج لنوع مجتمع مختلف، مجتمع منظم يكون فيه الإنتاج منظم بحيث يخدم مصالح الجميع وليس ربح الأقلية.

خبر مُحفّز وتساؤلات مشروعة

هل يستطيع المواطن أن يقدم شكوى ضد إحدى الجهات الحكومية لمساهمتها في انتشار وباء الكورونا؟
هل تتجاوب الجهات القضائية مع مثل هذه الشكوى والتحقق منها وتقوم بدورها باستكمال رفع دعوى على هذه الجهة؟
هل من الممكن التعميم على مستوى شكاوى ذات صبغة عامة بمضامين وحيثيات أخرى ضد جهات أو أفراد ساهموا بنشر الفقر أو الجوع أو المرض، أو بعض الظواهر السلبية في المجتمع؟.

■ سمير علي

هذه الأسئلة وغيرها قد تتبادر للأذهان على ضوء خبر تم تداوله عبر بعض وسائل الإعلام خلال الأسبوع الماضي عن شكوى قضائية تتهم الرئيس البرازيلي بمساهمته في انتشار الكورونا.

تفاصيل الخبر

يقول الخبر: «أرسل وزير المحكمة العليا البرازيلية ماركو أوريلو ميلو، استدعاءً لمكتب المدعي العام، لإيقاف الرئيس البرازيلي جاير بولسونارو عن منصبه لمدة 180 يوماً لارتكابه أفعالاً وضعت البلاد في حالة خطر في أزمة فيروس كورونا. وأرسل ميلو اتهاماً جرمياً إلى مكتب المدعي العام مقدماً من نائب رئيس حزب العمال في ولاية ميناس غيرايس ضد الرئيس بولسونارو. وتتهم الشكوى بولسونارو بانتهاج سلوك غير مسؤول في إدارة أزمة كوفيد-19 وتراخٍ وإنكار لمدى خطورة الوضع، الأمر الذي أدى لانتشار الفيروس. وتعتمد الشكوى على وقائع قيام بولسونارو، بازدراء واضح لبروتوكول إيقاف انتشار الفيروس، بالدعوة إلى المسيرات العامة وزيارة الساحات والمتاجر الكبرى وغيرها من النشاطات التي تحوي اتصالاً بشرياً عن قرب. وترتدد في تبني إجراءات العزل الاجتماعي بما يقلل انشار الوباء».

تداعيات محقة

على سبيل المثال: من ضمن واقع ووقائع التعامل مع الجائحة الحالية المتمثلة بفيروس كورونا المستجد، فقد أصدرت الحكومة مجموعة من القرارات بما يتوافق مع إجراءاتها الاحترازية والوقائية المتخذة بهدف منع الازدحام حماية للمواطنين من انتشار الفيروس الخطير، والحد من انتشاره من خلال منع الاختلاط.

بالمقابل، ما زلنا نشهد الازدحام الشديد في صالات السورية للتجارة وأمام بواباتها، وعلى كُوّات الصرافات الآلية، ومن أجل الحصول على مادة الخبز، وهذا الازدحام والاختلاط يساهم في نشر الوباء ولا يحد منه، ويتعارض مع القرارات والتوجيهات الحكومية.

فهل ممن الممكن أن يتم التقدم بشكاوى رسمية ضد وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، والسورية للتجارة، ووزارة المالية، والمصرف التجاري والعقاري، لدور هذه الجهات والمسؤولين فيها على مستوى المساهمة بنشر الوباء، ولمخالفتها القرارات والتعليمات الرسمية الصادرة عن الحكومة بما يخص منع الازدحام والحد من الاختلاط؟.

هل هي جريمة مكتملة الأركان؟

بما يخص الأمثلة أعلاه فإن أركان المخالفة والمسؤولية حيالها ربما تكون مكتملة، فالمرض الوباء تم التعريف به وبخطره، الحكومة وضعت تعليماتها وإجراءاتها الخاصة بمنع الازدحام، وأصدرت القرارات اللازمة بهذا الشأن، التحذيرات من مخاطر استمرار الازدحام تم التأكيد عليها مراراً وتكراراً، ومع ذلك ما زالت هذه الجهات مستمرة بعملها بنفس الآلية التي تساهم بشكل مباشر بنشر المرض بين المواطنين عبر كسر حال العزلة المطلوبة لتفادي انتشار المرض!.

ولا ندري هل من الممكن الانتقال من حيّز اعتبار ما يجري عبارة عن مخالفة إدارية للتعليمات الحكومية فقط، إلى اعتباره جريمة موصوفة مكتملة الأركان بحق المواطنين وسلامتهم الصحية مع سبق الإصرار، هذا بحال النظر للحيثيات بموضوعية ضمن سياق الحقوق المصانة للمواطنين افتراضاً، ووفقاً للنصوص القانونية النافذة والدستور؟!.

قد يكون الجواب الشافي والكافي بهذا الصدد لدى أصحاب الرأي من المختصين الحقوقيين والقانونيين؟!.

هل يمكن اعتبار ما حصل جريمة موصوفة مكتملة الأركان بحق المواطنين وسلامتهم الصحية مع سبق الإصرار

التمادي في انتهاك الحقوق

بالعودة للخبر أعلاه، وبغض النظر عن بعض حيثياته ذات البعد السياسي، وبغض النظر عن مآلاته بالنتيجة، ربما مرّ مرور الكرام على الكثيرين، وهو أمر طبيعي ومفروغ منه في ظل التمادي في انتهاك الحقوق وضياع المسؤوليات، وبالتالي فقدان آليات المحاسبة على الكثير مما يمكن وضعه ضمن خانات الشك بالاتهام، مروراً بالتحقق منه، وصولاً للإدانة على الكثير من الممارسات، بل والسياسات المتبعة، مع اختلاف التوصيف الجرمي حيال كل من هذه الحقوق المنتهكة ودور الفاعلين فيها والمستفيدين منها.

فواقع الحال يقول: إن هناك الكثير من الحقوق المصانة دستورياً، والواردة نصاً عبر الكثير من القوانين وحيثياتها، منتهكة من الناحية العملية، بل ومُجيرة لمصلحة البعض من النافذين، كبار الفاسدين والأثرياء، على حساب الغالبية من المفقرين والمهمشين، بل إن الكثير من الانتهاكات أصبحت مقوننة ومُشرعنة كذلك الأمر!.

لنصل للتساؤل الأهم: هل من الممكن أن تستمر هذه الانتهاكات المفضوحة بحق الغالبية من السوريين، ذات التوصيف الجرمي مكتمل الأركان؟.

الضرورات الصحية العامة والمصالح الاقتصادية الخاصة

استكمالاً للإجراءات الحكومية بما يخص التصدي لوباء الكورونا، فقد ورد على صفحة الحكومة بتاريخ 2020/4/11 ما يلي: «متابعةً لمعطيات تصاعد الإصابات بفيروس كورونا إقليمياً أكد الفريق الحكومي خلال اجتماعه اليوم برئاسة المهندس عماد خميس رئيس مجلس الوزراء ضرورة التشدد بتطبيق إجراءات الحظر المفروض في جميع المناطق لتقييد الحركة والحد من التجمعات التي من شأنها التأثير سلباً على السلامة العامة».

■ سوسن عجيب

وكان قد تم الإعلان عن تسجيل 6 إصابات جديدة بفيروس كورونا، ليرتفع عدد الإصابات المسجلة في البلاد إلى 25 إصابة، وذلك بحسب وكالة سانا عن وزارة الصحة بتاريخ 2020/4/11.

الحكومة ماضية بإجراءاتها الاحترازية

التشدد بالإجراءات بحسب ما ورد أعلاه بالتوازي مع الإعلان عن إصابات جديدة يؤكد أن ضرورات الحظر والحجر ما زالت قائمة ومستمرة، وهذا ما تمّ تأكيده أيضاً بشأن دوام المدارس والجامعات، فقد «قرر الفريق الحكومي المعني باستراتيجية التصدي لوباء كورونا تمديد تعليق الدوام في المدارس والجامعات والمعاهد حتى /2/ من شهر أيار القادم»، وذلك بحسب ما ورد على صفحة الحكومة بنفس الجلسة أعلاه.

أي إن الحكومة ماضية بإجراءاتها الاحترازية والوقائية، وهي تُعوّل أيضاً على تجاوب المواطنين بهذا الشأن، حيث أعربت عن ذلك صراحة بحسب ما ورد عبر صفحتها كما يلي: «وأعرب الفريق عن تقديره لتعاون المواطنين وإظهارهم درجة عالية من المسؤولية والوعي في التعامل مع إجراءات الحظر مؤكداً أهمية الابتعاد ما أمكن عن التجمعات والحد من الزيارات خلال العطل القادمة واقتصار الخروج من المنزل لشراء الاحتياجات الأساسية».

ضرورات مستمرة واستثناءات

المتتبع لما يصدر عن الحكومة من توجهات خلال هذه الفترة يصاب بحالة من الفصام والتشتت، بين التشدد بسبب الجائحة والحديث عن السلامة العامة، بمقابل التهاون والتغاضي عما يجري على أرض الواقع من انتهاكات وتجاوزات بما يخص التجمعات وحالات الازدحام، والتي تساهم بجزء كبير فيها مؤسسات الدولة نفسها، مثل: «السورية للتجارة- الصرافات- الخبز»، يضاف الى ذلك واقع الاستثناءات من الحظر والمنع الجارية على قدم وساق، والتي تضرب بعرض الحائط كل الإجراءات الاحترازية، مثل: استثناء بعض القطاعات والمهن، وحتى الأفراد، والتي تم تتويجها بفسح المجال للمزيد من الاستثناءات بنفس الاجتماع أعلاه!.

فقد ورد على صفحة الحكومة ما يلي: «درس الفريق الحكومي طلب اتحاد الحرفيين المتعلق بعودة بعض المهن المتممة للعملية الإنتاجية للعمل بساعات محددة وتم تكليف وزارات الاقتصاد والصناعة والتجارة الداخلية والإدارة المحلية والشؤون الاجتماعية واتحاد العمال التواصل مع اتحاد الحرفيين لتحديد تلك الحرف والمهن ليصار إلى استئناف عملها».

الاستثناء من الظرف الاستثنائي لمصلحة مَن؟

لا شك أن للجائحة انعكاسات اقتصادية اجتماعية بنتيجة التشدد بإجراءات العزل والحجر والحظر، وهو أمر لا بد منه وضروري للحدّ من انتشار الوباء وتقليل عدد المصابين به، ولسنا استثناءً بهذا المجال.

لكن ربما يسجل للحكومة الاستثناء بكثرة الاستثناءات من إجراءاتها وتعليماتها، التي يُعوّل عليها للحفاظ على السلامة العامة!.

فالاستثناءات المتتابعة بالصدور حكومياً، بالإضافة لما يصدر من استثناءات إضافية من قبل المحافظين والوزارات المختلفة، تتعارض مع توجهات وتعليمات المنع والحظر والحجر المستمرة، والتي يتم التأكيد عليها مراراً وتكراراً، والسؤال الذي يفرض نفسه:

ما الذي يحرك الحكومة ويحدد توجهاتها، هل هي الضرورات الصحية والسلامة العامة فعلاً، أم الضرورات الاقتصادية والمصالح الخاصة؟.

طبعاً غيبنا الضرورات المعيشية للغالبية الساحقة والمسحوقة من المواطنين، فهي سلفاً بعيدة عن الاهتمامات الحكومية!.

التضحية بين الصدمة والعجز!

يقول سليغمان «أحد رواد علم النفس الإيجابي» أن العجز المُكتَسب له تأثير على نظرة الأفراد تجاه الحياة. فالعجز المكتسب هو عندما نتعلم أنه لا يمكننا تغيير شيء مما يحدث حولنا، وأنه مهما فعلنا أو مهما كانت ردة فعلنا حول ما يحدث ستكون النتيجة واحدة وثابتة. وهذا التعلم إنما يكون عبر التجربة، أو عبر آلية التفكير التي تعلمناها خلال تقدمنا في العمر، وطبعاً مدعومة بالثقافة السائدة التي روّجت لثبات الواقع. والعجز المكتسب غالباً ما يكون عند الشعوب المقهورة كما يسميها مصطفى حجازي، التي تعودت بحكم الاستعمار والاحتلال أنها لا يمكن أن تُحدث تغيراً بالأحداث، أو عند الشعوب التي تعتبر أن مصيرها مقدَّر، فلا يوجد سبب لتغييره، أو الشعوب التي تعتبر أن تغيير أي حدث مرتبط بضرورته الفردية، وهو عمل فردي، لذا فإن التغيير لا يأتي جماعياً ولا يمسّ إلاّ العناصر الفردية اليومية المباشرة للفرد المتضرر، وهذا ما يبطل تغيير المنظومة.

■ مروى صعب

وفي مرحلة الكورونا فإن العالم أجمع يمارس العجز المكتسب. فالبعض لا يزال إلى اليوم يرفض فكرة الفيروس، ويتعامل معه كأنه قدر. والبعض الآخر غارق في معاناته الفردية، فلقد ضجّت وسائل التواصل الاجتماعي بالامتعاض من الحجر المنزلي، الشيء الذي لم نره طوال الفترة التي ما زالت مستمرة بدرجة أقل من الحجر المنزلي في الصين.

كيف نكتسب العجز؟

يحتاج الأطفال إلى مثال أعلى ليتعلموا من خلاله كيفية التصرف في الحياة، لأنهم في الفترة الأولى من حياتهم يكون تعلم الأخلاقيات وكيفية التصرف والتعاطي مع أمور الحياة من خلال التماثل غالباً. وهذا المثال الأعلى غالباً ما يكون الأهل أو المربي، وهذا جزء من المحبة المطلقة الذي يكنّها الأطفال لذويهم. فبالتماثل يتأثر الأطفال أكثر من غيرهم بالشخصيات التي تمتلك إمكانات أكبر من إمكاناتهم البسيطة. ولأن كل شيء جديد بالنسبة لهم، فإن أية معلومة جديدة تأخذ حيز اهتمام عال. ولأن محيط الطفل صغير جداً مقارَنة مع المحيط الفعلي، ولأن معرفته مرتبطة أيضاً بالنظام التعليمي، فإن بعض المهن أو الشخصيات تأخذ تأثيراً أكبر، مثل: القوى العسكرية أو الدفاع المدني أو القطاع الطبي أو التعليمي. وهذا ما يجعل الأطفال متعلقين بالأبطال الخارقين، لأنهم قادرون على لعب أدوار كثيرة ومتعاظمة بالنسبة لطفل. ولكن هذه الفترة يجب أن تنتهي مع الانتقال إلى مرحلة النضج، لأنه عندها يعي الإنسان أن لكلّ منّا دوره في المجتمع وهذا الدور يُحدد قدرته وإمكاناته، فتسقط التعاريف السابقة ويُنشىء تعريفاً جديداً. ومن لا ينتقل إلى هذه المرحلة يكون: إما تعلم أنه لا يمكن له أن يحدث تغييراً في الأحداث، أي تعلّم العجز، أو يعتبر أنه غير معني بأي تغيير طالما أن هذا التغيير خارج عن نطاق مهامه وقدرته، وهذا أيضاً هو العجز المكتسب. وهاتان الحالتان تأتيان من خلال ما تعلّمه الفرد من تجاربه أو خلال مراحل نموّه.

تعودت الشعوب المقهورة بحكم الاستعمار والاحتلال أنها لا يمكن أن تُحدث تغيّراً بالأحداث

فإما أن يتعلم هذا من خلال الظروف الاجتماعية والسياسية، مثل: حالة الخضوع لسلطة أعلى.

المنافسة والتسابق والأنانية

وقد تكون هذه السلطة هي الأهل وليس السلطة السياسية المباشرة ولكنها تنعكس على ذلك، وبالطبع فإن الأسس التربوية لأي كان هي نتيجة التركيبة الاجتماعية الثقافية السياسية الموجودة. أو إما لأن معظم الأفراد يتربّون على الفردية والأنانية أيضاً لأن التركيبة الاجتماعية والنظام السياسي الليبرالي المسيطر، في جوهره الرأسمالي، يقوم على المنافسة والتسابق والأنانية، أو عبر الخضوع للسلطة السياسية المباشرة، فعندما يدرك الفرد أن رأيه أو موقفه مقموع ليس هناك داعٍ لإبدائه. وتكون هذه السلبية أيضاً نتيجة أن السلطة السياسية قد حوّلت الحياة الاجتماعية إلى حياة فردية، فتعلم الأفراد أن عملهم غير مرتبط بعمل الآخرين، حيث إن تقدمهم وفشلهم أيضاً غير مرتبط بالآخرين. وهذا جزء من الحضور الكبير للمظاهر الفردية والانتهازية السياسية الموجودة في فترة الفيروس الحالية. فالحديث المستمر عن تضحيات القطاع الطبي أو القطاع الأمني يدل على أن من يعظّم في دور هذه القطاعات لا يعتبر أن حل الأزمات هو بيدها، أي من مسؤوليتها الموضوعية. بل يعتبر أنه من الغريب «ولهذا يأتي التعظيم» إن هذه القطاعات تقوم بدورها في هذه المرحلة. ويدلّ أيضاً على أن هذا التصرف «الغريب» يعتبر أن قطاعات الحياة اليومية مفصولة عن بعضها البعض.

فشل النظام السياسي المسيطر

لا أحد يُنكر أنه في هذه اللحظة من فشل النظام السياسي المسيطر عالمياً على جميع الأصعد، كالتعليم والأخلاق والإنتاج والحلول الاقتصادية، فإن الكثيرين أخذوا حلّ الازمة على عاتقهم. ولكن جزءاً من هذا العاتق هو أمر مفروغ منه، كَون الجميع في هذه اللحظة مسؤولين عن التصدي للفيروس وإيجاد الحل، والجميع مسؤولون عن تحمل مسؤولية المرحلة. ولكن الاستغلال المتعاظم للبعض في هذه الفترة يدلّ على أنهم كانوا ضيّقي النظر وغير معترفين بقيمتهم في صراع الحياة. وهذا جزء من خسارة القيمة التي سلبتها الرأسمالية من الشعوب. فقد عوّدتهم أنّهم غير قادرين على صنع تغيير كبير، إما من خلال التجهيل العام، أو من خلال اضمحلال الأخلاقيات في العلاقات الاجتماعية من خلال التنافس والتسابق، ولهذا يأتي نموذج التضحية صادماً للكثيرين. ولكن ما بعد السقوط غير ما قبله. وما بعد الصدمة التي تعيشها أغلبية البشر سيكون إما وعي بما يجب تغييره، وأن هذا التغيير لا يمكن أن يكون فردياً، أو الغرق في عدمية أكبر من التي نعيش.

أزمة العصر وهزيمة نموذج «إنسان الرأسمالية» الغربي

تستعد الشركات المفلسة فعلياً ومنذ زمن للاستفادة من جائحة كورونا لإعلان إفلاسها؛ فهذه الشركات الكبرى التي ادعت أنها تنمو وتحقق المليارات، ترسل اليوم آلاف العمال إلى البطالة. نادي ليفربول الإنكليزي العريق الذي كان يشتري اللاعبين بمئات الملايين لا يستطيع دفع أجور موظفيه، بل يفرض عليهم بدلاً عن ذلك أن يتجهوا للاعتماد على معونات البطالة.

■ عماد بيضون

الأمثلة كثيرة؛ سلسلة «دبنهامز» البريطانية لم تحتمل نفقات إغلاق شهر واحد وستعلن إفلاسها ليلقى 22 ألف عامل يعملون لديها المصير ذاته، وشركة الطيران البريطانية «فلايبي» أفلست هي الأخرى. سيكون هذا حال آلاف الشركات، وذلك على الرغم من حزم الإنقاذ المفتوحة الرصيد المقدمة من أموال الشعوب الأوروبية للشركات والبنوك «العملاقة» والتي تحتاج كل عشر سنين لحزم إنقاذ بترليونات اليوروات والدولارات. يبقى السؤال قائماً: ما هو تأثير الأزمة الاقتصادية الوجودية الراهنة على العامل الغربي وبنيته الفكرية؟ وبعبارة أخرى: ما هو تأثير الأزمة على نموذج «الإنسان» في العالم الرأسمالي عموماً وفي الصيغة الغربية خصوصاً؟

البناء الغربي لـ «إنسان الرأسمالية» وتضرره اللاحق

خلال الأربعين سنة الماضية، عمّق رأس المال من بنائه للإنسان الغربي وتحضيره ذهنياً باتجاه قبول نمط اقتصادي–اجتماعي قائم على الحرية المطلَقة لرأس المال في الولوج التدريجي لكل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية.

لم تكن عمليات الخصخصة في بدايات الثمانينات في بريطانيا عملية سهلة بسبب الصراع مع النقابات، ولكن تم إقناع/إخضاع المجتمع للخصخصة من خلال حياكة خطة مركبة من الترهيب والترغيب، الجانب الترهيبي بدا واضحاً في عملية كسر إضرابات العمال بالحديد والنار على يد تاتشر، وأما الترغيب فكان بإدخال المجتمع والطبقة العاملة في عملية البيع؛ حيث سمح للعمال بشراء أسهم الشركات المخصخصة، ومن ثم تم التلاعب بأسعار الأسهم من قبل الملاك الكبار لتخفيض سعرها ليعود الملاك الكبار لشراء كل الأسهم. وبالمقابل ومع كل حركة باتجاة تحقيق أهداف الطّغم المالية الأوروبية كان يجري تخفيض مستوى معيشة ورفاة الشعوب الأوروبية، مع الحفاظ على توازن هشّ كان يتحقق بحكم الفائض الكبير الناتج عن التبادل اللامتكافئ بين دول المركز والأطراف «وبكلمة أوضح: عبر اللوصوية الغربية تجاه بلدان الأطراف»، حيث كانت تنتقل ثروات الأطراف للمراكز محققة نوعاً من التوازن داخل المجتمعات الغربية، دونها ما كان للمجتمع الغربي أن يستمر طويلاً في سياسته.

جرى ضخ الأفكار النيولبرالية من فوق لتحت، حيث يصبح العامل الأوروبي مهتماً بشكل خاص بحياته الفردية ومعاناته الفردية. حتى المشاكل الكبرى، مثل: البيئة والصحة والتعليم والاقتصاد تحولت إلى مشاكل فردية، فالفرد وحده المسبب للمشاكل ووحده مُطالب بحلّها.

ورغم مقاومة هذه الأفكار من قبل البعض إلا أنها استمرت وانتشرت حتى جاءت الأزمة الاقتصادية العالمية 2008.

التصدع والانهيار

لم يمض وقت طويل بعد أزمة الركود في العام 2008 حتى انفجرت كل المشاكل المتراكمة دفعة واحدة، وكان الدَّين الإجمالي العام في ذلك الوقت حوالي مرتين من حجم الناتج المحلي الإجمالي. وهذا ما شعرت به الجماهير من خلال مؤشرات الحياة الرئيسة، وهي التوظيف وتطور نمط الحياة والزيادة الحقيقية في الأجور؛ ففي الوقت الذي ارتفع فيه مؤشر الحياة في الصين واستطاع الصينيون تحقيق تغيرات كبيرة في مستوى المعيشة، كانت المؤشرات الأوروبية تتراجع. خلال الخمسين سنة الماضية انخفضت الأجور الحقيقة وازدات ديون المجتمعات واستهلاكها. ومع انخفاض هذه المؤشرات وتراجعها، كما حدث في المجتمعات الغربية، ينتج صدع وإحساس بالهزيمة في البنية الفكرية للمجتمعات، وبالنتيجة فإن ازمة 2008 كشفت حجم الأزمة التي تعاني منها الشركات وعدم قدرتها على العمل والنمو إلا من خلال مزيد من القروض، حتى وصلنا اليوم إلى أن الدَّين العالمي يعادل ثلاثة أضعاف الناتج وهذا يعني أن العالم كله مدين للبنوك والشركات التي قد تفلس واحدة تلو الأخرى، لذا كانت إحدى النتائج غير المباشرة لأزمة 2008 انتهاء حقبة مجموعة كبيرة من الأحزاب السياسية وخاصة الاشتراكية الديمقراطية التي قادت في فترة من الفترات أشد عمليات الخصخصة والتحول النيوليبرالي، لتظهر مجموعة من الأحزاب القومية، والتي دخلت البرلمانات في أوروبا وأنتجت حركات مشابهة لـ «بركست» البريطانية. هذه النزعة، ما هي إلا دليل على تصدع الأفكار التي جرى ضخها لفترات طويلة، فالفكر القومي هو مؤشر على تراجع في القيم المضافة بالاقتصاد العالمي نتيجة الانكفاء الناتج بشكل أساسي عن عقيدة واحدة هي الربح والربح المطلق.

ما يجري الآن سيترك أثراً عميقاً في بنية الإنسان الغربي الذي كان يعتقد أن النظام القائم أشبه بـ«سوبر مان» قادر على إنقاذه دائماً وهذا ما لم يحصل.

ما بعد أزمة 2020

الأمر لا يتعلق بالجائحة فقط، فالجائحة وصلت لهذا الحد لأن النظام الدولي والنظم الاقتصادية ليست جاهزة لأي حدث غير تقليدي، ولو كان العالم مبنياً بطريقة أخرى لكانت هذه الجائحة بصعوبتها لا تتعدى تأثير «نزلة برد»، ولكن ولأن العالم غارق في الديون، ولأن القوى الاقتصادية تعلمت خلال الفترات السابقة أن الهدف من العملية الاقتصادية تحقيق الربح، فإننا سنبقى في قعر الأزمة مع كورونا أو دونها.

وإن كانت أزمة 2008 قد غيرت العقلية الاجتماعية الأوروبية وأنزلت الملايين للاحتجاج الاقتصادي–الاجتماعي ودفعتهم للعودة للنضال الجماعي الذي غاب لفترة طويلة، فأزمة 2020 ستفعل أكثر من ذلك بكثير. يظهر ذلك من حجم التصدع الهائل بسبب عدم قدرة المنظومة على التجاوب مع الأزمات وترك الشعوب تموت إما من الوباء أو من الجوع، يظهر في مناظر الحكومات العاجزة عن تأمين المستلزمات الطبية ومستلزمات الحياة، ومنظر حكومات «الدول الراقية» وهي تمارس السطو والقرصنة بعضها على بعض لتأمين المستلزمات الطبية التي لا تستطيع هي نفسها إنتاجها. ناهيك عن عجزها عن ضبط السوق العالمية، حيث تصبح هذه الدول تترجى القوى الصاعدة كما تفعل أميركا بمناشدتها الصين للمساعدة ضد كورونا، وبترجيها لروسيا لإيقاف تدهور أسعار النفط، بينما تهب لإنقاذ الشركات بالرصيد المفتوح... كل ذلك سيترك أثراً عميقاً في بنية الإنسان الغربي الذي كان يعتقد أن النظام القائم أشبه بـ«سوبر مان» قادر على إنقاذه دائماً، وهذا ما لم يحصل.

اليوم سيفتح في أوروبا نقاش من نوع آخر، وهو النقاش حول ملكية وسائل الإنتاج ومرافق الصحة والتعليم وكل مرافق الخدمات العامة ووسائلها، وحول بنية الدولة الاقتصادية الاجتماعية. وهذا النقاش سيسمح لقوى جذرية بالصعود لقيادة الأزمة – أو سيقدم الفرصة لها إذا صح التعبير – وإن كانت الإشارة العابرة من وزير المالية الفرنسي الذي هدد الشركات بالتأميم المصطلح الذي ظن الرأسماليين أنه انقرض عاد ليُطرح من جديد. لأن الإفلاسات الكبرى التي يقدر الفيدرالي الأمريكي نتائجها بالكارثية على عدد العاطلين عن العمل ستدفع الجماهير لبناء عقلية جديدة خارج الصندوق القديم.

أزمة 2020 والصدمة الشاملة

في النيوليبرالية أي النظام العالمي الحالي، ثلاث ركائز أساسية، وهي الخصخصة وإلغاء القيود على الأسواق الحرة والنزعة الفردية. ومهما حاول أدعياء النظام الدفاع عنه، فإنهم سيكونون عاجزين عن شرح الهدف من الركائز إذا أصبحت بحد ذاتها خطراً على حياة المجتمعات، فالشعوب الغربية المتضررة الجالسة اليوم في عزلها الإلزمي، الذي وصفه رئيس الأورغواي السابق خوسية موكا بأنه مكان للعزلة وللتفكير بالحياة، ستفكر بهدوء وتنفجر بفكرة جديدة حول العالم.

إن الركائز الثلاث التي بنيت عليها المنظومة، أصبحت اليوم منتهية الصلاحية وواجبة الترحيل. وبات مطلوباً بشكل ملح، خلق أفكار جديدة حول العالم. ومع كل الخسائر التي تحملتها البشرية والطبيعة من النظام القائم، فإن التطور الطبيعي بالقياس مع أزمة 2008 يشير إلى أن الأزمة الحالية ستنهي تماماً كل ما تبقى من النيوليبرالية، لينفتح الطريق واسعاً للبديل، وهو النقيض من كل ما سبق، وهذا مرهون بتطور القوى السياسية الجذرية التي هي نفسها ستفرز وتتطور بتعمق الأزمة.

«الحاضر» الجديد والمستقبل القادم

■ علاء أبوفرّاج

يجري الحديث اليوم عن طبيعة التغييرات التي سيشهدها العالم بعد الأزمة الحالية، وتكثر التحليلات والفرضيات المطروحة، وقبل إضافة فرضيات جديدة ربما المجدي تحديد بعض الحقائق التي وإن كانت تبدو صغيرة الآن إلا أنها ستتعاظم لتصبح عناوين حقبة قادمة.

في البداية لا يمكن اعتبار «كوفيد-19» مسبباً لكل ما يجري اليوم، فيستطيع أي متابع الانتباه أننا نشهد اليوم ذروة خط بياني متصاعد ساهم انتشار وباء عالمي بلا شك بتسريع هذه العملية ولكنه «شعرة» سقطت على ظهر «بعير» لا أكثر.

فالولايات المتحدة التي كانت تعاني قبل سنوات قليلة من حالة انقسام شديدة تظهر في كل جوانب الحياة السيًاسية، فتبدو واضحةً حول دور الولايات الأمريكية في العالم، والحرب التجارية مع الصين، وبات مصير القوات الأمريكية في الخارج وغيرها من الملفات الساخنة الأخرى خاضعاً لتجاذبات هذا الانقسام. وكان آخر أشكاله الانتخابات الرئاسية الحالية. لكن ومع الظرف الجديد يبدو أن الواقع سيحسم جزءً كبيراً من هذه القضايا، فما هو الوقت الذي ستحتاجه الولايات المتحدة اليوم، والتي لم تصل بعد إلى ذروة تفشي الفيروس اليوم، ليستعيد اقتصادها «عافيته» مجدداً؟ هل ستسطيع البلاد المنهكة إعادة سبعة ملايين عاطل عن العمل إلى أعمالهم؟ تبدو هذه مهمةً مستحيلةً قد تحتاج سنوات.

ويبدو التوجه العسكري الحالي نحو الداخل مؤقتاً ولكنه مرهونٌ أيضاً بتطورات الأوضاع في البلاد، فالولايات المتحدة لن تستطيع إدارة البلاد بملايين العاطلين عن العمل ومئات آلاف المرضى الذين يعانون من نظام صحي مهترئ، وهذا بالطبع لن يساعد في ردم الانقسام الموجود أصلاً بل سيزيد من تعقيد الأمور.

كان الاتحاد الأوروبي يعاني في الفترة قريبة الماضية من مشكلة يمكننا تكثيفها بـ«انعدام العدالة» فالشكل الذي بني الاتحاد ضمنه مكّن بعض النخب من سحب ثروات أوروبا وغيرها من دول العالم الثالث، ويبدو هذا الوضع ملائماً لبعض دول الاتحاد التي ستجلس قريباً على جماجم الأوروبيين الآخرين، فالفرق بحجم الكارثة بين إيطاليا وألمانيا مثلا هو رسم توضيحي للفارق بتمركز الثروة ضمن الاتحاد.

المشكلة هذه موجودة قبل ظهور كورونا وكانت تهدد بتفكك الاتحاد الأوروبي في حينه، وزاد هذا الاحتمال مع خروج بريطانيا، أما ومع ما يجري الآن فهذا الاحتمال اصبح أقرب من أي وقت مضى.

أي مًحاولة لقراءة المستقبل يجب أن تنطلق بأن ما ذكرُ بات «حاضراً» ولم يعد موضوعاً لبرامج التحليل السياسي على شاشات التلفاز، السؤال الأهم هو كيف سيكون شكل العالم القادم؟

أوروبا...
«التعجرف» مع غياب استراتيجية واضحة

لم ينقطع إلى الآن الجدل حول الشكل الأفضل الذي يمكن من خلاله التصدي لوباء كورونا الحالي، وتسيطر إلى الآن اعباراتٌ سياسية في تقييم بعض تجارب الدول، على الرغم من أن ما يشهده العالم اليوم يحتاج الترفّع عن هذه الاعتبارات في سبيل حفظ أكبر عددٍ من الأرواح .

■ بياته لاندهفيلد
إعداد وترجمة: أمين عليا

تعد تجربة الصين في التصدي لفيروس كورونا هي الأكمل، فشهدت الصين تسجيل الحالة الأولى من المرض، وأقرت الاستراتيجية الوطنية الشاملة للتعامل مع الفيروس الجديد، حتى انحسر الانتشار بشكل تدريجي عن أراضيها ليصل إلى الصفر، ولهذا تعتبر تجربة الصين هي الأنجح على مستوى العالم حتى اللحظة، هذا لا يعني بالضرورة أن العالم لن يقدم نموذجاً مختلفاً، لكن هذا لم يحصل حتى اللحظة، لذلك تفرض هذه التجربة نفسها على العالم اليوم لتقليل الخسائر البشرية حتى وإن ترافق ذلك مع خسائر اقتصادية تسعى بعض الشركات إلى تجنبها.

تنشر «قاسيون» ترجمة مادة «تعلموا من الصين... استراتيجيات العالم الرأسمالي المتذبذبة في مواجهة الوباء» والتي نشرت في موقع الحزب الشيوعي الألماني «unsere zeit»، وفيما يلي نص المادة:

«تعلّموا من الصين»

بقدر ما نكره، نحن الشيوعيون، الرأسمالية وندين افتقارها للرعاية الصحية والاجتماعية وقلة التخطيط، إلا أنه لا يسرنا كثيراً تعرضها للتهديد من قبل فيروس ما، ذلك أن الذين يتأثرون بشكل أكبر هم الناس الأكثر فقراً والأقل دخلاً، فهم يقفون على الخطوط الأمامية في الحرب ضد فيروس كوفيد-19، يترافق ذلك بنقص حاد في أجهزة التنفس والملابس الطبية الواقية بالإضافة للطواقم الطبية. وتقوم بعض الشركات بتحويل خطوط إنتاجها، ويقوم الكثيرون بحياكة الأقنعة الواقية بأنفسهم.

تتوجه أنظار العالم إلى عرين الرأسمالية: الولايات المتحدة الأمريكية، إلى أعداد الوفيات هناك، والانكماش الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة. حيث تتصدر الولايات المتحدة أعداد المصابين بفايروس كورونا لتليها إسبانيا، وإيطاليا، وألمانيا وفرنسا. وبينما يبلغ الوباء ذروته في البلدان الرأسمالية، تشرع الصين في الوقت ذاته في الانتعاش مجدداً معيدة عجلة الحياة إلى طبيعتها شيئاً فشيئاً، كما أنها تمدّ يد العون والمساعدة للعالم كله. في هذا الصدد، يأمل فولكر تريير، المسؤول عن غرفة الصناعة والتجارة في ألمانيا أن «التطور الإيجابي للاقتصاد الصيني يمكن أن يخفف من عمق الركود المتوقع في ألمانيا».

قبل كل شيء علينا التغلب على هذا الوباء. لذا، ألم يحن الوقت لتتخلى نخبة مجتمعاتنا عن عجرفتها وتبدأ بالتعلم من الصين التي تمكنت «بالرغم من وجود بعض الهفوات» من مواجهة الوباء بحزم، بعزلها بوقت مبكر-23 كانون الثاني- لمدينة ووهان بؤرة الوباء ومقاطعة هوبي عن باقي المدن الصينية؟ فمن بين الـ82 ألف إصابة في الصين، نجد 67 ألف إصابة في مقاطعة هوبي وحدها. هذا العزل بالإضافة إلى الإجراءات الصارمة المفروضة على التواصل المباشر أدى إلى أن الصين أصبحت قادرة على التحكم في انتشار الوباء والحدّ منه. وإلى أن يتم إيجاد لقاح فعال، فإن الاستمرار بالفحوصات المكثفة وتتبع الفيروس هو أمر ضروري، وكما نلاحظ اليوم فإن الصين بدأت بفك القيود المفروضة بحذر.

في البلدان الرأسمالية، غالباً ما يتم التعليق على التجربة الصينية في مكافحة الفايروس بشيء من الدناءة، ووصفها على أنها «نظام استبدادي» غير وارد تطبيقه على الإطلاق في «بلدان الغرب الديمقراطية». ونتيجة العجرفة هذه، تتفوق الدول الرأسمالية العظمى والغنية على الصين بأعداد المصابين لديها، وتحجز المركز الأول لا بأعداد الإصابات فقط بل بأعداد الوفيات أيضاً. ففي البداية، كان الرأي السائد لدى النخب الرأسمالية بأن الحلّ الأمثل في مواجهة الفيروس هو المساعدة على انتشاره لتشكيل ما يسمى بـ«مناعة القطيع»، لتتصاعد احتجاجات السكان المحليين في شمالي إيطاليا مثلاً التي أدت إلى تغيير مسار الاستراتيجيات المتبعة.

إن اتباع سياسة تسهيل انتشار العدوى أو «مناعة القطيع» يعني إصابة من 60% إلى 70% من السكان بالعدوى، لترتفع نسبة الإصابة بالفايروس لدى الأشخاص ذوي الأمراض الخطيرة، ما يؤدي إلى إنهاك النظام الصحي والموارد الطبية في هذه البلدان، ليؤدي ذلك إلى نسبة وفيات مرتفعة كان يمكن تجنبها. لذلك اتجهت بعض البلدان، مثل: ألمانيا الاتحادية إلى سياسة «تسطيح منحنى العدوى» عن طريق الحدّ من التواصل المباشر وتوسيع القطاع الصحي وبناء المستشفيات الميدانية وما شابه. وبما أن الاقتصاد يفقد قدرته التنافسية مع استمرار الحظر المفروض، لذلك فمن المتوقع استمرار التذبذب في استراتيجيات الحكومات المتبعة لمحاربة الفايروس بين سياسة «مناعة القطيع» و«تسطيح منحنى العدوى». مع الأخذ بعين الاعتبار أنه لا يوجد دليل حتى الآن بحسب أخصائي الرئة الصيني، تشونغ نانشان، على أن الشخص الذي تعرض لإصابة الفيروس التاجي لن يُصاب به مرة أخرى، كما أن مدة الإصابة مرة أخرى هو أمر مجهول تماماً.

الأمريكيون يخرجون «بالجملة» من العراق

إنّ ما تحدثت به قاسيون فيما مضى حول انسحاب القوات الأمريكية من المنطقة، ثم بدء مرحلة «تسارع» هذا الانسحاب، قد بات أمراً واقعاً اليوم.

■ يزن بوظو

فخلال الأسابيع القليلة السابقة، انسحبت القوات العسكرية الأمريكية من عدة قواعد عسكرية لها في العراق، كما انسحبت القوات الفرنسية والتشيكية، بالإضافة إلى إجلاء عدد من المستشارين العسكريين والموظفين الدبلوماسيين. وفي المقابل، فقد فشلت القوى السياسية العراقية في تشكيل الحكومة الانتقالية للمرة الرابعة على التوالي منذ انتفاضة تشرين الشعبية.

الخروج الأمريكي

بدأت سلسلة الانسحابات الأخيرة بعد تفشي الوباء الفيروسي ليشغل الساحة الإعلامية به ويُعطي غطاءً يُسهّل تنفيذ الخروج الأمريكي، وهي بالترتيب الزمني، ليعلن أولاً: عن تسليم التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة قاعدة القائم العسكرية في محافظة الأنبار، ثم إعلان انسحاب القوات الفرنسية والتشيكية بالكامل، وبعدها أعلن عن تسليم قاعدة القيّارة في محافظة نينوى، ومن ثم أعلنت السفارة الأمريكية في بغداد عن إجلاء جميع موظفيها غير الأساسيين، وبعد ذلك جرى تسليم قاعدة K1 في محافظة كركوك، وتسليم مقر التحالف في محافظة نينوى، ثم قاعدة الحبّانية في محافظة الأنبار، وأخيراً وليس آخراً تسليم مقر المستشارين العسكريين للتحالف الدولي غربي العاصمة بغداد للسلطات العراقية.

كيف؟

إنّ الخروج الأمريكي من العراق قد جاء بمحصلة عدة عوامل داخلية وخارجية. فحقيقة أنّ الولايات المتحدة تُدحر دولياً وتعاني من هزائم شتّى خلال السنين السابقة، ورغم وجود قوى دولية في مواجهتها تؤدي إلى تسارع هذا الأمر، إلا أنه لولا الرفض الشعبي العراقي للوجود الأمريكي في بلاده ومقاومته المديدة والطويلة له قبل أيّ تغيّر في الموازين الدولية أساساً، لما جرت هذه الانتصارات الآن... إنّ انسحاب القوات الأمريكية، قبل أن يكون بسبب تلك التغيرات الدولية، فهو أولاً ناتجٌ عن الرفض الداخلي والتاريخي له ولتدخلاته واحتلاله، وتتويجٌ له.

مهرجان أمريكي قيمته صفر

بعد كل انسحاب، تجري القوات الأمريكية إعادة انتشار وتمركز لها، والتي تعني عملياً تقليص المناطق المتواجدة بها فضلاً عمّا تسلمه نحو الخروج الكامل... بالتزامن مع هذه الإجراءات، قامت واشنطن بمهرجان إعلامي حول نشرها منظومات دفاع جوي في قواعدها في العراق، المهرجان المستند على نصب «بطاريتي» باتريوت فقط في قاعدتين مختلفتين. ثم بدأت الحديث عن احتمالية هجوم إيراني عليها، وهو ما أنكرته طهران عبر وزارتي الخارجية والدفاع، ومؤكدةً أنّ العمليات التي تستهدف القوات الأمريكية هي من عمل «المقاومة العراقية».

المشكلة الحكومية

أما على المستوى الحكومي، فلم يُثمر تكليف رئيس الجمهورية برهم صالح لعدنان الزرفي بتشكيل الحكومة الانتقالية عن أي جديد، حيث استمرت الخلافات بين القوى السياسية العراقية دون الوصول إلى التوافق المطلوب بالحدّ الأدنى، وبعد كل الوعيد من الزرفي، قدّم اعتذاره عن المهمة، ليفشل تشكيل الحكومة العراقية للمرة الرابعة على التوالي خلال الـ5 أشهر السابقة.

في المقابل، قام الرئيس برهم صالح بتكليف رئيس الاستخبارات العراقي مصطفى الكاظمي لتشكيل الحكومة، وهو المعروف بعلاقات واسعة على المستوى الإقليمي والدولي.

إنّ الاستعصاء الجاري بتشكيل الحكومة العراقية ودورانها في هذه الحلقة المفرغة من التكليف والاعتذار أو الاستقالة، لا يتعلق فقط بالخلافات السياسية بين القوى المنضوية ضمنها، بل الاستعصاء نابع من هذه القوى نفسها ومن علاقتها فيما بينها ومع الشعب العراقي ومطالبه قد أعلنها خلال الأشهر السابقة من حراكه، وهي تغيير النظام السياسي في البلاد بشكل حقيقي، وتحديداً بـ«إنهاء منظومة التحاصص الطائفي».

المشكلة تشمل القوى السياسية التي قد يكون في «نيتها» تلبية مطالب الشعب العراقي وإعلاء المصالح الوطنية– إن وجدت هكذا قوى– فلهذه القوى ارتباطها العضوي والعملي داخل هذه المنظومة والذي شكل عائقاً أمام إنجاز المطلوب، وهنا تكمن المشكلة بالضبط: فتغييرٌ كهذا يعني خسارة كل القوى لكل حصصها ومكتسباتها السياسية الخاصة، وما تحققه من ريع بتواجدها في هذه المنظومة، وهذا يتطلب شجاعة سياسية لا تبدو موجودةً حتى الآن.

على أيّة حال، فإن خروج القوات الأمريكية من البلاد، وهي المؤسس لهذه المنظومة أساساً، سيؤدي إلى تسهيل وتسريع عملية التغيير التي يطالب بها العراقيون، فهذا الأمر سيؤدي إلى تغيير في موازين القوى السياسية في الداخل العراقي، وفي داخل كل قوة منها، وبالتالي إلى علاقتها فيما بينها أيضاً، حيث ستظهر اصطفافات وتحالفات جديدة وأكثر وضوحاً: بين من سيتجمّد في عقلية الفضاء السياسي القديم في البلاد، ومن سينكيف مع الجديد ومخرجاته اللاحقة رغم كل ما سوف يخسره من «حصص» ومكتسبات، بالإضافة إلى القوى الجديدة كلياً.

الصورة عالمياً

• اعتبر المتحدث باسم الكريملين دميتري بيسكوف، أن الرئيسين الروسي فلاديمير بوتين، والأمريكي دونالد ترامب يستطيعان التغلب على الخلافات بين بلديهما، والدخول في حوار بناء عند الضرورة.

• دعت وزارة الخارجية الروسية الولايات المتحدة، إلى عدم الإبطاء في التجاوب مع دعوة موسكو لتمديد معاهدة الحدّ من الأسلحة الهجومية الاستراتيجية «ستارت» الجديدة.

• نفذت خمس سفن حربية تابعة لحلف «الناتو»، تدريبات مشتركة في البحر الأسود، مع زورقي دورية من فئة Island تابعين لجورجيا، وجرى ذلك مع «مراعاة» لتدابير الوقاية من كورونا فكان تواصل البحارة محدوداً جداً.

• أفرجت السلطات الأفغانية عن 100 سجين من حركة «طالبان»، وهي ثالث دفعة في إطار الاتفاق المبرم بين الحركة والولايات المتحدة الأمريكية. ليصبح بذلك عدد الأسرى المفرج عنهم 300 أسير.

• أعلنت السلطات الفرنسية المختصة: أن حاملة الطائرات «شارل ديغول» سترسو في القاعدة البحرية تولون بفرنسا، بعد إعلان إصابة 50 فرداً من طاقمها بفيروس كورونا.

• أطلق مبعوثو أمين عام الأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش في 4 دول عربية اليوم السبت 11 نيسان، نداءً إنسانياً مشتركاً لوقف الاقتتال، وحشد الجهود في مواجهة تفشي فيروس كورونا في هذه الدول.

أصابهم الوباء بالشلل!

يقول المثل الروسي: «لن تكون هناك سعادة على الإطلاق إلّا عندما نساعد المنكوبين»، ووباء فيروس كورونا قد عرّى أكثر المشاكل حدّة في حياتنا الجماعية، وكشف تناقضاتها الرئيسيّة.

■ **الكسندر بوزغالين***
تعريب وإعداد: عروة درويش

أحد أوجه هذا الأمر الذي تضخمه وسائل الإعلام الشركاتية: نحن نخاف من بعضنا البعض، ونحلم بقطع صلاتنا العالميّة. بأننا نريد الانسحاب من محيطنا الاجتماعي، وبأننا نرى أنّ سبب المشكلة هم الصينيون «أو الأمريكيون أو الإيطاليون أو الروس بحسب ما يخدم الأجندة». خطوة أخرى على هذا الدرب وتبدأ العنصرية بالظهور بشكلها الجلي. كنّا قد بدأنا بالحديث عن ولادة «عالم جديد»، والآن يريدوننا أن نصدق بأنّ هذا العالم هو حيث لا يخشى فيه الناس من مصافحة بعضهم وحسب، بل أيضاً يخافون بعضهم البعض بكل شيء.

لكنّ هذا، وإن وُجد، ليس إلّا نصف القصّة. فالناس أيضاً تكتشف الآن «فجأة» بأنّ هناك الكثير من الأشياء في العالم لا يمكن شراؤها بأيّ قدر من المال، وبأنّ المشاكل الأكثر صعوبة لا يمكن حلّها بالاعتماد على «اليد الخفيّة للسوق». وبأننا لا يمكننا حلّها وحدنا. وبأنّ عالمنا واحد، وبأنّ على جميعنا أن نعمل معاً لإنقاذه. وبأنّه وبقدر أهميّة الحجر الصحي والعزل، لا يمكننا هزيمة هذه الكارثة إلا من خلال العمل معاً، متحدين في جميع أنحاء العالم. يمكننا تلمّس هذا بالنظر إلى أنّ الحجر الصحي بقدر ما هو وسيلة لإنقاذ أنفسنا، هو ضرورة لإنقاذ الجميع.

وكي يصبح كلامنا أكثر تحديداً، علينا الانتقال إلى الحقائق ومحاولة تحليل آثارها. علينا أن نسعى لفهم جوهر المشكلة، وأن نخرج باستراتيجية لحلّها.

العزل كطريق للتضامن

الحقيقة الأولى: لقد بتنا نخاف حتّى من أصدقائنا. يمكنني أخذ مثال واحدة من النكت التي تملأ الإنترنت هذه الأيام: «أيّها الأصدقاء، في مثل هذه الأوقات العصيبة علينا أن نبقي على أكبر مسافة تباعدنا عن بعضنا». لكن هناك وجه آخر لهذه الحقيقة، فالأنانيون من عقلانيي السوق الذين كانوا يتحفوننا حتّى وقت قريب بشعارات مثل «كلّ شخص مسؤول عن نفسه»، بدأوا يدركون بأننا جميعاً في ذات القارب.

هناك شيء يتغير تماماً تحت أنظارنا. فحتّى لو لم يصبح بعد هو الأساس الطاغي، فنحن نشهد تشارك الجميع بمحاولة مساعدة بعضهم البعض: الشبان الذين يتطوعون لمساعدة كبار السن على نطاقات واسعة. الإيطاليون والإسبان يقومون عند الساعة السادسة مساء بالهتاف للطواقم الطبية ويغنون لبعضهم البعض ويصفقون للمتعافين من الفيروس. تلاميذ جامعة موسكو الحكومية طلبوا من جميع مدرسيهم الذين يتجاوز سنهم الـ65 ألّا يترددوا أبداً في الاتصال بهم للمساعدة.

تثبّت المساعدة المتبادلة نفسها كثقافة فرعية لدى الشباب، وليس ذلك فقط في التجمعات اليسارية، بل أيضاً ضمن الشبكات الاجتماعية الناشئة التي لم تنتم لليسار بالمعنى التقليدي. لم تعد «الفردية» كلمة تحوز على الاحترام ولا القداسة التي كانت تحملها قبل شهر من اليوم.

بدأت أشباح المجتمع الاستهلاكي بالتداعي والذوبان والتشتت في الفضاءات الاجتماعية الجديدة بطريقة لم نتخيل حدوثها قبل شهر

المتاجر الكبرى مغلقة، ونحن نكتشف فجأة وبشكل عملي بأنّه يمكننا العيش دون تسوّق. وبأنّ السعي المرهق لشراء أشياء جديدة باردة قد قلّ وبات يعتبر غباءً إلى حد ما. بأنّه من الممكن أن نقرأ الكتب ونشاهد الأفلام بمجموعات عائلية أو اجتماعية أخرى عابرة للفردية. بدأت أشباح المجتمع الاستهلاكي بالتداعي والذوبان والتشتت في الفضاءات الاجتماعية الجديدة بطريقة لم نتخيل حدوثها قبل شهر.

لم نصل بعد إلى النقطة التي يمكننا فيها ادعاء انتصار الجماعية، لكنّها المرة الأولى منذ زوال ما يسمّى «الاشتراكية الموجودة كأمر واقع» في نهاية الحقبة السوفييتية، التي نجدُ فيها ملايين من البشر قد بدأوا بالتفكير بشكل جدّي حول أمور أخرى في الحياة غير المال والعلامات التجارية المهيبة واعتناق الموضة في كلّ مناحي الحياة. لقد بدأنا بالتفكير بجديّة في قضاء أيامنا المقبلة في هذا العالم ليس على نحو تنافسي، بل تضامني. حتّى السياسيين الليبراليين لم يعودوا يجرؤون على استبعاد كلمة «التضامن» من خطاباتهم.

لماذا حدث هذا؟

لأنّ الحياة تتطلّب هذا. الصراع ضدّ بعضنا البعض واليد الخفية للسوق لم تتمكن من حل مشاكل الوباء. الذي يريد الناس تحققه اليوم هو في صلبه، ومهما تعددت أسماؤه، هو نضال ضدّ إجراءات السوق. العناصر الرئيسية لهذا النضال الجماعي هي قوانين الدولة والمبادرات العامّة، واتفاق جموع الناس على حلّ المشاكل العامّة بشكل مشترك. المصلحة الشعبية، والتي أنكرها الليبراليون لعقود، باتت اليوم حقيقة واضحة للجميع.

لكن...

الدول الوطنية المعاصرة والسوق العالمية لا تزال تحت تصرّف لاعبي العولمة الكبار، وهي لذلك غير قادرة على حلّ المشاكل التي تقتضي أفعالاً منسقة لشعوب تثق بأنّ سلطاتها ستتخذ الإجراءات لصالح الأغلبية، لا سلطات ستتلاعب بها لصالح رأس المال المالي وشركات النفط والإعلام. بات هناك صورة واضحة ناشئة حول العالم: كلّما كان القطاع العام أضعف والدولة موجهة بشكل متزايد لخدمة مصالح القلّة الثريّة، وليس المجتمع، عظم عدد الناس الذين يصابون بالفيروس ويعانون من آثاره.

البديل لذلك واضح: أفعال تضامنية مباشرة غير سوقية تطلقها الدولة والقطاعات العامة المدارة ديمقراطياً في المجتمع لتدعم الأنظمة الحيويّة الهامّة. سيؤثّر هذا قبل كلّ شيء وعلى الفور على الرعاية الصحية والضمان الاجتماعي والبنية التحتية وإمدادات الطاقة والقدرة الإنتاجية المرتبطة بها. وهنا يأتي دور الانطلاق بثبات لتأميم الشركات الخاصة والعامّة ووضعها تحت السيطرة الشعبيّة، وبأداء شفاف يخضعانها لخدمة مصالح المجتمع. حان الوقت لإسقاط مبدأ حرمة الملكية الخاصة والمصالح التي ينطوي عليها هدف تعظيم الربح، ليصبح من الماضي.

أمّا أيّ الدول ستكون قادرة على فعل ذلك، وما هي الإجراءات الأولية، فهذا سيعتمد على المواطنين وقدرتهم على الاستيلاء بشكل مستمر وفاعل على السلطات للقيام بهذه الخطوة. حان الوقت لنرفع شعار اليسار الرومانسي: «لأجل الشعب وليس الربح»، الأمر الذي بات أكثر من ممكن في ظلّ الظروف التي فرضها الوباء اليوم.

الفيروس العادل

الحقيقة الثانية: الفيروس، بطريقته الخاصة، عادل. الجميع يصاب به، وزراء في الحكومات ونجوم استعراض وأصحاب ملايين ومتسولون. وعلى الوجه الآخر تبرز الطبيعة

نحن سنحرّك دفّة الغد

الطبقية للفيروس. فمستويات الإصابة به لا تنطبق على الجميع. لكنّ هذا أثار السؤال القديم المتجدد: هل للمال قدرة على حلّ جميع المشاكل؟

كما كان الحال في الماضي، أنظمة علاقات مختلفة تحكم العالم: بعض الناس يعيشون في ترف ويحصلون على أفضل الأشياء، بينما مليارات البشر الآخرين ينقصهم المال للحصول حتّى على أبسط العلاجات. هنا تبدأ المفارقات بالظهور، فهؤلاء الفقراء ليسوا فقط موجودين في البلدان الفقيرة، بل هم منتشرون في حواضر الدول الثريّة.

وما يُعقّد الأمر على النظام الحالي هو حقيقة أنّ هذا الوباء عالمي وعام، فعندما يصاب أحد المتسولين به، يجعل هذا جميع الآخرين في خطر الإصابة بالفيروس، ولا يستثنى من ذلك أفراد المنظومة. ولهذا فليس أمامنا سوى أن نحلّ المشكلة معاً ولمصلحة الجميع، أو سينتهي بنا المطاف جميعنا معرضين للخطر. وحتّى يصبح بالإمكان لجميعنا أن نقف معاً لحلّ المشكلة، فعلى هؤلاء الذين يملكون مئات وآلاف ضعف ما يملكه الإنسان العادي أن يساهموا بجزء كبير من ثروتهم. ليس الأمر مثاليات أخلاقية، بل ضرورات عملية لازمة لتخطي الوباء. يجب الحصول على التمويل اللازم لتخطي الوباء من أصحاب الملايين والمليارات. ولا يقتصر الأمر على أموالهم، بل أيضاً عبر تقليص مشترياتهم الترفيّة. فالقيود التي ستوضع هنا ستضمن عدم قدرة هؤلاء المتنفذين بثرواتهم على زيادة الأمر سوءاً.

في الشتاء الماضي بدا من المستحيل أن نحيا لنشهد كلّ هذه النقاشات حول العالم عن الكيفية التي سيتم فيها إيلاء المجتمع الأولوية على الرأسمال، ورغم أنّ الأزمة الاقتصادية التي كانت تلوح معالمها في الأفق كان يجب أن تجبر الناس على البدء بالتفكير بمثل هذه المواضيع، لكن كما يقول المثل الروسي: «لم يلدعهم الدجاج الذي يشوى» ... أمّا الآن، فقد باتوا مشويين هم أنفسهم.

أنا لا أقول هنا بأنّ مالكي رأس المال سينسون كلّ شيء حول تحقيقهم للأرباح، ولكنّهم لن يتمكنوا من الوقوف في وجه الناس الذين يخسرون كلّ شيء ويبقون على لا مبالاتهم. الحقيقة هي أنّ هؤلاء وحتّى هذه اللحظة، لم يفهموا خطورة المرحلة.

يبدو حتّى الآن بأنّ مالكي رأس المال يفضلون أن يصاب نصف البشر بالفيروس، على أن يوافقوا على إيقاف تهريب أموالهم إلى الجنان الضريبية أو إعادة توجيه جزء من نفقاتهم الشخصية الهائلة لتلبية الاحتياجات العامة. ولهذا فقدر الناس أن تفهم بأنّه يجب إجبار هؤلاء على دفع مستحقاتهم.

بدأت الدولة تستوعب الأمر. فهي التي استغلتها القلّة الثريّة على مدى عقود، بدأت تشعر بثقل قد يقصم نخاعها الشوكي إذا هي لم تتحمل مسؤولياتها في الحفاظ على حياة مواطنيها. وفي هذا السياق، لسنا نملك ترف مسامحة الدولة على تعطلها وترددها. في هذه الأثناء بدأ بعض أصحاب الثروات المليونية والمليارية الواقعيين يستوعبون بأنّ قيامهم بمشاركة جزء من مداخيلهم وممتلكاتهم سيكون أفضل من العيش في عالم مليء بالأوبئة والحجر والانتفاضات.

إنّ ما سيتبع من اتخاذ إجراءات حاسمة لازمة للتغيير الاجتماعي يعتمد علينا. لقد بدأت بعض الدول، ومثالها روسيا وبعض الدول الإسكندنافية، باتخاذ خطوات أولى خجولة لا تزال تميل في الوقت الراهن إلى استهلاك الاحتياطيات التي تملكها وإلى تشكيل صناديق تمويل من عمّالها ومواطنيها. لن يفي هذا بالغرض. ولكنّه بداية لتغييرات سنشهد الكثير منها تالياً.

مالكي رأس المال يفضلون أن يصاب نصف البشر بالفيروس على أن يوافقوا على إيقاف تهريب أموالهم إلى الجنان الضريبية

الحدود المغلقة كمقدمة للأممية

الحقيقة الثالثة: الوباء مشكلة كامل البشرية. فهو يؤثر «بشكل مباشر» على كلّ فرد فينا. أظهر الفيروس بأنّه في مصلحة كلّ مواطن في كلّ دولة أن تحل هذه المشكلة على طول العالم. فلا في الصين الواسعة، ولا في مولدافيا الصغيرة، استطاع أحد الاختباء من الفيروس.

المفارقة هنا أنّنا نحتاج لإغلاق الحدود وتطبيق الحجر الصحي والعزلة كوسائل ضرورية لإبطاء الانتشار العالمي للفيروس. الحجر الذي طبقته الصين كان هاماً وحيوياً ليس فقط للصينيين، بل أيضاً لجميع المواطنين في الدول الأخرى حول العالم. إن إغلاق الصينيين لبلادهم ساعدنا في بقية العالم على تحضير أنفسنا لحلّ المشكلة. ينطبق ذات الأمر على الجميع، فالموجات اللاحقة من الفيروس إن لم يتم التعامل معها كما ينبغي، قد تتحوّل إلى مشكلة عالمية أكبر حتّى من التي لدينا اليوم.

أظهر الفيروس لنا مدى أهميّة أن تحكم الصداقة بين الناس في البلد الواحد وفي الأمم المختلفة. ولا يقتصر هذا على مساعدة البلدان والأقاليم التي تعاني من أوضاع صعبة فيما يخص الوباء، بل يشمل كذلك البلدان والأقاليم التي تعاني من الفقر ولم تتمكن بعد من حلّ مشاكلها الخاصة. علينا أن نساعدهم ليس لأننا أخيار، بل لأنّ هذا يصبّ في مصلحتنا نحن، سواء على الصعيد المباشر أو غير المباشر.

قد يكون الأمر الجوهري في هذا السياق اليوم هو مشاركة جميع الإنجازات في الكفاح ضدّ الفيروس: جميع المكتشفات وجميع الوسائل المتنوعة لإيجاد لقاح. يجب أن يكون اللقاح والتكنولوجيا الكفيلة بإنتاجه ملكاً للبشرية، دون تكاليف ودون قيود. لا يجب أن يسمح بوضع حقوق ملكية خاصة على أيّ لقاح ضدّ الفيروس، بغض النظر عمّن سيوجده أو أين يتم ذلك.

لكن هل مثل هذا القرار قابل للتطبيق في ظلّ «قواعد اللعب» النيوليبرالية التي بدأت تتماهى اليوم مع التيارات القومية واليمينية المتطرفة؟ لو طُرح عليّ هذا السؤال في الأمس، كنت سأجيب: لا. لكن الوضع يتغيّر أمام أنظارنا، ويتغير بشكل فائق السرعة. لديّ مثال طريف على ما أقوله. المجتمعات حول العالم تحبّ أن تتناقل المزحات والحكايات، ويمكن للمراقب المتبصر أن يستخلص من هذه المزحات والحكايات بيانات أكثر بكثير من استطلاعات الرأي. أطلق الأوربيون ما بات يتناقله الجميع حول العالم: «يشتكي العلماء: تدفعون الملايين شهرياً لنجوم الاستعراض ولاعبي كرة القدم، بينما تدفعون 2000 يورو شهرياً لعلماء الأحياء. الآن بما أنكم تريدون لقاح، فعليكم أن تذهبوا إلى أولئك النجوم، ولنرى إن كان بإمكانهم أن يجدوا لقاحاً لكم».

في هذه الطرفة، كما في الكثير غيرها، هناك الكثير من سمات عنصر يدعى بالعبثية المأساوية: ففي عالم الرأسمالية المتأخرة، بعد أن استطاع النظام الإبقاء على نفسه من خلال إنتاج الكثير من الأشياء على شاكلته «نجوم وترفيات وعلامات تجارية وموضة وضجيج»، بات غير قادر على منع أو حلّ المشاكل التي وضعه فيها الفيروس «غير ناسين بأنّه هو من قد يكون أفلت الفيروس في العالم ليحكم على مئات آلاف، بل ملايين البشر، بالمرض والموت». على العالم أن يتغيّر. وقد أشارت بداية أزمة الاقتصاد العالمي الثانية في العشرين عاماً الماضية بشكل غير مباشر إلى حتمية حدوث هذا، أمّا الفيروس فيشير بشكل مباشر لحدوثه. إنّ ما نشهده من علامات التضامن الأممي هي العلامات المبكرة على ظهور المجتمع الجديد الذي يتشكل على خلفية التناقضات التي يعيشها مجتمع اليوم بالعرق والدم. منذ مائة وخمسين عام صاغ ماركس وإنغلز مصطلح: «أرض الحريّة»، وهو الاسم الصحيح الذي علينا أن نستخدمه لاشتماله على: التضامن والعدالة والأممية.

كما أنّ بإمكان الحرية القادمة استيعاب قوانين التطور التاريخي، وأن تغيّر العالم وفقاً لها. حان الوقت لتغيير العالم. لا يمكننا الانتظار للغد فقد نتأخر. إن لم نتحرك اليوم بحزم ودون مهادنة مع ما تبقى من الوسط إلى اليسار الحقيقي، عندها سنجد نفسنا وقد أصبنا بطاعون الفاشيّة التي لا ترحم، فالنيوليبرالية قد استطاعت تعديل ألوانها بما يناسب الفاشيّة، وهي تفضّلها بعسكرتها وقمعها أكثر ممّا تفضل العدالة التي ننشدها. وصدقوني، الفاشيّة أسوأ بكثير من أيّة نسخة لوباء فيروس كورونا.

■ * ألكسندر بوزغالين: بروفسور في جامعة موسكو العامة – كليّة الاقتصاد. رئيس مركز «اقتصاد المعرفة» البحثي، ومنسق الحركة الاشتراكية «البدائل»، ومستشار في صحيفة كامبردج للدراسات الأوراسية. له أكثر من 350 منشور، منها 26 دراسة محكّمة. من كتبه المنشورة: «اشتراكية القرن الحادي والعشرين» و «المساواة العالمية».

بتصرّف عن: http://links.org.au/coronavirus-stirring-impulse-communism

عالم جديد يولد
وماذا عن الإنسان الجديد؟

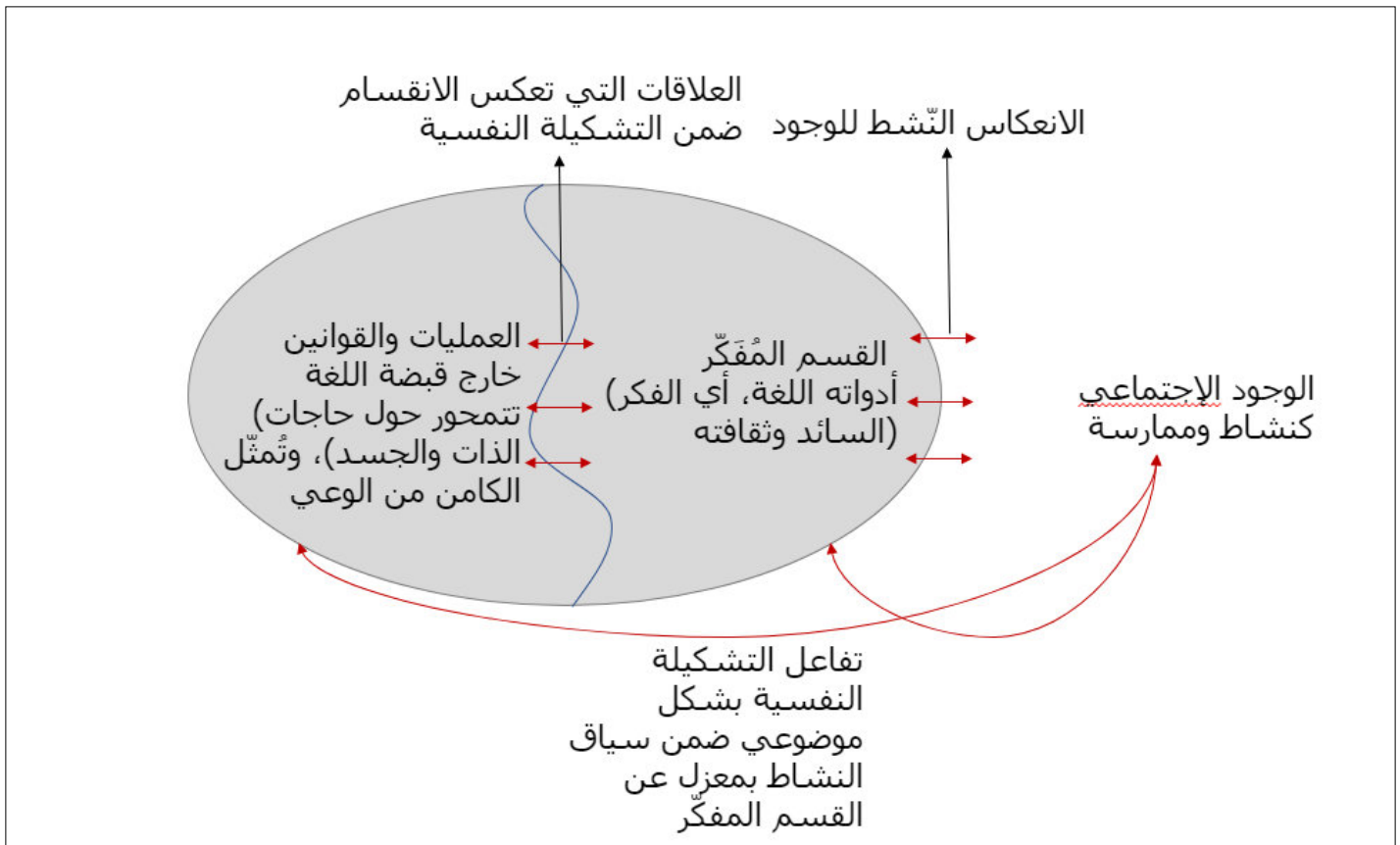

إن أزمة العالم الرأسمالي هي أزمة نمط حياة شامل لكل المستويات: السياسية والاقتصادية والفكرية. إنها أزمة إعادة إنتاج المجتمع كمنظومة من العلاقات والممارسات. على المستوى المجرد، هي أزمة حركة تاريخية، وعلى المستوى الملموس هي أزمة نشاط بشري يتمثّل في حياة الأفراد اليومية، وميادين هذا النشاط. وكونها كذلك، إنها إذاً، في انعكاسها على مستوى الوعي، أزمة التشكيلة النفسيّة للإنسان في المرحلة الرأسمالية. هذه التشكيلة التي تتضمن وحدة التفكير- العاطفة- الحاجات، والعلاقات، وما يجمع هذه المستويات من علاقات وانقسامات. وولادة عالم جديد من رحم الأزمة، تعني تحوّلاً ضرورياً في كل ما سبق. إنها مقدّمة لولادة الإنسان الجديد.

■ محمد المعوش

تناقض قوى الإنتاج- علاقات الإنتاج على مستوى الوعي

حسب علم النفس الماركسي السوفييتي، وأبرز أعلامه ليف فيغوتسكي الذي أعلن أن علم النفس وقتها كان بحاجة إلى كتاب «رأس المال» الخاص به، استعارة لـ«رأس المال» الخاص بماركس على المستوى الاقتصادي- السياسي، إن عمليّة انعكاس الواقع على مستوى الوعي ليست سلبية، بل يشكّل نشاط الفرد «محدّداً بدوره الإجتماعي، وبالتالي موقعه الطبقي» أساس فعاليّة هذا الإنعكاس. النشاط كـ«مطحَنَة» العناصر الاجتماعية من جهة، والعناصر الفردية «من قدرات دماغية كامنة، وحاجات فيزيولوجية، ولاحقاً الحاجات الجديدة» من جهة أخرى. فتتشكل التشكيلة النفسية على أساس هذا الإنعكاس النوعي، لا كانعكاس مرآوي. المقصود بالتشكيلة النفسية تلك العمليات والبنى العقلية- العاطفية، وقوانين حركتها الداخلية الموضوعية، والعناصر التي ستنولد جرّاء هذا الانعكاس، كالشخصية الفردية مثلاً كظاهرة تاريخية متحوّلة.

وهذه التشكيلة النفسيّة ككل متحرّك، هي تعبير عن وحدة النفسي- الفيزيولوجي، حيث لا ينفصل مسرح هذه العمليات النفسية «الدماغ، والجهاز العصبي ككلّ، وبالتالي: الجسد وعملياته» عن هذه العمليات نفسها.

ما هي «طبوغرافيا» العالم الداخلي «النفسي» في مرحلة الرأسمالية عامة؟ نتيجة فعاليّة الفرد ونشاطه، يتشكل نتيجة للانعكاس النَّشط قسم من الوعي يمثّل هذه الفعالية المباشرة. إنه ما يطلق عليه التفكير الفردي، الذي يتعامل مع الواقع الذي يحصل فيه هذا النّشاط، وظواهره. وهذا يتضمن حُكماً الثقافة والفكر والعلم في المرحلة التاريخية، التي تنقل الملموس إلى المجرد عبر اللغة. وهذا ما يشكل أدوات التفكير التي يفعل فيها الفرد في الواقع، وفي نفسه في ذات الوقت. إنها تمثل- اجتهاداً- أدوات الإنتاج.

ولكن تشكيلة الفرد النفسية هي في ذات الوقت جزء من العالم الموضوعي الذي يتفاعل معه التفكير الفردي. وهذا يعني القوانين التي تتحكم بهذه التشكيلة النفسية. ما هو جوهر هذه القوانين؟

لا يمكن فهم هذه القوانين دون عنصر أساس هو «الذات» الفردية، التي هي انعكاس مزدوج، الأول: انعكاس متواصل للوجود الفردي ونشاطه، في تميّزه عن محيطه، وانعكاس آخر للحياة الداخلية للفرد كنتيجة لهذا النشاط، والتي تتضمن الحاجات والدوافع ودرجة إشباعها أو صدّها. الذات إذاً هي وجود مادي. فيكون القانون الأساس هو سعي هذه الذات للاعتراف، فتنشأ معادلة الحرمان/التهميش- الرّضا. هذا يُنتج مستوى موضوعياً من الوجود والعمليات. وهي- اجتهاداً- تمثل قوى الإنتاج الاجتماعي على المستوى النفسي «كما عبّر مهدي عامل»، أي الذات الفاعلة، التي دونها لا يكون نشاط ولا فعالية إنسانية.

وبين القسم المفكّر وهذه القوانين والعمليّات تقوم علاقات، إما علاقات استيعاب وفهم واعٍ لهذه القوانين، أو علاقات صراع وعدم فهم. وفي الرأسمالية، هي علاقة صراع. كون الحاجات وسعي الذات للاعتراف، خاضعة لتهميش الواقع الموضوعي أولاً، ولتشويه الوعي السائد على مستوى القسم المفكّر. هذه العلاقات هي- اجتهاداً- علاقات الإنتاج. وهكذا يتم كبح لقوى الإنتاج «الذات وحاجاتها» من قبل علاقات الإنتاج «الناتجة عن عدم تلاؤم النشاط الفردي، ووعيه الذي يحكم القسم المفكر عبر اللّغة، مع هذه القوانين».

إن ولادة العالم الجديد إذاً ولا شك هي ولادة الإنسان الجديد كولادة لتشكيلة نفسية جديدة

الاغتراب

ما عرضناه أعلاه هو تمثيل حالة الاغتراب على مستوى التشكيلة النفسية. وهي تمثيل للصراع الاجتماعي، وللانقسام الطبقي، على مستوى الفرد. الإنسان في العالم الرأسمالي منقسم على ذاته، يعيش تناقضاً داخلياً.

ونتيجة هذا الانقسام، هناك الاتجاه السائد المأزوم للنظام الرأسمالي من جهة، والمتمثل بنشاط الإنسان والفكر السائد، المأزوم اليوم على أساس الأزمة العميقة للرأسمالية، والتي أوصلت النشاط والفكر إلى مرحلة التعطّل، عبر انهيار صور العالم وسرديّته. من جهة أخرى، هناك اتجاه التطور الموضوعي من أجل نظام بديل يفتح أفق التطور والحفاظ على الوجود. هذا الاتجاه المتمثّل فردياً بالقوانين التي تحرك الذات، وجوهرها سعي الذات للتحقق ضد التهميش والتغريب. وكما أن حدة صراع الاتجاهين في المجتمع صارت مدمرة لقوى الإنتاج كالطبيعة والإنسان بشكل مباشر، فإن هذا التدمير يحصل في الفرد عبر التفكك في وحدة التشكيلة النفسية، حيث إن علاقاته الداخلية والتي تعمل على تماسكها، تنهار بفعل حدة التناقض الداخلي بين الاتجاهين.

تحرير الكامن

إن هذه العمليات والقوانين الموضوعية في التشكيلة النفسية تشكّل، حسب فيغوتسكي، المستوى الكامن في الإنسان. إنها وعيٌ كامن. ويعارض فيغوتسكي بهذا المفهوم فكرة «اللاوعي» الفرويدية، ولمدرسة التحليل النفسي عامة، كفكرة مثالية لا تاريخية. وهنا نأتي إلى الاستنتاج الأساس.

إن تحرير الكامن، وتحويله إلى واقع، يتطلب تلاؤماً بين النشاط الإنساني، وأدوات التفكير، من أجل فهم هذا الكامن من جهة، أي تحويله إلى وعيه، فينتقل من مستوى الضروري إلى مستوى الحرية على مستوى التشكيلة النفسية، فتتوقف هذه العمليات والقوانين عن كونها فاعلة في نشاط الإنسان دون قدرة له على وعيها «مفهوم «اللاوعي»» والتقاطها نتيجة فكره المشوّه كتعبير عن الفكر السائد للرأسمالية، كما يقول فيغوتسكي، إن «اللاوعي» هو وجود لنظام من المعاني لم تقدر اللّغة «كأداة للفكر» على التقاطه. ومن جهة أخرى يتطلب تحرير الكامن تحويلاً للواقع يفتح إمكان تحقيق الكامن من الحاجات، المتمحورة حول سعي الذات للتحقق، ومن ضمنها حكماً المأكل والملبس والمسكن والطبابة، كشروط موضوعية للوجود وإعادة إنتاج الفرد، ولكن ضمن منظومة علاقات جديدة، وممارسة جديدة، لا تعيد إنتاج الانقسام. إنها تحويل في الأدوار الفردية، وفتح أفق تطورها الروحي- المعنوي عبر اشتراكية توزيع الثروة والإدارة، في تناقض مع نمط العمل المأجور بشكل أساس.

ولادة الإنسان الجديد

إن ولادة العالم الجديد إذاً ولا شك هي ولادة الإنسان الجديد، كولادة لتشكيلة نفسية جديدة. من الانقسام والوحدة المتناقضة، إلى تشكيلة تعي ذاته وتدير حركتها الموضوعية، كجزء من قدرتها على إدارة الحركة الاجتماعية نفسها. وهذا كلّه ينقذ الجهاز العصبي والجسدي كله من هذا التناقض والانقسام المدمّر، ويلد شخصية الإنسان الجديد التي لم نر إلى اليوم إلا تباشيرها الأولى. الإنسان القوي، الهادئ العالم، ويملك قوة قبضته على حركة التاريخ وعلى حركة الوعي. ولهذه الولادة علينا أن نهيئ العناصر، وأهمها: صورة العالم الجديد ونظام معانيه، وتأمين قاعدة تماسك جديد للتشكيلة النفسية المنهارة والمنقسمة على نفسها، وتمليكها ناصية إدارة أزمتها، وأن نرى هذا التعقيد كلّه، ضد ما سنراه من تبسيط وشعبوية وموروث ليبرالي منحط انحطاط قيم المجتمع القديم.

كيف نهبت آثار العراق؟

جلس نائب مدير المتحف الوطني العراقي بين القطع الأثرية المدمرة في بغداد في الثالث عشر من نيسان 2003 واضعاً يديه على رأسه من هول الدمار الذي أصاب آثار بلاده، ولكن هذا من جانب صورة العراقيين الذين شعروا بالأسف تجاه آثار بلادهم، وماذا بالنسبة إلى جانب الاحتلال الأمريكي؟ ماذا فعل ليشعر العراقيون بالأسف؟

■ قاسيون

منذ الأيام الأولى لاجتياح العراق، وكأن غرف عمليات الاحتلال كانت مزودة بعمليات من نوع خاص، لقد شقوا طريقهم في البلاد الغريبة عنهم وكأنهم يعرفونها تماماً، توزعت المدرعات ووحدات من نوع خاص في مواقع حساسة عينت كأهداف لهم، ولم تكن تلك المواقع نقاطاً للجيش العراقي أو أجهزة للدولة، بل كانت رموزاً لحضارة العراق القديم.

أحاطت الدبابات بالمتحف العراقي المسمى «متحف الأطفال»، وحاصرت دبابات أخرى زقورات مدينة أور السومرية ومقابرها الملكية، بينما اقتحمت قوات من نوع خاص خزائن البنك المركزي العراقي، وجلس آخرون يحتفلون في المسرح البابلي. أجل كانوا يعرفون تلك المواقع جيداً، وهي جزء من عملياتهم العسكرية.

قصفت الدبابات بوابة عشتار في متحف العراق «نسخة طبق الأصل من بوابة مدينة آشورية في خرس آباد أواخر القرن الثامن قبل الميلاد»، ودمروا قسماً كبيراً من الأبواب والجدران والتماثيل الأثرية الرخامية والحجرية، وبعد هذا التخريب، بدأ نهب الآثار الذهبية التي تعود إلى مختلف العصور والحضارات.

وبعد اقتحام المجموعات الخاصة للبنك المركزي العراقي، بدأ نهب الخزائن المليئة بالآثار الذهبية، لقد حطموا تمثالاً رومانياً مصنوعاً من الرخام وسرقوا رأسه الذهبي، وفتحوا خزائن الملوك السومريين المليئة بالآثار المصنوعة من الذهب، ونهبوا كنز الملك نمرود وتاج الملكة الآشورية يابا زوجة الملك تيغلاث الثالث 720 ق.م، والخناجر السومرية التي تعود إلى 2500 ق.م ذات القبضات المصنوعة من الذهب، رأس وقيثارة أور الذهبية والخوذ الذهبية للملوك السومريين وكنوزاً أخرى لا تحصى.

اختلفت الروايات حول القطع المنهوبة من المتحف العراقي وحده، وتراوحت بين 12–15 ألف قطعة أثرية حسب المتحف العراقي و170 ألف قطعة أثرية حسب التقارير الصحفية، إضافة إلى التخريب والنهب الذي أصاب آلاف المواقع الأثرية في العراق.

أخبار ثقافية

كورونا ودور النشر العربية

حذر القائمون على دور النشر والمطبوعات في البلدان العربية من تأثير الانتشار السريع لفيروس كورونا على قطاع صناعة نشر الكتب. القطاع الذي يعمل فيه المؤلفون والمترجمون والباحثون وكذلك المصممون الفنيون والرسامون وعمال المطابع وغيرهم. وحسب وكالات الأنباء بلغت خسائر قطاع النشر في الدول العربية الناجمة عن فيروس كورونا نحو 20 مليون دولار. وتسببت الجائحة التي تضرب العالم في إلغاء أو تأجيل نحو 10 معارض كتب حتى الآن منها معرض البحرين ومعرض بغداد ومعرض الرياض ومعرض أبو ظبي ومعرض تونس للكتاب.

حملة لتنظيف الفضاء الإلكتروني

بدأت السلطات الصينية حملة وطنية تستهدف المواد الإباحية والمنشورات غير القانونية على الإنترنت لخلق بيئة اجتماعية وثقافية صحية. وستتركز الحملة على تنظيف الفضاء الإلكتروني في العام الحالي، وفقاً للمكتب الوطني لمكافحة المواد الإباحية والمنشورات غير القانونية، مشدداً على تنظيف المحتوى المبتذل والمحتوى الإباحي في منصات البث المباشر ومقاطع الفيديو القصيرة والمطبوعات عبر الإنترنت والألعاب وشبكات التواصل الاجتماعية. وستكشف الحملة أيضاً عن المنشورات غير القانونية والضارة للأطفال، والابتزاز من قبل الصحفيين المزيفين ووسائل الإعلام غير المصرح بها وانتهاك حقوق النشر. وتستمر حتى تشرين الثاني القادم.

كانوا وكنا

قانون رقم ٢٥١/١٢
تاريخ ٩/٥/١٩٥٦
احداث مؤسسة مستشفى الوراثة
اقر مجلس النواب واصدر رئيس الجمهورية القانون الآتي :
المادة ١
تحدث مؤسسة عامة ، ذات شخصية اعتبارية واستقلال مالي وذات منفعة مشتركة ، يطلق عليها اسم « مؤسسة مستشفى الوراثة » تتمتع بحقوق ادارات الدولة والخزينة العامة ، وتخضع لاشراف وزير المعارف .
(١) نشر في العدد ٣٣ تاريخ ٩/٥/١٩٥٦ من الجريدة الرسمية ص ٣٢٠٠
(٢) نشر في العدد ٣٤ تاريخ ١٧/٥/١٩٥٦ من الجريدة الرسمية ص ٣٢٠٢

في العام 1979، أضرب عن العمل 450 من عمال شركة الرصافة الإنشائية التي تعمل في إنشاء المساكن العمالية لعمال النفط في مدينة الرميلان مطالبين بالضمان الصحي للعمال، كما أضرب 5000 من عمال النفط في الرميلان من أجل توزيع عادل للحوافز والضمان الصحي للعمال. كما أضرب الآلاف من عمال التمريض والأطباء وموظفي مشفى المواساة ومشفى دمشق ومشفى المجتهد من أجل حقوق عمال الصحة. في الصورة نص قانون إحداث مشفى المواساة عام 1956.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0968844820
السويداء	هاني خيزران	0952769397

دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795
حمص	محمد زهري زهرة	0933145891
اللاذقية	صلاح طراف	0988386581

طرطوس	صلاح معنا	0999725141
حماة	أنور أبوحامضة	0933763888
دير الزور	زهير المشعان	0932801133

الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
حلب	جمال عبدو	0933796639
الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 2020/04/12» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18
قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

الماضي والمستقبل في رحلة الزمن؟!

يتداول البعض فكرة مفادها أن الماضي كان أجمل بكثير، لذا فتعالوا نعود إليه، فكما يبدو؛ المستقبل لا يحمل شيئاً جيداً، ويتنهدون: «يا ليتنا نعود إلى الوراء»!

■ أحمد علي

دعوة حمقاء!

يتضح من أحاديث معظم هذه الفئة بأن «كروت» الدعوة التي لم نستلمها بعد، والتي نرفض استلامها؛ هي إلى ما يمكن تسميته بـ«الماضي القريب»، أي إلى ما قبل خمسة عشر عاماً أو أقل في الحالة السورية مثلاً... أية دعوة حمقاء هذه؟! هل نعود إلى ماضي أنتج الحاضر المائل أمامنا بكل مشاكله ومآسيه وآلامه؟! من البدهي والمنطقي أن عودة كهذه لا تنتج ما نريده حقاً، لا تنتج ما ننشده ونأمله بالتغيير والحرية والحقوق والعيش الكريم، فهذا الحاضر من ذاك الماضي بسياساته وعقليّته..

نُكوصٌ معرفي!

لا تغيب عن ذهن أحد الدوافع السياسية والاقتصادية لتسويق مثل هذه الطروحات، فهناك بالفعل من يريد إعادة إنتاج الحاضر بكل ما فيه من كوارث، لأن مصلحته تقتضي ذلك، ودفاعاً عن هذه المصلحة يُوظّف لديه خبرات «علمية»، ومنظّرون من طراز رفيع، وكلّما ساء الحال كلّما اضطر أصحاب المصلحة لخبراء من مستوى أعلى. ونحن هنا نطرح الفكرة بإطار مناقشة إحدى الطروحات النظرية التي تعكس في الجوهر تلك المصلحة..

في البداية نودّ أن نشير إلى أن المشكلة ليست بمدى الرحلة الزمني في عمق الماضي، بل في الفكرة كلّها من رأسها إلى أخمص قدميها؛ فكرة العودة إلى الماضي. هذه الدعوة للعودة للماضي تعكس فهماً ميكانيكياً أرسطياً للحياة، وفحواه: «طالما أن الحاضر سيء إلى هذا الحد فإن الماضي بالتأكيد كان أجمل، بالتالي من الأجدى العودة إليه، إنّه يُشعِر بالطمأنينة»!

ما بين جدران هذا الفهم اعتقاداً بأن الحياة عبارة عن خط مستقيم مائل، ميله سالب.. «من الأجمل نحن نسير بخُطاً ثابتة نحو الأسوأ» وهكذا سنبقى حتى النهاية!

يخالف هذا الكلام بالعُمق فكرة التطور، ومن المفيد هنا استحضار خط ابن خلدون الذي عبّر من خلاله عن اتجاه التطور«خط مستقيم مائل، ميله موجب».. ويبدو جلياً بأن ذاك السابق هو فهمه المقلوب! ومن المفيد الإشارة أيضاً إلى أن التطور في المنهج العلمي يأخذ الشكل الحلزوني، وقد تم بناؤه من خلال الدّمج بين خط ابن خلدون وديالكتيك هيجل. وفقاً لذلك تكون الرؤية السابقة- التي ترى الأمر بوصفه «دوّامة» وليس حلزوناً- ليست سوى خداعاً للعقل، ومحاولة لتلمّس خيال الماضي المائل بافتراضاته تحت قبعة الحاضر الواضحة! ويدعى ذلك في التحليل النفسي بالنُكوص «محاولة العودة إلى الرحم»، وهو هنا نُكوص معرفي..

الجانب الفلسفي-الفيزيائي للمسألة؟

يمكن معالجة فكرة العودة إلى الماضي من خلال ربطها بفكرة «السفر عبر الزمن»، إذ أنه وفق المنطق لا معنى لأية حلول من الماضي طالما أنّ العودة إليه في الواقع الموضوعي والعملي متعثرة ومستحيلة. وفي هذا الإطار نجد أنّه لا مفرّ من إعادة التذكير بحقيقة فلسفية علمية لا غبار عليها؛ الزمن يجري باتجاه واحد، من الماضي إلى الحاضر ومنه إلى المستقبل، ولا يمكن للزمن السير بغير هذا الاتجاه لأنه يعبّر عملياً عن امتداد زمني لعمليات مادية مترابطة مع بعضها سببياً «نواتج المرحلة الأولى هي أسباب بدء «دواخل» المرحلة الثانية وهكذا..»، وبالتالي من المستحيل وفق العلم الحقيقي- ونقول الحقيقي لأنه هناك تيار طويل عريض من العلم الزائف يكاد لا يوفّر حقيقة علمية من عمليات التشويه التي يقوم بها- من المستحيل إذاً العودة إلى الماضي لأن اتجاه الزمن والأيام نحو الأمام، وبالوقت نفسه من المستحيل أيضاً السفر بالزمن نحو الأمام، لأنه لا يمكن القفز فوق مرحلة زمنية ما والانتقال إلى مرحلة أخرى، فنواتج المرحلة الأولى هي متطلبات الدخول بالمرحلة الثانية وهكذا دواليك..

هي هكذا إذاً، نحن نعيش حاضراً ناتجاً عن سلسلة الماضي بكل تفاصيلها، وفي الأمام مستقبل مفتوح لكل الاحتمالات، فإمّا أن نرسمه بالحلول الإبداعية الجديدة التي تليق بالمرحلة، والتي تكسر سلسلة الماضي وتقطع معها بشكل كامل، أو نذهب إلى حاضر آخر يكون بمثابة نفيُ نفي «بالمعنى السلبي» للحاضر الحالي؛ أشد سوءاً وأكثر ألماً وكارثية..

على الحلول أن تكون من خارج صندوق الماضي وتستفيد من تجارب الماضي وتكون إبداعية وتنطلق من ضرورات الحياة نفسها

وطالما أن الزمن يمضي إلى الأمام، غير آبه بالماضي كلّه، فعلى الحلول أن تكونَ من خارج صندوق الماضي، عليها أن تستفيد من تجارب الماضي، لا أن تكرره بصورة كربونية، عليها أن تكون إبداعية؛ ويعني ذلك أن تنطلق من ضرورات الحياة نفسها، وأن تلبّي متطلبات الإنسان واستمراره، لتساعده في الانتقال من «مملكة الضرورة إلى مملكة الحرية» وفق تعبير ماركس.

حكم المستقبل!

إن هذا الكلام وغيره لن يُغيّر السعي المحموم لهؤلاء في العمل بالعقلية نفسها، لأن محرّك العقلية هذه هو المصلحة، لكن بظل الانهيار التدريجي المتسارع لـ «الفضاء السياسي القديم»، وبدء عملية تشكّل «الفضاء السياسي الجديد»، تلك العملية المستمرة والتي لن تتوقف؛ يمكن للمرء أن يتساءل ويتنبأ بمصير هؤلاء في المستقبل، تُرى ما الذي سيفعله المستقبل بمن يجهلونه ويديرون ظهورهم إليه في عصر عودة الروح للشعوب؛ في عصر بناء المستقبل الجميل والأحلام الجميلة؟ من المؤكد بأنه سيطلق نيران مدافعه عليهم...!

أمّا نحن؛ وقد انتَشت أرواحنا وعقولنا ببدء ولادة الجديد- رغم مرّ حال مخاض الانتقال- فسنقول لهؤلاء بلسان أم كلثوم ولحن بليغ حمدي: «عايزنا نرجع زي زمان.. قول للزمان ارجع يا زمان»!